

الأعلام نحو دوقول على الأعلام

للقاضي عياض

أبي الفضل عياض بن موسى العيصي السبتي

(٤٧٦ - ٥٤٤ هـ)

حققه وعلق عليه

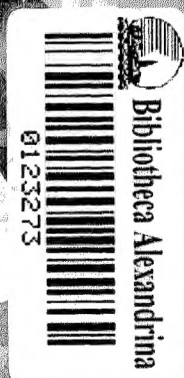
محمد صديق المنشاوي

الشوهاجي

راجعه وقدم له

د/محمود عبد الرحمن عبد المنعم

المدرس بجامعة الأزهر



الإسلام بحدود وقواعد الإسلام

لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ

أبِي الْفَضْلِ عِيَّاضِ بْنِ مُوسَى الْيَحْيَى السَّبْتِي

(٤٧٦ ~ ٥٤٤ هـ)

رَاجَعَهُ وَقَدَّمَ لَهُ
د/محمود عبد الرحمن عبد المنعم
المدرس بجامعة الأزهر

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
محمد صديق المنشاوي
السُّوَهَاجِي

دار الفخيلة

دار الفضيحة

للنشر والتوزيع والتصدير

الإدارة: القاهرة - ٢٣ شارع محمد يوسف القاضي -
كلية السات - مصر الجديدة - ت. وفاكس: ٤١٨٩٦٦٥
المكتبة: ٧ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة - ت ٣٩٠٩٢٣١
الإمارات، دبي - ديرة - صرب ١٥٧٦٥ ت ٦٩٤٩٦٨ فاكس ٦٢١٢٧٦

جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَرَّة

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَآلِ بَيْتِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ
بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

أما بعد :

فَإِنَّ الْإِسْلَامَ دِينُ اللَّهِ الَّذِي رَضِيَهُ لِعِبَادِهِ ، وَلَمْ يَرْضَ لَهُمْ دِيناً
سِوَاهُ : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ... ﴾ ^(١) ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ
دِيناً غَيْرَهُ ، ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي
الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ^(٢) .

لِذَا أَرْسَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَمِيعَ رُسُلِهِ بِدِينِ الْإِسْلَامِ :
فَذَكَرَ سُبْحَانَهُ عَلَى لِسَانِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : ﴿ ... وَأُمِرْتُ
أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٣) .

وَعَلَى لِسَانِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ : ﴿ رَبَّنَا
وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ... ﴾ ^(٤) .

وَعَلَى لِسَانِ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يُوصِي بَيْنَهُ قَالَ :

(١) سورة آل عمران ، الآية (١٩) . (٢) سورة آل عمران ، الآية (٨٥) .

(٣) سورة يونس ، الآية (٧٢) . (٤) سورة البقرة ، الآية (١٢٨) .

﴿... يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١) .

وعلى لسان موسى عليه السَّلام وهو يدعو قومه قال :
﴿... يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ (٢) .
وفي دُعَاءِ يُوسُفَ عليه السَّلام قال : ﴿... تَوَفَّنِي مُسْلِمًا
وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ (٣) .

وقد خَتَمَ اللَّهُ قافلة الأنبياء بِسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ وبعد إتمام
النِّعْمَةِ ، قال سبحانه ممتاً علينا : ﴿... الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ
وَأَتَمَّمْتُ غَلَّتُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ...﴾ (٤) .

ولا زالت قافلة الدُّعَاة تَتَهَادَى ، تدعوا إلى الله كما كان
الأنبياء يَدْعُونَ ، يُعَلِّمُونَ النَّاسَ مَعَالِمَ الدِّينِ وقواعد الإسلام ،
ومن أَهَمَّ ذلك ما كتبه أئِمَّتُنا السَّابِقُونَ .

ومن أَهَمَّ ما تركه هَؤُلَاءِ الأعلام الأفاضل وأوجزه كتاب
(الإعلام بحدود وقواعد الإسلام) للإمام القاضي عياض اليعصبى
المالكي .

وإنما تكمن أهمية هذا الكتاب - وكل كتاب - فى أمرين :
الأول : فى الموضوع الذى يتناوله .

الثانى : كيفية التناول ، وهذا يقوى جانب من يتناول هذا
الموضوع .

فإذا كان هَذَا الكتاب يعرض لأركان الإسلام ، وقواعد الدِّين ،
ومعَالِمه الكُبرى ، وَضَمَّ إلى ذلك أن الذى يَغْرِضُهُ إمام من كبار

(١) سورة البقرة ، الآية (١٣٢) . (٢) سورة يونس ، الآية (٨٤) .

(٣) سورة يوسف ، الآية (١٠١) (٤) سورة المائدة ، الآية (٣) .

أئمة الإسلام ، فانضم إلى علو قدر الموضوع ، علو قدر كاتبه ، كان هذا الكتاب في الذروة من المؤلفات .

وإذا كنّا قد ذكرنا أنّ الإسلام دعوة كل مَبْعُوثٍ من الله ، فإن المعاني التي عَرَضَهَا هذا الكتاب وهي أَرْكَانُ الإسلام قد بُعِثَ بِهَا الأنبياء والسَّابِقُونَ أَيْضاً ، فهي فَرَائِضٌ ثَابِتَةٌ ، وإن تَفَاوَتَتْ الْعِبَادَاتُ مِنْهَا فِي صُورِهَا .

وأبدأ بالتَّوْحِيدِ الَّذِي أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَى جَمِيعِ رُسُلِهِ وَأَنْبِيَائِهِ ، حَيْثُ قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ (١) .

وأما الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ : فَقَدْ جَاءَ فِي شَأْنِهِمَا قَوْلُ اللَّهِ فِي سَيِّدِنَا إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا ﴾ (٢) .

وقال علي لسان سيدنا عيسى عليه السَّلَامُ : ﴿ ... وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ (٣) .

وفي مراجعة سيِّدِنَا مُوسَى لسيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَتَرَدَّدَ سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ فِي لَيْلَةِ الْإِسْرَاءِ الْمَعْرَاجِ مَا يُبَيِّنُ أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ مَفْرُوضَةً عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي شَرِيعَتِهِ . وفي قِصَّةِ الثَّلَاثَةِ : (الْأَبْرَصُ - وَالْأَعْمَى - وَالْأَقْرَعُ) ، وما كان من شَأْنِهِمَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ كَانَتْ فِي الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ وَالْحَدِيثِ وَارِدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ .

أما الصَّيَامُ : فَقَدْ صَرَّحَ الْقُرْآنُ بِأَنَّهُ كَانَ مَفْرُوضاً عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَنَا حَيْثُ قَالَ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (٤) .

(١) سورة الأنبياء ، الآية (٢٥) (٢) سورة مريم ، الآية (٥٥) .

(٣) سورة مريم ، الآية (٣١) . (٤) سورة البقرة ، الآية (١٨٣)

وفى الحج : قال القرآن الكريم : ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ... ﴾ ^(١) .
وقال تعالى : ﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ ... ﴾ ^(٢) .
وأصرح من ذلك ما أمر الله به أبا الأنبياء إبراهيم عليه السلام بقوله : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ ^(٣) .
وهذا يدلُّنا على أهمِّية هذه الأركان التي ما خلَّت الشرائع السابقة منها ، إنما اشتملت عليها .

وأوَّل ما عَرَضَهُ الْمُؤَلِّف - رحمه الله - بيان معنى الشَّهادَتَيْنِ ، وهُمَا رُكْنُ الْإِسْلَامِ الْأَعْظَمَ ، ومفتاح الدُّخُولِ فِيهِ ، والفَارَقُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ - ما لم تعرض ردة والعياذ بالله - ونلمس من خلال العَرَضِ الْقَدِيمِ ما نريد أن نُؤَكِّدَهُ حَدِيثًا ، وهو أن كلمتي الشَّهادة ليست ألفاظًا تُقَالُ ، ولا دعوى يعرضها منتحل ، إنما هي اعتقاد بالقلب ، وقول باللسان ، وعمل بالجوارح ، وتظل هذه الْكَلِمَةُ مُجَرَّدَ دَعْوَى حَتَّى يَقَامَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ مِنْ عَمَلٍ ، وبُزْهَانٍ مِنْ انْقِيَادٍ لِلشَّرْعِ ، بحيث تصدر أَعْمَالُ الْعَبْدِ كُلِّهَا مِنْبَثَّةً مِنْ هَذَا الْأَصْلِ الْأَصِيلِ .

وَلَقَدْ كَانَ الْأَوَائِلُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ يُدْرِكُونَ هَذَا الْمَعْنَى ، فِهَذَا هُوَ الْأَعْشَى الشَّاعِرُ الْجَاهِلِيُّ الْمَشْهُورُ يُرِيدُ الْإِسْلَامَ ، فَيَذْهَبُ لِيُعْلِنَهُ أَمَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَلْقَاهُ نَفَرٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَيَسْأَلُونَهُ عَنْ مُرَادِهِ فَيُخْبِرُهُمْ ، فيقولون له : إِنَّ مُحَمَّدًا يُحَرِّمُ الرِّبَا ، فَيَمْدَحُ هَذَا الدِّينَ ، وَيُخْبِرُونَهُ أَنَّهُ يُحَرِّمُ الرِّبَا فَيَبِشُ لِهَذَا الْأَمْرِ وَيُظْهِرُ اسْتِحْسَانَهُ ، فيقولون له : إِنَّهُ يُحَرِّمُ الْحُمْرَ ، فيقول : أَمَّا هَذِهِ ففِي النَّفْسِ مِنْهَا

(٢) سورة الحج ، الآية (٦٧) .

(١) سورة الحج ، الآية (٣٤) .

(٣) سورة الحج ، الآية (٢٧) .

شَيْءٌ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَرْجِعْ عَامِي هَذَا فَأَشْرَبَ الْخَمْرَ ، ثُمَّ أَرْجِعْ فَأُسْلِمَ ، فِيرْجِعْ فَيَمُوتُ قَبْلَ نَهَايَةِ الْعَامِ مُشْرِكًا .

فَتَأْمَلُ : كَيْفَ عُرِفَ طَبِيعَةُ هَذَا الدِّينِ ، وَأَنَّ لِكَلِمَةِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) تَكَالِيفَهَا وَتَبْعَاتُهَا مَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَنَهَا عَلَى غِشٍّ ، مَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَنَهَا وَهُوَ مُصِرٌّ عَلَى مَا يَكُونُ نَاقِضًا لَهَا أَوْ خَادِشًا ، فَالدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ دُخُولٌ يَحْمِلُهُ الْعَبْدُ فِي جُمْلَةِ تَعَالِيمِهِ .

فَمَاذَا فَهِمَ الْمُسْلِمُونَ الْيَوْمَ مِنْ مَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ ؟

وَكَذَا لَا قِيَمَةَ لِأَعْمَالٍ صَدَرَتْ مِنْ مُكَلَّفٍ مَهْمَا كَانَتْ نَافِعَةً حَتَّى تَكُونَ الشَّهَادَتَانِ سَابِقَتَيْنِ لِهَذِهِ الْأَعْمَالِ ، وَقَدْ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ لَبِنتُ حَاتِمَ الطَّائِي الَّذِي كَانَ الْمَثَلُ فِي الْكَرَمِ وَالشَّجَاعَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ، قَالَ لَهَا : « لَوْ كَانَ أَبُوكَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَتَرَحَّمْنَا عَلَيْهِ » [رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] .

وَيَتَفَاوَتُ الْمُسْلِمُونَ بِتَفَاوُتِ تَحْصِيلِهِمْ لِمَعَانِي الشَّهَادَتَيْنِ اعْتِقَادًا وَقَوْلًا وَعَمَلًا ، وَتَبَايُنِ مَوَاقِفِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِتَبَايُنِ حَالِهِمْ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَقْتَضِيَّاتِ الشَّهَادَتَيْنِ .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ : أَعْلَمُ أَنَّ أَشْعَّةَ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » تُبَدَّدُ مِنْ ضَبَابِ الذُّنُوبِ وَغُيُومِهَا بِقُدْرَةِ قُوَّةِ ذَلِكَ الشَّعَاعِ وَضَعْفِهِ ، فَلَهَا نُورٌ وَتَفَاوُتُ أَهْلِهَا فِي ذَلِكَ النُّورِ قُوَّةٌ وَضَعْفٌ لَا يُخَصِّصُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى :

فَمِنَ النَّاسِ : مَنْ نُورَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي قَلْبِهِ كَالشَّمْسِ .

وَمِنْهُمْ : مَنْ نُورُهَا فِي قَلْبِهِ كَالْكَوْكَبِ الدَّرِّيِّ .

وَمِنْهُمْ : مَنْ نُورُهَا فِي قَلْبِهِ كَالْمَشْعَلِ الْعَظِيمِ .

وَأَخْرَ : كَالسَّرَاجِ الْمُضِيِّ .

وَأَخْرَ : كَالسَّرَاجِ الضَّعِيفِ .

وَلِهَذَا تَظْهَرُ الْأَنْوَارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَيْمَانِهِمْ ، وَبَيْنَ أَيْدِيهِمْ عَلَى هَذَا

المقدار بحسب ما فى قُلُوبِهِمْ من نُورِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ عِلْماً ، وَعَمَلًا ،
ومعرفة ، وحالًا ، وكلّما عَظُمَ نُورُ هذه الكلمة واشتد ، أَخْرَقَ من
الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ بحسب قُوَّتِهِ وَشِدَّتِهِ ، حتى إنه ربما وَصَلَ إلى
حال لا يصادف معها شُبْهَةٌ وَلَا شَهْوَةٌ ، وهذا حال الصَّادِقِ فى
تَوْحِيدِهِ الذِّى لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا ...

قال : وليس التَّوْحِيدُ مُجَرَّدُ إِقْرَارِ الْعَبْدِ بِأَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ ،
وَأَنَّ اللَّهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ ، كما كان عُبَادُ الْأَصْنَامِ مُقَرِّينَ
بذلك وهم مُشْرِكُونَ ، بل التَّوْحِيدُ يَتَضَمَّنُ مَحَبَّةَ اللَّهِ ، وَالْخُضُوعَ
لَهُ ، وَالذَّلَّ لَهُ ، وَكَمَالَ الْإِثْقَانِ لَطَاعَتِهِ ، وَإِخْلَاصَ الْعِبَادَةِ لَهُ ،
وإِرَادَةَ وَجْهِهِ الْأَعْلَى بِجَمِيعِ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ ، وَالْمَنَعَ وَالْعَطَاءِ ،
وَالْحُبِّ وَالْبَغْضِ ، مَا يَتَحَوَّلُ بَيْنَ صَاحِبِهِ وَبَيْنَ الْأَسْبَابِ الدَّاعِيَةِ إِلَى
الْمَعَاصِي وَالْإِضْرَارِ عَلَيْهَا ، وَمَنْ عَرَفَ هَذَا عَرَفَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ :
« إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَتَبَعِي بِذَلِكَ وَجْهَ
اللَّهِ » ، وقوله : « لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » (١)
[رواه البخارى] .

ومَّا يَلِى ذلك من ثَمَارِ التَّوْحِيدِ الصَّلَاةِ ، وَبَقِيَّةِ أَرْكَانِ
الإِسْلَامِ ، وَمَنْزِلَتِهَا فى الإِسْلَامِ لَا تَخْفَى عَلَى مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا ،
وَبِالإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا وَرَسُولًا .

وقد سَلَكَ الْقَاضِي عِيَاضُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فى كِتَابِهِ هَذَا
مَسْلَكَ الْإِيجَازِ مَعَ الْحَضَرِ لَمَّا ذَكَرَ ، فَكَانَ بِذَلِكَ جَدِيرًا أَنْ
يَسْتَظْهَرَهُ مَنْ أَرَادَ فَهْمَ دِينِهِ حَتَّى يُحَقِّقَ الْمَطْلُوبَ مِنْهُ مِنَ الْعِبُودِيَّةِ
الْحَالِصَةِ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -

وهذا الإيجاز جَعَلَ الْكِتَابَ مُجَرَّدًا عَنِ الدَّلِيلِ وَإِنْ كَانَ مُؤَلَّفُهُ
عَالِي الْكَعْبِ رَاسِخَ الْقَدَمِ فى عِلْمِ الْحَدِيثِ وَهُوَ الْإِمَامُ الذِّى يُشَارُ

(١) مدارج السالكين ٣٢٩/١ ، ٣٣٠ .

إليه ، ويكفى أنه شَرَحَ بعضاً من كُتُبِ السُّنَّةِ وعلى رأسها صحيح مسلم - كما ستعلم - فاحتاج إلى وضع يتعلّق عليه يُوضّح غامِضَهُ ، ويُقيّم الدَّلِيلَ على مسائله بعد التَّحَرِّيِ والتَّدْقِيقِ في إثبات نَصِّ الكتاب كما يُريد مؤلّفه ، فانبرى لذلك أخ فاضل هو الشيخ / محمد صديق الشّوهاجي ، فكان موفقاً - بحمد الله - فيما تعرض له من عمل والله ينفع به ويوفّقه دائماً .

وأدعك الآن مع ما أودعه القاضي عياض في هذا المؤلّف من جواهر وأسرار ، والله أسأل أن ينفعني وإياكم بالعلم ، وأن يهدينا سواء السبيل إنّه على ما يشاء قدير .

د/محمّد عبد الرحمن عبد المنعم

* * *



مقدمة المحقق

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ ، فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(١) .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ^(٢) .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُضْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ^(٣) .

وبعد :

فهذه رسالة عظيمة القدر ، قليلة السطر ، أبدع فيها كاتبها أيما إبداع ، وأجاد فيها أيما إجادة ، فلخص فيها قواعد الإسلام ،

(١) سورة آل عمران ، الآية (١٠٢) . (٢) سورة النساء ، الآية (١) .

(٣) سورة الأحراب ، الآيات (٧٠ ، ٧١) .

وحقيقة الإيمان ، بما أنزله الله من قرآن ، وصحّ عنده من الأخبار ، فأوجز فيها جمًّا من الكتب والأسفار ، وصاغها بطريقة لم يسبقه إليها الجهابذة الأعلام ، وتكسر دونه الأقلام ، فأطاب ، وأجاد ، وما خاب سهمة عن المراد .

وتكلّم عن كل ركن من الأركان : تفصيلاً ، واستفاضة دون إطالة ، وإملال ، وتلخيصاً دون تقصير وإخلال ، فذكر الشهادتين ، والعبادات ، والفروض ، والواجبات ، والشئن ، والمستحبات ، والنواقيض ، والمكروهات ، فبرّع في الترتيب والتقسيم .

ونظراً لما له قصد ، وبه شرع ، ولما تحويه هذه الرسالة من الفوائد العظام ، لحدود وقواعد الإسلام ، ولما نراه من ضعف العزائم عن تحصيل علمها ، وإدراك فحواها ، شرع في التعليق عليها ، فذكرت الحجة والدليل في كل مسألة طرقها القاضي ، معتمداً على الكتاب ، والسنة الصحيحة ، مؤيداً له أو مؤخفاً ، وما لم أجد فيه دليلاً ذكرت فيه شيئاً من آراء العلماء ومذاهبهم ، وشرحت الغريب من الألفاظ والمصطلحات .

ولم أذهب في ذلك كلّهُ إلى التوسع والاستفاضة لكي لا أخلّ بما قصده القاضي من اختصار وإيجاز .

وهذه الرسالة (الإعلام بحدود وقواعد الإسلام) ذكرها صاحب كتاب طبقات المفسرين (٢١/٢) ، وكشف الظنون (١/ ١٢٧) ، وهدية العارفين (٨٠٥/٦) ، والأعلام (٩٩/٥) ، وكلهم نسبوها إلى القاضي عياض .

وتيسّر لَدَى من هذه الرسالة نُسخَتان :

الأولى (مطبوعة) :

وكانت قد أصدرتها مجلة الأزهر هديةً معها في شهر ذي الحجة سنة (١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م) بتحقيق فضيلة الشيخ : أحمد حسن جابر رجب ، ورمزت لها بالرمز (ع) .

الثنائية (مخطوطة) :

وهى موجودة فى دار الكتب المصرية تحت رقم (٢٧ توحيد)
رقم ميكروفيلم (١٩١٣٦) ، ورمزت لها بالرمز (خ) .

وقمتُ بإجراء مقابلة دقيقة بين النسخة المخطوطة والمطبوعة ،
فوجدتُ أن بينهما اختلافاً يَسيراً إما بزيادة أو نقصان ، أو تحريف ،
أو تصحيف ، فأثبت ما ظهر لى أنه هو الصَّواب ، سواء كان فى
المخطوط أو المطبوع ، ثم ذَكَرْتُ فى الهامش ما صحف فى الطرف
الآخر مع ذكر رمز (خ) للمخطوط ، (ع) للمطبوع .

وهذا كله لا يُنقص شيئاً من محقق المطبوعة ، فقد أجَادَ فيها ؛
بل كانت مُصْبَاحاً يُضِيئُ الطَّرِيقَ لنا ، واعتمدنا عليها اعتماداً كبيراً
فى نسخ المخطوطة وتحرير بعض الألفاظ .

وَكَفَى بالمرء نبلاً أن تُعَدَّ مَعَايِهِ .

وَأَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ وَالْإِخْلَاصَ .

محمد صديق المنشاوى
السُّوَهَاجِى

* * *

القاضي عياض^(١)

(٤٧٦ - ٥٤٤ هـ - ١١٠١ - ١١٤٩ م)

هُوَ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ ، الْمُحَدِّثُ الْفَقِيهُ ، الْمُؤَرِّخُ الْأُصُولِيُّ ، أَبُو الْفَضْلِ
عِيَّاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَّاضِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مُوسَى بْنِ عِيَّاضِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
مُوسَى بْنِ عِيَّاضِ الْيَحْضَبِيِّ^(٢) ، السَّبْتِيُّ^(٣) ، الْأَنْدَلُسِيُّ الْمَالِكِيُّ .
أَصْلُهُ :

قال ولده محمد : كان أجدادنا في القديم بالأندلس ، ثم انتقلوا إلى
مدينة فاس^(٤) ، وكان لهم استقرار بالقَيْرَوَانِ^(٥) ، لا أدرى قبل حلولهم
الأندلس أو بعد ذلك ، وانتقل عمرو (أو عمرو بن أو عمر) إلى سَبْتَةَ بعد
سُكْنَى فاس^(٦) .

مَوْلِدُهُ :

ولد رحمه الله تعالى في شهر شعبان سنة ست وسبعين وأربعمائة في
مدينة سبتة بالمغرب^(٧) .

-
- (١) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٤٩٦/١) ، وتهذيب الأسماء واللغات (٤٣/٢) ،
والصلة (٤٤٦) ، وتذكرة الحفاط (٩٦/٤) ، والجوم الراهرة (٢٨٦/٥) ، وشذرات الذهب
(١٣٨/٤) ، والديباج (٢٦٨) ، والتكملة (٦٩٤) ، وسير أعلام النبلاء (٢١٢/٢) ، والعبر
(١٢٢/٤) ، وطلقات المفسرين (٢٠/٢) ، والبداية والنهاية (٢٢٥/١٢) .
(٢) نسبة إلى يحصب بن مالك ، قبيلة من حمير باليمن (انظر : المراجع السابقة) .
(٣) مدينة مشهورة بالمغرب ، وانظر مراصد الاطلاع (٦٨٨/٢) .
(٤) مدينة كبيرة مشهورة على برّ المغرب ، وانظر مراصد الاطلاع (١٠١٤/٣) .
(٥) مدينة عظيمة بإفريقية في وسط بلاد المغرب العربي ، وانظر معجم البلدان (٤٦٧/٤)
(٦) طلقات المفسرين (٢٠/٢) .
(٧) انظر : الديباج (١٦٨) ، وقيل : سنة (٤٧٩ هـ) .

حَيَاتُهُ وَرَحَلَاتُهُ :

سَبَّ القاضى عِيَاضُ مَحَبًّا لِلْعِلْمِ رَاعِبًا فِي طَلَبِهِ وَتَحْصِيلِهِ ، فَغَيَّى فِي طَلَبِهِ بَلْقَاءَ الشُّيُوخِ ، وَالْأَخْذَ عَنْهُمْ ، وَحُضُورَ حِلَقِ الْعِلْمِ ، وَالْحِرْصَ عَلَى الزِّيَادَةِ فِيهِ ، وَنِيلَ الْإِحَارَاتِ مِنَ الشُّيُوخِ ، فَضَرَبَ لَهُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ ، وَسَلَكَ الطَّرِيقَ ، فَرحل إلى الأندلس سنة سبع وخمسمائة ، فَأَخَذَ الْعِلْمَ عَلَى مَتَابِيعِهَا وَكَانَتْ مَنَارَةُ الْعِلْمِ وَقْتَهُ .

ظَلَّ أَبُو الْفَضْلِ كَذَلِكَ حَتَّى أَصْبَحَ إِمَامًا عَصَرِهِ فِي الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ ، عَالِمًا بِالتَّفْسِيرِ ، وَجَمِيعِ عُلُومِهِ ، عَالِمًا بِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ ، وَأَيَّامَهُمُ وَالْبَلَاغَةِ ، ثُمَّ عَادَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ ، فَأَجَلَّهُ أَهْلُ سَبْتَةِ لِلْمَنَازَرَةِ عَلَيْهِ فِي الْمَدُونَةِ^(١) وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثِينَ سَنَةً أَوْ يَسِيفُ^(٢) عَنْهَا ، تَمَّ أَجْلُ الْشُّرَى ، ثُمَّ وَلَّى قِضَاءَ بَلَدِهِ مَدَّةً طَوِيلَةً حُمدَتْ سِيرَتُهُ فِيهَا ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى قِضَاءِ غَرْنَاطَةِ^(٣) فِي سَنَةِ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ وَلَمْ يَطُلْ أَمْرُهُ بِهَا ، ثُمَّ وَلَّى قِضَاءَ سَبْتَةِ ثَانِيًا^(٤) .

قال صاحب الصَّلَّة : وَقَدِمَ عَلَيْنَا قَرْطَبَةَ^(٥) فَأَخَذْنَا عَنْهُ بَعْضَ مَا عِنْدَهُ .

قال الخطيب : وَبَنَى الزِّيَادَةُ الْغَرِيبَةَ فِي الْجَامِعِ الْأَعْظَمِ ، وَبَنَى فِي حَانِبِ الْمِينَا الرَّابَةِ الشَّهِيرَةِ ، وَعَظَّمْ صَيْتَهُ ، وَلَمَّا ظَهَرَ أَمْرُ الْمُوحِدِينَ بَادَرُ إِلَى الْمَسَابِقَةِ بِالْذُّخُولِ فِي طَاعَتِهِمْ ، وَرَحَلَ إِلَى لِقَاءِ أَمِيرِهِمْ بِمَدِينَةِ سَلَا^(٦) ، فَأَجْزَلَ صِلَتَهُ ، وَأَوْجَبَ بَرَّهُ ، إِلَى أَنْ اضْطَرَبَتْ أُمُورُ الْمُوحِدِينَ عَامَ ثَلَاثَةِ

(١) المدونة : وهى التى رواها سحر بن سعيد التوخي عن الإمام مالك فى الفروع .

(٢) التيف : لعلة تستعمل للدلالة على ما اراد على العقد (١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ... إلخ) إلى العقد الآخر .

(٣) مدينة الأندلس ، وانظر مراصد الاطلاع (٩٩٠/٢) .

(٤) انظر . الصلة لاس بشكوال (٤٤٦) .

(٥) مدينة وسط بلاد الأندلس ، وانظر مراصد الاطلاع (١٠٧٨/٣) .

(٦) مدينة ناقصى المغرب ، وانظر مراصد الاطلاع (٧٢٤/٢) .

وأربعين وخمسمائة فتلاشت حاله ، ولحق بِمَرَاكُش^(١) ، مسترداً به عن وطنه^(٢) .

وبالجملة فإنه كان عَدِيمَ النَّظِير ، حسنةً من حسنات الأَيَّامِ سَدِيدِ التَّعَصُّبِ لِلشُّنَّةِ وَالتَّمَسُّكِ بِهَا حَتَّى أَمَرَ بِإِحْرَاقِ كُتُبِ الْغَزَالِي^(٣) لِأَمْرِ تَوْهَمِهِ مِنْهَا ، وما أَحْسَنَ قَوْلٍ مِنْ قَالَ فِيهِ :

ظَلَمُوا عِيَاضاً وَهُوَ يَحْلُمُ عَنْهُمْ وَالظُّلْمَ بَيْنَ الْعَالَمِينَ قَدِيمٌ
جَعَلُوا مَكَانَ الرِّاءِ عِيناً فِي اسْمِهِ كَيْ يَكْتُمُوهُ وَإِنَّهُ مَعْلُومٌ
لَوْلَاهُ مَا فَاحَتْ أَبْطَاحُ سَبْتَةٍ وَالتَّبْتُ حَوْلَ خَبَائِثِهَا مَعْدُومٌ^(٤)

وَفَائِدُهُ :

ظَلَّ (رحمه الله) فِي غُرْبَتِهِ عَنْ بَلَدِهِ وَمَسْقَطِ رَأْسِهِ حَتَّى قَضَى نَحْبَهُ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ نَصَفَ اللَّيْلَةِ التَّاسِعَةِ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ ، وَدُفِنَ بِمَرَاكُش ، وَقِيلَ : بِرَمَضَانَ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ^(٥) ، فَرَحِمَ اللَّهُ الشَّيْخَ وَأَسْكَنَهُ الْفِرْدَوْسَ الْأَعْلَى .

تَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ :

قَالَ ابْنُ خَلِّكَانَ : هُوَ إِمَامُ الْحَدِيثِ فِي وَقْتِهِ وَأَعْرَفَ النَّاسِ بِعُلُومِهِ وَبِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ وَأَيَّامِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ^(٦) .

قَالَ ابْنُ بَشْكُوَالٍ : هُوَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالتَّفَنُّنِ وَالدِّكَاةِ وَالْفَهْمِ ، اسْتَقْصَى بِسَبْتَةِ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ حَمَدَتِ سِيرَتَهُ فِيهَا^(٧) .

(١) أعظم مدينة بالمغرب ، وأحلها ، وبها سرير الملوك ، وانظر معجم البلدان (١١١/٥) .

(٢) انظر . الدياج (٢٦٨) .

(٣) هو . محمد بن محمد بن محمد أحمد الطوسي الإمام الحليل ، أبو حامد ، العرالي ، توفي سنة ٥٠٥ هـ ، وانظر البداية والنهاية (١٧٣/١٢) ، وشدرات الذهب (١٠/٤) ، والكامل (١٧٣/١٠) ، واللسان (١٧٠/٢) .

(٤) انظر : شدرات الذهب (١٣٨/٤) . (٥) انظر . تذكرة الحفاظ (١٣٠٦/٤) .

(٦) ، (٧) انظر : تذكرة الحفاظ (١٣٠٤)

قال الفقيه محمد بن حمادة السبتي : ولي القضاء وله خمس وثلاثون سنة فسار بأحسن سيرة ، كان هيناً من غير ضعف ، صلياً في الحق^(١) .
قال ابن العماد الحنبلي : كان عديم النظير حسنة من حسنات الأيام شديد التعصب للشنة^(٢) .

قال ابن تغري بزدی : كان إماماً حافظاً محدثاً فقيهاً متبحراً ، صنف التصانيف المفيدة ، وانتشر اسمه في الآفاق ، وبُعِدَ صيته^(٣) .
مُصَنَّفَاتُهُ :

ألف القاضي عياض (رحمه الله) العديد من المصنفات ، فلم يكن أحد بسبته في عصره أكثر تأليفاً منه .
ذكر صاحب « الدياج المذهب في أعيان المذهب » من مؤلفاته نحو ثلاثين مؤلفاً جليلاً ، كما ذكر صاحب طبقات المفسرين ، وكشف الظنون ، وهدية العارفين بعضاً منها .

مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ :

- ١ - إكمال المعلم في شرح مسلم .
- ٢ - الشفاء .
- ٣ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار .
- ٤ - التنبيهات المستنبطة في مشكلات المدونة .
- ٥ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك .
- ٦ - الإلماع .
- ٧ - بغية الرائد .

(١) انظر : تذكرة الحفاظ (١٣٠٤) .

(٢) انظر : شذرات الذهب (١٣٩/٤) .

(٣) انظر : النجوم الزاهرة (٢٨٥/٥) .

- ٨ - الغنية فى شيوخه .
- ٩ - المعجم فى شيوخ ابن سكره .
- ١٠ - نظم البرهان .
- ١١ - الأهل المشروط بينهم التراور .
- ١٢ - جامع التاريخ .
- ١٣ - السيف المسلول على مَنْ سَبَّ أصحاب الرسول ﷺ .
- ١٤ - العيون الستة فى أخبار سبته .
- ١٥ - أجوبة القرطبيين .
- ١٦ - سر السراة فى أدب القضاة .
- ١٧ - مطامع الأفهام .
- ١٨ - غريب الشهاب .
- ١٩ - العقيدة .
- ٢٠ - مشارق الأنوار فى غريب الحديث .
- ٢١ - الصفا بتحرير الشفا .
- ٢٢ - الأجوبة المجبرة عن الأسئلة المتخيرة .
- ٢٣ - غنية الكاتب وبغية الطالب فى الصدور والترسل .
- ٢٤ - الإعلام بحدود وقواعد الإسلام ، وهو الذى بين أيدينا .

* * *

الميت متمسكاً بالقائمة الأولى
 المشاهدة لاني لا املكها من المقاتلة القليلة
 ونظروا المسار فاصداها ايجون عقدا
 عسيرة يستعملون جودها ويستفيدون
 استحسانها ويستعملونها في جودها وعسيرة
 من يودها فالجسد الاجناس
 الرغبتهم ان الله واحد احد عيسى
 دانه وانه ليس من دناج الاهية وانه
 قسوم لا اخذ سنة ولا نوم والله اكبر
 وخالفه وانه على كل شيء قدير وانه عالم
 ظهر لمناظر لا يرى عنه صفات ذرة
 الايمان ولا في الارض وانه يدبر كل
 كان من حيا وفسل الاماير في عالم اسرار
 وله سبع صيغ في كل صفة من
 في كل صفة وكل صفة له رتبة

الحمد لله رب العالمين
 قال الشيخ الامام الحافظ الفاضل ابو
 الفضل جابر بن موسى بن عمار الجعفي
 رضي الله عنه الحمد لله الذي لا ينبغي الحمد
 الا له واسئل ان يحصل باني صلواته وني
 بى كانه محلا بينا داله وانما هو في حبه
 اقوال الكل منا واعماله وهما في الهما
 الرغبت في الخير على تدريس للتعليم
 لوجه البس فانك سألني لجمع فصيحة
 سهلة الماخذ قريبة المام مقسقة حلو
 قواعد الاسلام وعلمهم وفقنا الله وياك
 انما في الاسلام كما قال بينا عليه افلا
 والاسلام في الاسلام على خمس شهادة ان
 لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وامر
 الصلاة وابتا الزكاة وصوم رمضان وحج
 البيت

الصفحة الأولى من المخطوطة

2

10-11-68

SECRET

三、

والله اعلم

الأعلام
مُحَمَّدٌ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ

أَبِي الْفَضْلِ عِيَّاضِ بْنِ مُوسَى الْحِمْصِيِّ السَّبْتِيِّ

(٤٧٦ ~ ٥٤٤ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ عِيَاضُ بْنُ مُوسَى
ابن عِيَاضِ الْيَحْضُبِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) :
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي الْحَمْدُ إِلَّا لَهُ ، وَأَسْأَلُهُ أَنْ يَخْصَّ
بِأَرْكَى صَلَوَاتِهِ وَأَنْمَى بَرَكَاتِهِ مُحَمَّدًا ﷺ نَبِيَّنَا وَآلِهِ ، وَأَنْ يُخْلِصَ
لَوْجْهِهِ أَقْوَالَ الْكُلِّ مِثًا وَأَعْمَالَهُ .

وبعد :

أَيُّهَا الرَّاعِبُ فِي الْخَيْرِ ، الْحَرِيصُ عَلَى تَدْرِيبِ الْمُتَعَلِّمِينَ لَوَجْهِهِ
الْبَرِّ ، فَإِنَّكَ سَأَلْتَنِي فِي جَمْعِ فُضُولِ سَهْلَةِ الْمَأْخِذِ ، قَرِيَةِ الْمَرَامِ ^(١) ،
مُفَسِّرَةِ حُدُودِ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ .

فَاعْلَمْ (وَفَقَّنَا اللَّهَ وَإِيَّاكَ) أَنَّ مَبَانِيَ الْإِسْلَامِ [خَمْسٌ] ^(٢)
كَمَا قَالَه نَبِيُّنَا (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) ^(٣) :

« بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ،

(١) المرام - المقصد . (٢) في (ع) « خمسة » .

(٣) في (ع ، ح) « عليه السلام » فقط .

و [صَوْم] ^(١) رَمَضَانَ ، وَحَجَّ الْبَيْتِ ^(٢) .

* * *

(١) في (ع) « صِيَام » .

(٢) (متفق عليه) ورد من حديث ابن عمر ، وحرير بن عبد الله ، وعبد الله

ابن عباس

١ - أما حديث ابن عمر فله عدّة طرق :

الأولى : من طريق عكرمة بن خالد ، أخرجه البخاري (٨) ، ومسلم (٢٢) ،
والترمذي (٢٦٠٩) ، والنسائي (٢٦٨/٢) ، وأحمد (١٤٣/٢) ، وابن حريجة
(٣٠٨) ، وابن حبان (١٨٣/٣) الإحسان ، والبيهقي في الشعب (٢٠ ، ٣٥٦٧) ،
وابن منده في الإيمان (١٨٤/١ ، ٣٠١)

الثانية . من طريق سعد بن عبيدة ، أخرجه مسلم (١٩ ، ٢٠) ، والبيهقي (٤ /
١٩٩) ، وابن منده في الإيمان (١٨٦/١ ، ١٨٧) .

الثالثة : من طريق عاصم بن محمد ، أخرجه مسلم (٢١) ، وأحمد (١٢٠/٢) ،
وابن حريجة (٣٠٩) ، والبيهقي في الشعب (٣٦٧٣) ، وابن منده في الإيمان
(١٨٥/١ ، ٣٠٢)

الرابعة : من طريق نافع ، أخرجه البخاري (١٥٧/٥) موقوفاً عليه وهو في حكم
المرفوع .

الخامسة : من طريق حبيب بن أبي ثابت ، أخرجه الترمذي (٢٦٠٩) .

السادسة : من طريق يزيد بن بشر ، أخرجه أحمد (٢٦/٢) ، والبيهقي في

الشعب (٢١) .

السابعة : من طريق أبي سويد العبدى ، أخرجه أحمد (٩٣/٢) .

الثامنة . من طريق سالم بن عبد الله ، أخرجه الطبراني في الكبير (٣٠٩/١٢) .

التاسعة : من طريق محاهد عنه مرفوعاً ، أخرجه الطبراني في الكبير (٤١٢/١٢) .

٢ - أما حديث جرير بن عبد الله :

أخرجه أحمد (٣٦٣/٤ ، ٣٦٤) ، والطبراني في الكبير (١١٣/١) ، وأبو نعيم

في الحلية (٢٥١/٩) من طريق الشعبي .

٣ - أما حديث ابن عباس :

أخرجه الطبراني في الكبير (١٧٧/٣) .

القاعدة الأولى
وهي

الشهادتان

شَرْحُ الْقَاعِدَةِ الْأُولَى

وَهِيَ

﴿الشَّهَادَتَانِ﴾^(١)

وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ اعْتِقَادٍ بِالْقَلْبِ وَنُطْقٍ بِاللِّسَانِ^(٢)

وتفاصيلها أربعون عقيدة : عشر^(٣) يُعْتَقَدُ وجوبها ، وعشر يُعْتَقَدُ استحالتها ، وعشر يتَحَقَّقُ وجودها ، وعشر مُتَيَقِّنٌ وروودها :

فالعشر^(٤) الواجبات^(٥) :

أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ [أَحَدٌ]^(٦) غَيْرُ مُنْقَسِمٍ فِي ذَاتِهِ^(٧) ، وَأَنَّهُ لَيْسَ

(١) والشهادتان : لا إله إلا الله : أى لا معبود بحق إلا الله ، ومحمد رسول الله ﷺ : أى التصديق الجازم له فيما أخبر به من أنباء والانتفاء لأمره ، والكف والانتفاء عما نهى عنه .
انظر : فتح المجيد ، باب فضل التوحيد (٥٣) .

(٢) وجمهور السلف على أَنَّ الإيمان . قول القلب واللسان وعمل القلب واللسان والجوارح ، مطابقاً للكتاب والسنة ، وأنه يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعصية ، قال تعالى : ﴿ ... فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا ... ﴾ [التوبة / ١٢٤] ، وقال تعالى : ﴿ ... وَيَزِدَّ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ... ﴾ [المدثر / ٣١] ، وحكى الشافعى : إجماع الصحابة والتابعين على ذلك كله .

انظر : مجموع الفتاوى (١٥١ / ٣) ، وقطف الثمر (٨٠) .

(٣) ، (٤) وفى (ح) . عشرة ، وهو خطأ من الناسخ .

(٥) العشر الواجبات : أى الواجب اعتقادها . (٦) هذه الكلمة لا توجد فى (ع) .

(٧) لَا بُدَّ أَنْ يَعْتَقِدَ الْإِنْسَانُ بِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَخَلَّ - وَاحِدٌ أَحَدٌ لَا بُدَّ وَلَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُنْقَسِمٍ فِي ذَاتِهِ ، لِأَنَّ دَاتِهِ سُبْحَانَهُ لَا تُمَائِلُ الدَّوَاتِ وَلَا الْأَجْسَامَ .. لَا مِى التَّقْدِيرِ .. وَلَا فِى قَوْلِ الْأَنْفُسَامِ وَالشَّجَرَةِ .. فَلَا يُقَالُ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ بَورُ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ بَورَ اللَّهِ جُزْءٌ مِنْ دَاتِهِ ، وَدَاتِهِ لَا تَتَفَكَّكُ وَلَا تَتَقَسِّمُ .

وحمله عبد الرحمن عبد الخالق نوعاً من أنواع التوحيد وهو : توحيد الدات .

معه ثانٍ^(١) فى إلهيته ، وأنه حتى قيوم^(٢) ، لا تأخذه سنة ولا نوم^(٣) ، وأنه إله كل شىء وخالقه^(٤) ، وأنه على كل شىء قدير ، وأنه عالم بما ظهر وبما بطن^(٥) ، ﴿ ... لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ... ﴾ [سأ / ٣] ، وأنه مُدَبِّر^(٦) لكل [شىء]^(٧) ، كائن من خير أو شر^(٨) ، ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن^(٩) ، وأنه سميع بصير متكلم بغير جارحة^(١٠) ولا آلة^(١١) ، بل سمعه وبصره وكلامه صفات له لا تشبه

(١) ليس معه ثان . لأنه ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ... ﴾ [الأنبياء / ٢٢] .
(٢) حتى : فلا يموت . وهو مُحْتَصٌ بذلك دون حلقه فإنهم يَمُوتُونَ ، قيوم : أى مُفْتَرَعٌ إليه الحلائق ، وهو غنى عنهم .
انظر . تفسير ابن كثير (٢٦٤ / ١) ، شرح الطحاوية (١٢٠) .
(٣) لا تأخذه . أى لا تغله ، سنة : وهى مقدمات اليوم والوسم والتعاس ، ولا نوم . حقيقى أقوى من السنة .

انظر . تفسير ابن كثير (٢٦٤ / ١) ، شرح الطحاوية (١٢٠) .
(٤) إله كل شىء : أى المعبود الحق ، والمألوه لكل شىء ، وخالقه . أى مُنْذِعٌ ومُنْشِئٌ كل شىء ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ... ﴾ [الأنعام / ١٠٢] .
(٥) عالم بجميع المعلومات ، محيط بكل الموجودات ﴿ ... لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ... ﴾ [سأ / ٣] وجميعها فى علمه سواء ما ظهر وبأن واتضح ، وما نطن وخفى .. دقيقتها وحليها .. أولها وآخرها ، وعلمه بها قديم قدم ذاته وصفاته .
قطب الثمر (٧٩) ، وابن كثير (الأنعام / ١٠٢) .

(٦) فى (ع) مريد .
(٧) هذه الكلمة لا توحده فى (ع) .
(٨) مُدَبِّرٌ لِكُلِّ شَيْءٍ : أى أن أفعال العباد وإن كانت كمشأ لهم إلا أنها لا تخرج عن كونها مُراداً لله تعالى .. فلا يقع فى ملكه (من خير أو شر) إلا ما يريد ، وإن كان الله لم يأمر بها إلا أنه من الأزل قد أراد وقوعها والأمر غير الإرادة . فقد يأمر بالشىء ويريد وقوعه كما أمر الملائكة بالسجود .. وقد يأمر بالشىء ولا يريد وقوعه كما أمر إبليس بالسجود .

شرح الطحاوية (١١٣) ، وقطب الثمر (٨٤) .
(٩) ما شاء كان بإرادة أرلئة أوحدي الكائنات ، ودثرت الحادثات بغير ترتيب أفكار ، ولا ترتب زماي ، وما لم يشأ إرادته لم يكن له وجود أو فعل .

(١٠) فى (خ) . حوارح
(١١) فهو سميع سمع يتكشف به كمال صفات المسموعات ، من غير آذان ، وبصير =

صفاته الصفات ، كما لا تُشبه ذاته الذوات ^(١) ، ﴿ ... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ^(٢) [الشورى / ١١] .

والعشرُ المستحيلات ^(٣) :

أَن يُعْتَقَدَ أَنَّهُ تَعَالَى يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْحُدُوثُ ، والعدم ^(٤) ، بل هو تعالى بصفاته وأسمائه ، قديمٌ باقٍ ، دائم ^(٥) الوجود ، ﴿ ... قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ... ﴾ ^(٦) [الرعد / ٣٣] ليس له أولٌ وَلَا آخِرٌ ، بل ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ... ﴾ ^(٧) [الحديد / ٣] ، وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ سِوَاهُ ، ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ

= يبصر يتكشفُ به كمال التفرُّيق بين المصدرات ، من غير حَدَقَةٍ ، ولا أحما ، ولا تحب رؤيته الطُّلَمَات ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ قَدِيمٍ ، قائمٌ بداته لا يشبه كلام المخلوقات ، فليس بصوت يَخْدُثُ من انسلال هواءٍ ؛ أو بانطراق شِعْءٍ أو تحريك اللسان .

انظر في ذلك شرح الواسطية (٤٣) ، ومجموع الفتاوى (١٣٢/٣) .
(١) لَا تُشَبِّه صفاته : صفات المخلوقين ، فهو يعلم لا كَعِلْمَا ، ويسمع لا كسمعا ، ويُبَصِّرُ لا كبصرا ؛ لأنَّ ذاته ليست كالذوات ، لا تَخْلُقُهَا الْعُقُولُ ، ولا تُذَرِّكُهَا الْأَذْهَانُ .
مجموع الفتاوى (١٠/٣ - ١٦) ، وشرح الطحاوية (٩٨ ، ١١٧) .
(٢) ليس كمثله شيء : أى لا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ من خَلْقِهِ ، وَلَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ من خَلْقِهِ وهو السميع البصير .

مجموع الفتاوى (١٠/٣ - ١٦) ، وشرح الطحاوية (٩٨ ، ١١٧) .
(٣) أى التى يستحيل وقوعها في ذاته سبحانه .

(٤) يستحيل عليه الحدوث : لأنَّ الشَّيْءَ الحادث لا بدَّ له من مُخْدِثٍ قَدْ أَوْجَدَهُ ، والله غير ذلك لأنَّه واجب الوجود بنفسه ، وكلُّ حادث لابد له من العدم : أى العناء والله لا يفنى ولا يبيد .

انظر : شرح الطحاوية (١١١) ، وابن كثير (الرعد / ٣٣) .
(٥) هذه الكلمة كتبت في المخطوطة بالتسهيل (دائم) ، وكذلك ما شابهها .
(٦) بل إن الله قديم بلا ابتداء ، مُخْدِثٌ لكلِّ الحادثات ، سبق وُحُوْدُهُ وجودها باقٍ دائم الوجود لا يفنى قائم على كُلِّ نفس : أى حفيظٌ وعليمٌ ورقيبٌ على كل نفس مفوسة ، يعلم ما كسبت من حيرٍ وشرٍ ، ولا تخفى عليه خافية .

انظر : شرح الطحاوية (١١١) ، وابن كثير (الرعد / ٣٣) .
(٧) ليس له أولٌ ؛ وهو الأول فليس قَبْلَهُ شَيْءٌ من الخلق ، وكان قبل كل شيء ، وهو الآخر الباقي فليس بعده شيء . انظر : تفسير ابن كثير (الحديد / ٣) .

إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ... ﴿ [الأنبياء: ٢٢] ، وَأَنَّهُ مُسْتَغْنٍ عَنِ جَمِيعِ خَلْقِهِ ، غَيْرُ
مُحْتَاجٍ إِلَى ظَهِيرٍ فِي مُلْكِهِ ^(١) ، وَأَنَّهُ لَا يَشْغُلُهُ شَأْنٌ ^(٢) عَنْ شَأْنٍ فِي قَضَائِهِ
وَأَمْرِهِ ^(٣) ، وَأَنَّهُ لَا يَحْيِيهِ مَكَانٌ فِي سَمَاوَاتِهِ وَلَا أَرْضِهِ ، بَلْ هُوَ كَمَا كَانَ
قَبْلَ خَلْقِ الْمَكَانِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا جِسْمٍ ، وَلَا عَلَى صُورَةٍ وَلَا شَكْلٍ ،
وَلَا لَهُ شَبِيهَةٌ ^(٤) وَلَا مِثِيلٌ ^(٥) ، بَلْ هُوَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ^(٦) ، وَأَنَّهُ لَا تَحِلُّهُ الْحَوَادِثُ [وَلَا التَّغْيِيرَاتُ] ^(٧) ، ^(٨) ،

(١) وهو مُسْتَغْنٍ : أى العَيْنِ عَنِ الْخَلْقِ ، فلا يَتَلَعَا صُرُّهُ فيصُرُّوه ، ولا يَتَلَعُوا نَفْعَهُ فيَنفَعُوهُ ،
بل كلهم فقراء إليه ؛ فلا يحتاج إلى تَصْمِيرٍ ولا ظَهِيرٍ في ملكه ؛ لأنَّه هو الغنى الحميد ، وهو الزَّارِقُ
بِلا حَاجَةٍ ولا مُؤَنَّة ، المُمِيتُ بلا مَخَافَةٍ .

انظر : شرح الطحاوية (١٢٢) .

(٢) هذه الكلمة فى الأصل بالتسهيل (شان) .

(٣) لَا يَشْغُلُهُ شَأْنٌ : أى طلب أو قصد عن شَأْنٍ آخَرَ ، لأنَّ ذلك كُلُّهُ يُقْضَى بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ
مِثْلَ سَحَابَةٍ وَهِيَ : « كُنْ » ، وَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ وَالْجَنِّ سَأَلُوهُ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ لِأَعْطَى كُلَّ وَاحِدٍ مِثْلَهُ ،
وَمَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِهِ شَيْءٌ ، وَكُلَّ يَوْمٍ سَحَابَةٌ وَتَعَالَى فِي شَأْنٍ مِنْ غُفْرَانِ ذَنْبٍ ، وَتَفْرِيحِ كَرْبٍ .
انظر شرح مسلم الحديث رقم (٢٥٧٧) ، وتفسير ابن كثير (الرحمن / ٢٩) .

(٤) لا يحويه سبحانه ولا يُحِيطُ به ولا يحده مكان فى سماواته ولا أرضه لأنه ليس بحوهر
محدود ، ومقدر يحتاج لحيز يحوره ويحويه ؛ إِذَا أَصْبَحَ فِيهِ إِنَّا متحركاً أو ساكناً ، ولا يمنع عليه
الحروح منه أو التواجد فى غيره ؛ ممَّا يجعل له حدوداً كحدود المخلوقات ، ويستحيل عليه ذلك لأنه
كان قبل خلق المكان ، وأنه ليس بجسم يتألف من أجزاء ، تتفرق وتتجمع ، وليس على صورة
تستطيع العقول أن تتخيلها ، ولا شكل تُدركه الأنفهام ، ولا يوحد له شبيهة فى أسمائه ولا صفاته ،
ولا مثيل يكافئ قدرته وعظمته ومذهب السلف إثبات للصفات بلا تشبيه ، وتبريه بلا تعطيل .
انظر شرح الطحاوية (١١٧) ، ومجموع الفتاوى (٢٦٤/٥) ، وقطف الثمر (٤١) .

(٥) فى (ع) : مثل

(٦) فهو الواحد الأحد الذى لا نظير له ولا ورير ، ولا شبيه ولا عدل ، الكامل فى صفاته ،
الصَّمَدُ الذى كَمُلَ شُؤْدَدُهُ ، وَصَمَدَتْ إِلَيْهِ الْخَلَائِقُ ، الذى لم يلد ولم تكن له صاحبة ، ولم يولد
ليس له أم أو أب ، ولم يكن له كفواً أحد .

شرح الواسطية (٣١) ، وتفسير ابن كثير (الإخلاص) .

(٧) فى (ع) : والتغيرات .

(٨) ولا تُحِلُّهُ ولا تُغْيِرُهُ ، ولا تُؤَثِّرُ فِيهِ الْحَوَادِثُ التى حُلِقَتْ بِإِرَادَتِهِ ، والتى يستحيل عليها =

وَلَا تَلْحَقُهُ النَّقَائِصُ [وَلَا ^(١)] الْآفَاتُ ^(٢) ، وَأَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِهِ الظُّلُمُ ، بَلْ قَضَاؤُهُ كُلُّهُ حِكْمَةٌ وَعَدْلٌ ^(٣) ، وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ أَفْعَالِ خَلِيقَتِهِ بِغَيْرِ قَضَائِهِ وَخَلْقِهِ وَإِرَادَتِهِ ^(٤) ، بَلْ ﴿ تَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ ... ﴾ [الأنعام / ١١٥] ، ﴿ ... يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ... ﴾ [فاطر / ٨] ، ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ [الأنبياء / ٢٣] ^(٥) .

وَالْعَشْرُ الْمُتَحَقِّقُ وَجُودُهَا ^(٦) :

أَنَّ يُعْتَقَدَ ^(٧) أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرْسَلَ لِعِبَادِهِ أَنْبِيَاءَهُ وَرُسُلَهُ ^(٨) ، وَأَنَّهُ أَنْزَلَ

= الوجود بنفسها ، وتفتقر إليه سبحانه ، ولا المتغيرات المختلفة التي تؤثر في تلك الحادثات .
(١) في (ع) : والآفات .

(٢) ولا تلحقه ولا تلصق به النقائص التي تأتي عن العجز ، أو من الآفات ، فهو سبحانه منزّه عن ذلك ؛ بل له الكمال المطلق في كل شيء ، وكل نقص للمخلوق ، فالله منزّه عنه وكل كمال (يليق ببجلاله) فالله أولى به .

(٣) لا يليق به الظلم ؛ لأنّه عجز ، والعجز نفص ، والنقص لا ينسب إليه سبحانه وقال : « يَا عِبَادِيَ إِنِّي خَوَّضْتُ الظُّلُمَ عَلَى نَفْسِي ، وَخَلَقْتُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا » ، وقضائه عدل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ... ﴾ [النساء / ٤٠] ، ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رُبُّكَ آخِذًا ﴾ [الكهف / ٤٩] .
مجموع الفتاوى (١٣٦ / ١٨) ، وتفسير ابن كثير (النساء / ٤٠ ، والكهف / ٤٩) .

(٤) ليس شَيْءٌ مِنْ أَفْعَالِ خَلِيقَتِهِ حَيْرًا كَانَ أَمْ شَرًّا ، ضَارًّا كَانَ أَمْ نَافِعًا إِلَّا كَانَ مِنْ حَلْقِ اللَّهِ وَتَقْدِيرِهِ ، وَهِيَ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ مِنْ كَسْبِ الْعَبْدِ وَتَقْدِيرِهِ ، فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ فِي مُلْكِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ قَضَائِهِ وَخَلْقِهِ وَإِرَادَتِهِ وَإِنْ كَانَ سَبَابُهُ يُرِيدُ الْمَعَاصِيَ قَدْرًا ، فَهوَ لَا يُجْبِهَا وَلَا يُزْضَاهَا ، وَلَا يَأْمُرُ بِهَا ، بَلْ يَبْغِضُهَا .

انظر : شرح الطحاوية (١١٣) ، وقطف الثمر (٨٤) .

(٥) وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا فِيمَا قَالَ ، وَأَمَرَ بِفَعْلِهِ ، وَعَدْلًا فِيمَا حَكَمَ ، لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ، وَلَا مَعِيرَ لِقَضَائِهِ ، وَلَا خُلْفَ لِوَعْدِهِ ، وَهُوَ السَّمِيعُ لِأَقْوَالِ عِبَادِهِ الْعَلِيمُ بِحَرَكَاتِهِمْ وَسَكَتَاتِهِمْ ، وَكُلِّ ضَلَالٍ وَهْدَايَةٍ وَاقِعٍ بِتَقْدِيرِهِ ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ، فَهُوَ الْحَاكِمُ الَّذِي لَا مُعْتَقَبَ لِحُكْمِهِ ، وَلَا يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ أَحَدٌ لِعَظَمَتِهِ وَعَدْلِهِ ، وَهُمْ يُسْأَلُونَ . أَيْ يَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ .

انظر : تفسير ابن كثير (الأنعام / ١١٥ ، والأنبياء / ٢٣ ، وفاطر / ٨) .

(٦) أى أنها موجودة كائنة . (٧) في (ع) : تعتقد .

(٨) يجب علينا أن نؤمن إيماناً حازماً بأن الله أرسل لعباده أنبياءاً ورسلاً وأن في كل أمة رسولاً منهم ليقولوا : أُنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ .. ، صادقون مصدقون ، كرام نزيهة ، أمناء ، =

عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَكُتِبَتْهُ^(١)، وَأَنَّهُ خَتَمَ الرِّسَالَةَ بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّنَا ﷺ، وَأَنَّهُ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ^(٢)، وَأَنَّهُ كَلَّمَ رَبَّنَا لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ^(٣)، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ صَادِقٌ، وَأَنَّ شَرِيعَتَهُ نَاسِخَةٌ لِجَمِيعِ الشَّرَائِعِ^(٤)، وَأَنَّ الْجَنَّةَ [حَقٌّ]^(٥)، وَالنَّارَ حَقٌّ،

= مُؤَيَّدُونَ بِالرَّاهِي مِنْ رَبِّهِمْ، وَأَنَّهُمْ لَعَمَّا مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ تَتَلِيْعِهِ، وَلَمْ يَكْتُمُوا وَلَمْ يَعْبُرُوا وَلَمْ يَرِيدُوا شَيْئاً مِنْ قِتْلِ أَنْفُسِهِمْ، وَأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ .

وَأَنْ تَوْثِقَ أَنَّ اللَّهَ فَضَّلَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَمِنْهُمْ خَمْسَةٌ هُمْ أَوْلُوا الْعِزْمَ . نُوْحٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَعِيسَى وَمُحَمَّدٌ، وَفَضَّلَ مِنْهُمْ الْخَلِيلِينَ . إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدٌ، وَفَضَّلَ مُحَمَّدًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - .

وَأَنَّ اللَّهَ اتَّحَدَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً، وَمُحَمَّدًا ﷺ خَلِيلاً، وَكَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيماً، وَرَفَعَ إِدْرِيسَ مَكَاناً عَلِيّاً، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحَ مِنْهُ

(١) وَأَنَّ اللَّهَ أُنْزِلَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ : أَى مَعْجَرَاتٍ، وَكُتِبَتْهُ وَذَكَرَ اللَّهُ بَعْضَهَا، فَذَكَرَ التَّوْرَةَ لِمُوسَى، وَالْإِنْجِيلَ لِعِيسَى، وَصَحَّفَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى، وَالزُّبُورَ لِدَاوُدَ، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْكُتُبِ إِحْمَالاً بِقَوْلِهِ : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ ... ﴾ [الحديد / ٢٥] . فَيُحِبُّ الْإِيمَانَ بِمَا فَضَّلَ وَأُجْمِلَ . انْظُرْ . تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (الحديد / ٢٥) .

(٢) وَخَتَمَ الرِّسَالَةَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ... ﴾ [الأحزاب / ٤٠] وَلِقَوْلِهِ ﷺ : « وَأَنَا حَاتِمُ النَّبِيِّينَ وَلَا نَبِيَّ بَعْدِي »، وَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ هُدًى لِلنَّاسِ إِلَى صِرَاطِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، وَلِتَوْصِيحِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَحْكَامٍ فِي الْعِبَادَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ .

قُطِفَ النَّمْرُ (٨٩)، وَشَرَحَ الطُّحَاوِيَّةُ (١٦٦)، وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (الأحزاب / ٤٠) .
(٣) وَهُوَ كَلَامٌ رَبَّنَا لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ وَائْتِلْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا تُبَدِّلْ لِكَلِمَاتِهِ ... ﴾ [الكهف / ٢٧]، وَقَوْلِهِ : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ... ﴾ [التوبة / ٦] تَكَلَّمَ بِهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ حَقِيقَةً وَأُنْزِلُهُ عَلَى بَيْتِهِ ﷺ وَخِياً، فَهُوَ إِنْ خُطَّ بِالْبَنَانِ، وَتَلَوَّ بِاللَّسَانِ، وَخُفِظَ بِالْجَنَانِ وَشُمِعَ بِالْأَدَانِ، وَأُبْصِرَتْهُ الْقَيْنَانِ لَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ كَلَامَ الرَّحْمَنِ مِنْهُ وَإِلَيْهِ .

مَحْمُودُ الْفَتَاوَى (٣/ ١٤٤ - ١٧٦)، وَشَرَحَ الطُّحَاوِيَّةُ (١٦٨)، وَانْظُرْ رِسَالَةَ الْحَيْدَةِ
(٤) وَهُوَ ﷺ صَادِقٌ فِيمَا أَحْبَرَ بِهِ عَنْ رَبِّهِ وَشَرِيعَتُهُ نَاسِخَةٌ وَلَاغِيَةٌ لِجَمِيعِ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ فِي أَحْكَامِهَا وَحُدُودِهَا وَمَعَامِلَاتِهَا ؛ لِأَنَّهُ حَاتِمُ النَّبِيِّينَ وَرَسُولُ الْإِسْلِ وَالْحَنِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ .
(٥) لَا تَوْجِدُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ فِي (ع) .

وَأَنَّهُمَا مَوْجُودَتَانِ ، لِأَهْلِ الشَّقَاءِ وَالسَّعَادَةِ مُعَدَّتَانِ ^(١) ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ حَقٌّ ، مِنْهُمْ حَفَظَةٌ يَكْتُبُونَ أَعْمَالَ الْعِبَادِ ، وَمِنْهُمْ رُسُلُ اللَّهِ إِلَى أَنْبِيَائِهِ ، وَ﴿... مَلَائِكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم / ٦] ^(٢) .

وَالْعَشْرُ الْمُتَقِيْنَ وَزُودُهَا ^(٣) :

أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ الدُّنْيَا فَانِيَّةٌ ، وَ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن / ٢٦] ^(٤) ، وَأَنَّ الْخَلْقَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ وَيُنْعَمُونَ وَيُعَذَّبُونَ ^(٥) ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

(١) والْحَقُّ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ وَأَنَّهُمَا مَخْلُوقَتَانِ مَوْجُودَتَانِ لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي الْحَقَّةِ .
﴿... أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران / ١٣٣] ، وَفِي الْبَارِ ﴿... أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة / ٢٤] ،
وَلَا طَّلَاعَ السُّبْحِ عَلَيْهِمَا ، وَأَنَّهُمَا نَاقِتَانِ لَا تَمْنِيَانِ لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِمَا ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أُنَادُ﴾ ، وَأُعِدَّتَا لِأَهْلِ الشَّقَاءِ : أَى الْكُفَّارِ ، وَالسَّعَادَةِ : أَى الْمُؤْمِنِينَ . انظر . شرح الطحاوية (٤٧٦) ، وَقُطِفَ التَّمَرُ (١٢٧) ، وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (البقرة / ٢٤) ، وَآلِ عِمْرَانَ (١٣٣)
(٢) وَيَحِبُّ الْإِيمَانَ الْحَارِمَ بِأَنَّ وَجُودَ الْمَلَائِكَةِ حَقٌّ ، وَأَنَّهُمْ خَلَقُوا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ ، خَلَقَهُمْ مِنْ نُورٍ ، وَهُمْ عِتَادٌ مُكْرَمُونَ ، لَا يُشَبِّهُونَهُ بِالْقَوْلِ ، وَهُمْ نَاقِرُونَ يَعْمَلُونَ وَ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم / ٦] .

وَهُمْ أَقْسَامٌ ، فَمِنْهُمْ الْمَوْكَلُ بِالرَّسْلِ وَهُوَ (حَبْرِيلُ) ، وَالْقَطَرُ وَهُوَ (مِيكَائِيلُ) ، وَبِالصُّورِ وَهُوَ (إِسْرَافِيلُ) ، وَيَقْنُصُ الْأَرْوَاحَ وَهُوَ (مَلِكُ الْمَوْتِ) ، وَمِنْهُمْ الْمَوْكَلُ بِأَعْمَالِ الْعِبَادِ وَهُمْ الْكَرَامُ الْكَائِنُونَ ، وَالْمَوْكَلُ بِحِفْظِ الْعَبْدِ وَهُمْ الْمُعَقَّنَاتُ ، وَالْمَوْكَلُ بِالْحَقِّ ، وَهُوَ (رِصْوَانُ) وَمِنْ مَعَهُ ، وَالْمَوْكَلُ بِالنَّارِ ، وَهُوَ (مَالِكُ) وَمِنْ مَعَهُ مِنَ الرُّتَابِيَّةِ وَرُؤُوسَهُمْ تِسْعَةُ عَشَرَ ، وَالْمَوْكَلُ بِفَتْحِ الْقَبْرِ وَهُمَا (مُسْكَرٌ وَنَكِيرٌ) ، وَمِنْهُمْ حَمَلَةُ الْعَرْشِ

فِيَحِبُّ الْإِيمَانَ بِذَلِكَ كُلِّهِ ، وَبِكُلِّ مَا ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ وَالشُّنَّةِ ، وَمَا يَعْلَمُ حُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ .
شرح الطحاوية (٢٩٧) .

(٣) أَى سَتَكُونُ وَتَحْدُثُ ، وَيَمُرُّ بِهَا الْإِنْسَانُ .

انظر . تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (الْقَصَصُ / ٨٨) ، وَ(الرَّحْمَنُ / ٢٦) .

(٤) فَلَا يَدُّ أَنْ نَعْتَقِدَ اعْتِقَاداً حَارِماً بِأَنَّ الدُّنْيَا عَمَّا فِيهَا وَمِمَّا عَلَيْهَا فَانِيَّةٌ ، نَائِدَةٌ هَالِكَةٌ ، لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿... كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الْقَصَصُ / ٨٨] ، وَقَوْلِهِ . ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرَّحْمَنُ / ٢٦] .

(٥) وَأَنَّ الْخَلْقَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ ؛ لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - . ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ﴾ =

يَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَمَا بَدَأَهُمْ يُعْوَدُونَ^(١) ، وَأَنَّ الْحِسَابَ حَقٌّ ، وَالْمِيزَانَ حَقٌّ^(٢) ، وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ^(٣) ، وَأَنَّ الْحَوْضَ حَقٌّ^(٤) ، وَأَنَّ

= الْعَذَابُ . النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴿ [غافر / ٤٥ ، ٤٦] ، وقد استعاد منه النسي عليه السلام بقوله : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ » رواه مسلم ، وهم في قبورهم إما ينعمون فيكونون في روضة من رياض الجنة ، أو يعذبون فيكونون في حفرة من حفر النار .

انظر : شرح مسلم (٥٨٨) ، وقطف الثمر (١٢١) ، وتفسير ابن كثير (غافر / ٤٥ ، ٤٦) .
(١) ثم بعد ذلك يحشرهم ربهم ، وهي الإعادة بعد العناء ؛ لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... وَحْشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُبَالِغْ فِيهِمْ حَدًّا ﴾ [الكهف / ٤٧] ، وقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ﴾ [مريم / ٨٥] ، وقوله عليه السلام : « يُحْشَرُ النَّاسُ حَفَاةَ غُرَاةٍ غَوْلًا (غير مختونين) وَلَا يَعْجَزُ عَنْ إِعَادَتِهِمْ مَنْ خَلَقَهُمْ وَلَمْ يَكُونُوا شَيْعًا ، وَكَمَا تَدَأُّهُمْ يُعْوَدُونَ » رواه مسلم .

فتح الباري (١٨٥ / ١٣) ، وشرح مسلم (٢٨٦٠ - ٢٨٦٤) .

(٢) ويقفون في صعيد واحد وذلك يوم الحساب ، والقضاء والفصل ، وينصب الميزان الذي تُوزَنُ به الأعمال ، ظاهرها وباطنها ، لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقَسِطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ... ﴾ [الأنبياء / ٤٧] ، وقوله : ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ... ﴾ [الأعراف / ٩] .

ويجب الإيمان بأنه يَكْفَتَانِ للحسنات ، وَكَفَّةٌ للسيئات لقوله عليه السلام : « ... فَتَوَضَّعَ السَّجَّاتُ فِي كِفَّةٍ ، وَالْبَطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ فَطَاشَتِ السَّجَّاتُ ، وَتَقَلَّتْ الْبَطَاقَةُ ... » رواه الترمذي وحسنه الحاكم وصححه .

انظر : مجموع الفتاوى (١٤٦ / ٣) ، وتفسير ابن كثير (الأنبياء / ٤٧ ، والأعراف / ٩) .
(٣) والصراط حق لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ... ﴾ [مريم / ٧١] ، وقوله عليه السلام في حديث الشعاعة : « يَتَوَقَّى بِالْجِسْرِ فَيَحْمِلُ بَيْنَ ظَهْرِي جَهَنَّمَ » رواه مسلم ، وهو ممدود على حافتي جهنم ، أحد من السيف ، وأدق من الشعر ، على جانبيه كلاليب (خُطَاف) يجتازه الناس على قدر أعمالهم

انظر : المتح (٤٤٤ / ١١) ، وشرح الطحاوية (٤١٥) ، ولوامع الأنوار (١٨٩ / ٢) ، وقطف الثمر (١٢٦) .

(٤) والحوض حق لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ إِنَّا آغْطِيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر / ١] ، وقول النبي عليه السلام : « أنا فرطكم على الحوض ، مأوئهم أشد بياضاً من اللبن ، وأحلى من العسل ، آتيتهم عدد نجوم السماء ، وطوله شهر ، وعرضه شهر ، من شرب منه شربة لا يظمأ بعده أبداً » رواه مسلم .
انظر : الفتح (٤٦٣ / ١١) ، وتفسير ابن كثير (الكوثر) ، ولوامع الأنوار (١٩٤ / ٢) .

الْأَبْرَارَ فِي الْجَنَّةِ [فِى] ^(١) نَعِيمٍ ، وَالْكَفَّارَ فِي النَّارِ [فِى] ^(٢) جَحِيمٍ ، وَأَنَّ
 الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْْنَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بِأَبْصَارِهِمْ فِي الْآخِرَةِ ^(٣) ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
 يُعَذِّبُ النَّارَ مَنْ يَشَاءُ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ،
 وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ إِلَى الْجَنَّةِ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ ، وَشَفَاعَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ
 مِنْ عِبَادِهِ ، حَتَّى لَا يَبْقَى فِي جَهَنَّمَ إِلَّا الْكَافِرُونَ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ
 بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ... ﴾ [النساء / ١١٦] ^(٤) .

* * *

(١) ، (٢) هذا الحرف لا يوجد فى (خ) .
 (٣) والمؤمنون يرون الله - عَزَّ وَجَلَّ - بأبصارهم لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ وَجُودَ يُؤْمِنُونَ
 نَاصِرَةً * إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةً ﴾ [القيامة / ٢٢ ، ٢٣] ، وقوله ﷺ : « إِيَّاكُمْ سَتَرْتُ رَبِّكُمْ عِيَانًا ... »
 متفق عليه ، ويرويه سبحانه فى عرصات القيامة ، وبعد دخول الجنة فيكرمهم ويتجلى لهم من
 موقعهم .. ، ولا يراه الكافرون لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ ﴾
 [المطففين / ١٥] .

انظر : مجموع الفتاوى (١٤٥ / ٣) ، وشرح الطحاوية (٢٠٣) ، وفتح الباري (٤١٩ / ١٣) -
 (٤٢٤) ، وشرح مسلم (١٨٣) ، وتفسير ابن كثير (القيامة / ٢٤) ، وقطف الثمر (١٢٨) .
 (٤) والله - عَزَّ وَجَلَّ - يعذب بالنار من يشاء من العباد أو من أهل الكبائر من المؤمنين ، لأنه
 لن يدخل أحد الجنة بعمله ، ويحرق من يشاء منهم من النار بفضلهم ورحمته ؛ لأن صاحب الكبيرة
 لا يخلد فى النار والغفو عن الكبيرة حائز ، وكذلك عفوه عن مات ملا توبة جائز ، وهو من ناب
 حرق العوائد .

وكذلك يُخرج الله أصحاب الكبائر من النار بشفاعَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ ، وهى نوع من أنواع
 الشماعة لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة / ٢٥٥] ،
 فلا يبقى ولا يُخلد فى النار إِلَّا الْكَافِرُونَ لقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ (أى لا يغفر دس
 الكفر) ﴾ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ ﴾ (من الذنوب والآثام والكبائر) ﴿ لِمَنْ يَشَاءُ ... ﴾ [النساء / ٤٨] .
 قطف الثمر (١٣٢) ، وتفسير ابن كثير (النساء / ١١٦) .

القَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ
وَهِيَ

الصَّلَاةُ

شَرْحُ الْقَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ

وَهِيَ

الصَّلَاةُ (١)

وَهِيَ عَلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ :

فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ (٢)، وَهِيَ : الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ (٣)، وَالْجُمُعَةُ
فَرَضٌ عَيْنٍ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الظُّهْرِ ، وَلَكِنْ لَهَا أَحْكَامٌ تُخَالِفُهَا (٤) .
وَفَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ (٥)، وَهِيَ : صَلَاةُ الْجَنَازَةِ .

(١) الصلاة : لغة الدعاء .

وشرعاً : عبارة عن أركان مخصوصة ، وأدكار معلومة ، بشروط محصورة ، في أوقات مقدرة ،
تفتتح بالتكبير ، وختامها التسليم ، وانظر القاموس الفقهي (ص ٢١٦) .

(٢) فرض على الأعيان : أى فرض على كل مكلف ذكر أو أنثى ويأثم تاركها ، لقوله
تعالى : ﴿ ... إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً ﴾ [النساء / ١٠٣] ، وقوله :
﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ... ﴾ [البقرة / ٢٣٨] ، وقوله : ﴿ فَصَلِّ
لِرَبِّكَ ... ﴾ [الكوثر / ٣] .

(٣) ودليل فرضية الصلوات الخمس قوله النبي ﷺ عندما سُئِلَ عن الإسلام قال : « خمس
صلوات في اليوم والليلة » رواه مسلم ، وفي حديث الإسراء : « إن لك بهذه الخمس خمسين »
متفق عليه .

(٤) وصلاة الجمعة : فرض عين على كل مكلف ؛ لأنها بدل من الظهر ، ولها أحكام خاصة
سوف تأتي .

(٥) هو : مهم يطلب حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله .

وحكمه : أنه إذا قام به البعض سقط الإثم عن الباقي ، وإذا لم يقم به أحد أثم الجميع .
فال مطلوب في فرض الكفاية حصوله في الجملة ، فلا ينظر إلى فاعله إلا بالتبع للفعل ضرورة أنه
لا يحصل بدون فاعل ، ويتناول فرض الكفاية ما هو ديني كصلاة الجنائز ، والأمر بالمعروف ،
ودنيوي كالجرف والصنائع ، وما يحتاج إليه المسلمون عامة من العلوم والمعارف .
(جمع الجوامع وشرحه للمحلى - حاشية العطار ٢٣٧/١) (المراجع) .

وَسُنَّةٌ^(١)، وَهِيَ عَشْرُ صَلَوَاتٍ : صَلَاةُ الْوُتْرِ ، وَالْعِيدَيْنِ ، وَكُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَالْأَسْتِشْقَاءِ ، وَرَكَعَتَيِ^(٢) الْفَجْرِ ، وَقِيلَ : فَضِيلَةٌ ، وَرَكَعَتَيِ الطَّوَافِ^(٣) ، وَرَكَعَتَيِ الْإِحْرَامِ^(٤) ، وَسُجُودِ الْقُرْآنِ^(٥) .
وَفَضِيلَةٌ^(٦)، وَهِيَ عَشْرٌ أَيْضاً : رَكَعَتَانِ بَعْدَ الْوُضُوءِ^(٧) ، وَتَحِيَّةٌ

- (١) واضح من تقسيم المؤلف أنه يُفَرِّق بين السُّنَّةِ والفضيلة والتطوع .
والذى يعنى أن يعلمه أولاً أن هذا كله يجمعه المندوب ، هو العمل المطلوب طلباً غير جازم ، أو هو ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه .
والمندوب ، والسُّنَّة ، والفضيلة ، والتطوع ، والمستحب ألفاظ مترادفة عند الجمهور ومتلها الحسن والنقل والمرعب فيه ، وعد القاضى حسين من الشافعية وجمهور المالكية ، وتابعهم على ذلك القاضى عياض هنا كما هو مفهوم من كلامه أن لكل منها مفهوماً .
- فالمعل إن واطب عليه النبى ﷺ ، فهو السنة
- أو لم يواطب عليه ﷺ كأن يفعله مرة أو مرتين ، فهو المستحب .
- أو لم يفعله ﷺ وهو ما ينتهه الإنسان باختياره من الأوراد ، فهو التطوع ، والذى نفهمه من هذا الفرق أن المندوب مراتب ودرجات .
(شرح جمع الخوامع للمحلى مع حاشية العطار ١٢٦/١ ، ١٢٧ ، والوحيير فى أصول الفقه للدكتور عبد الكريم ريدان ص ٣٨ ، ٣٩) ، وانظر الفقه على المذاهب الأربعة (٦٤/١) (المراجع) .
(٢) وفى (ع) ٠ « ركعتا » على عدم تقدير كلمة صلاة قبلها .
(٣) لحديث حابر - رضى الله عنه - : « أن النبى ﷺ حين قدم مكة طاف بالبيت سبعاً ، وأتى المقام فقرأ ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُضَلًّى ﴾ . فصللى حلف المقام ، ثم أتى الحجر فاستلمه » رواه الترمذى وحسنه .
(٤) لقول ابن عمر - رضى الله عنهما - ٠ « كان النبى ﷺ يركع ندى الحليمة (ميقات الإحرام) ركعتين » رواه مسلم .
(٥) سجود التلاوة . ويستحب لمن قرأ آية السجدة أو سمعها أن يكر ويسجد ، ثم يكبر للرفع من السجود ، دون تشهد ، ولا تسليم ، لقول ابن عمر : « كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن فإذا مرَّ بالسجدة كثر وسجّد وسخّذنا » رواه أبو داود والبيهقى .
(٦) الفضيلة : ما يثاب فاعلها ولا يأتى تاركها ، وانظر الفقه على المذاهب (٦٤/١) .
- الفضيلة عند القاضى عياض تساوى السنة غير المؤكدة ، وهى التى لم يداوم عليها النبى ﷺ كصلاة أربع ركعات ، قبل الظهر ، وكصدقة التطوع بالنسبة للقادر عليها إذا لم يكن من يتصدق عليه فى حالة الاضطراب والحاجة الشديدة .
وهذا واضح من الأمثلة التى ساقها المؤلف وإن كان بعض علماء الأصول عرفوا الفضيلة بما يفهم أنها مرتبة تلى السنة غير المؤكدة . (الوحيير فى أصول الفقه ص ٣٩) (المراجع) .
(٧) لقول النبى ﷺ : « ما من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلى ركعتين يقبل بقلبه =

الْمَسْجِدِ رَكَعَتَانِ^(١)، وَقِيَامٍ [شَهْر] رَمَضَانَ^(٢)، وَقِيَامِ اللَّيْلِ^(٣)،
وَأَرْبَعِ رَكَعَاتِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَاثْنَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرُؤْيَ أَرْبَعٍ^(٤)، وَاثْنَتَيْنِ قَبْلَ
العَصْرِ وَرُؤْيَ أَرْبَعٍ^(٥)، وَاثْنَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ^(٦) وَرُؤْيَ سِتٍّ وَرُؤْيَ عِشْرُونَ،
وَصَلَاةِ الصُّحَى، وَهِيَ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِيهَا مِنْ اثْنَتَيْنِ
إِلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ^(٧)، وَإِحْيَاءِ مَا يَتَنَّى الْعِشَاءَيْنِ^(٨).

= ووجهه عليهما إلا وحبث له الجنة « رواه مسلم وأبو داود وابن ماجة .
(١) لقول النبي ﷺ . « إذا حياء أخذكم المسجد فليصل سجدتين من قبل أن يخلس »
رواه الجماعة .

(٢) لا توجد هذه الكلمة في (ع) .

(٣) ويسمى صلاة التراويح ، وهو سنة للرجال والنساء يؤدي بعد صلاة العشاء ، قبل الوتر
ركعتين ركعتين ، وكان النبي ﷺ يرغب فيه ولم يأمر فيه بعمية لقوله . « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا
واحْتِسَابًا عُمِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » متفق عليه .

(٤) هي الصلاة التي يقوم بها الرجل بعد صلاة العشاء ، وكان النبي ﷺ يصلها متى مشى ،
تجوز في أول الليل ووسطه وآخره ، وليس لها عدد محصوص ، ومشروعيتها لقول النبي ﷺ
« ... وَضَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ يَتَامُ تَدْخُلُوا الْحَنَّةَ بِسَلَامٍ » رواه الحاكم وابن ماجة والترمذي .

(٥) لحديث عائشة - رضي الله عنها - « أن النبي ﷺ كان إذا لم يُصَلِّ أربعا قبل الظهر
صَلَّاهُنَّ بعدها » رواه الترمذي ، وقول ابن عمر - رضي الله عنهما - : « أن النبي ﷺ كان لا يَدْعُ
ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعدها » رواه البخاري وأحمد .

(٦) لقول النبي ﷺ . « رَجِمَ اللَّهُ امْرَأَةً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا » رواه أحمد وأبو داود والترمذي ،
أما الاقتصار على ركعتين فدليلة قوله ﷺ « بين كل أدائين صلاة » متفق عليه .

(٧) لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - « ... وركعتين بعد المغرب في بيته ... » متفق عليه .

(٨) صلاة الضحى : وهي عبادة مستحبة ، ويبدأ وقتها بارتفاع الشمس قدر رمح (ثلاثة أمتار) ،
وتنتهى حين الروال ، تبدأ من ركعتين إلى ثمانية ، وكان النبي ﷺ يُصَلِّي الضحى حتى نقول :
« لا يدعها » ، ويدعها حتى نقول « لا يصلها » رواه الترمذي ، وأكثر ما ثبت من فعل رسول الله
ﷺ ثمانى ركعات ، وأكثر ما ثبت من قوله اثنتا عشرة ركعة ، وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر
الطبري ، وبه حرم الميمني والرويانى إلى « أنه لا حد لها ، لما ثبت عن النبي ﷺ : « أنه كان يُصَلِّي
الضحى أربع ركعات ، ويريد ما شاء الله » رواه مسلم وأحمد وابن ماجة .

(٩) والعشاءين : (صلاة المغرب والعشاء) ، يُسنُّ هذا لما ثبت عن النبي ﷺ . « بين كل
أدائين صلاة ، بين كل أدائين صلاة .. ثم قال : لمن شاء » رواه الجماعة .

وَقَدْ عُدَّتْ هَذِهِ كُلُّهَا [من] ^(١) الشُّننُ أَيْضاً .
وَتَطَوُّعٌ ^(٢) ، وَهِيَ : كُلُّ صَلَاةٍ تُنْفَلُ بِهَا فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي أُيِّحَتْ
الصَّلَاةُ فِيهَا .

وَيَخْتَصُّ بِالْأَسْبَابِ ^(٣) مِنْهَا عَشْرٌ أَيْضاً :

الصَّلَاةُ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَى السَّفَرِ ، وَعِنْدَ الْقُدُومِ مِنْهُ ^(٤) ، وَصَلَاةُ
الاسْتِخَارَةِ رَكْعَتَانِ ^(٥) ، وَصَلَاةُ الْحَاجَةِ رَكْعَتَانِ ^(٦) ، وَصَلَاةُ التَّسْبِيحِ
أَرْبَعٌ ^(٧) ، وَرَكْعَتَانِ يَتَنَزَّلُ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ ^(٨) ، وَرَكْعَتَانِ لِمَنْ قُرِبَ لِلْقَتْلِ ^(٩) ،

(١) فى (ح) : « فى » . (٢) سقى بيان التطوع ص ٤٦ .

(٣) أى هذه الصلاة لا تكون إلا مرتبطة بسبب .

(٤) لقوله ﷺ : « ما خَلَفَ أحدٌ عند أهلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَرْكَعُهُمَا عِنْدَهُمْ حِينَ يَرِيدُ سَفَرًا »
رواه الطبراني ، وقول النبی ﷺ لجابر عند القدوم من السفر : « ادْخُلْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ » رواه البخاري .
(٥) صلاة الاستخارة : وهى تُسَنُّ لِمَنْ أَرَادَ أَمْرًا مِنَ الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ ، وَالتَّبَسُّعِ عَلَيْهِ وَجْهَ الْخَيْرِ ،
وهى رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ وَلَيْسَتْ لَهَا وَقْتُ مُحَدَّدٍ ، لقول جابر : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا
الاستخارة فى الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا الشُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ... » رواه البخاري .

(٦) صلاة الحاجة . وهى أَنْ يَرِيدَ الْمُسْلِمُ حَاجَةً فَيَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ وَيَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى
حَاجَتَهُ ، لقوله ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ فَأَشْتَفَعَ الْوَضُوءَ ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ يَتَمَهَّمَا أَنْ يُعْطَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ مُعْجَلًا
أَوْ مُؤَخَّرًا » رواه أحمد .

(٧) صلاة التسبيح : وهى أربع ركعات ، يقول بعد القراءة فى كل ركعة : سبحان الله ،
والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر خمس عشرة مرة ، وهى الركوع عشر مرات وفى الرفع منه
عشر مرات ، وفى السجود عشر مرات ، وفى الرفع منه عشر مرات ، فيكون مجموع التسبيحات فى
كل ركعة خمسا وسبعين تسبيحة ... ثم قال النبی ﷺ لعنه العباس - رضى الله عنه - : « إِنْ
اسْتَطَعْتَ أَنْ تُصَلِّيَهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً فافْعَلْ ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فِي كُلِّ حَمْعَةٍ مَرَّةً ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فِي
كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فِي عَمْرِكَ مَرَّةً » رواه أبو داود وابن ماجة وابن خزيمة ، قال الحافظ : وقد
صححه جماعة وصححه الألباني وغيره .

(٨) لقول السی ﷺ . « بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ » متفق عليه ، وأطلق على الإقامة أذان .

(٩) والذي سَنَّ ذَلِكَ هُوَ خُصِيبُ بْنُ عَدِيٍّ عِنْدَمَا قَتَلَهُ الْكَفَّارُ صَبْرًا ، رواه البخاري ، ونقل
أبو عمر بن عبد البر عن الليث بن سعد أنه بلغه عن زيد بن حارثة أنه صلاههما فى قصة ذكرها ،
وكذلك صلاههما حجر بن عدى حين أمر معاوية بقتله بأرض عذراء من أعمال دمشق .

(زاد المعاد ٢٤٦/٣ ، والإصابة ترجمة ١٦٢٩) .

وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الدُّعَاءِ^(١)، وَرَكْعَتَيْنِ عِنْدَ التَّوْبَةِ مِنَ الذَّنْبِ وَالِاسْتِغْفَارِ مِنْهُ^(٢)، وَأَرْبَعُ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الزَّوَالِ^(٣).

وَمَمْنُوعٌ^(٤)، وَهِيَ عَشْرٌ أَيْضاً :

الصَّلَاةُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا^(٥)، إِلَّا لِمَنْ تَذَكَّرَ فَوْضاً^(٦)، أَوْ نَامَ عَنْهُ^(٧)، أَوْ لَزِمَهُ قَضَاؤُهُ^(٨)، وَالصَّلَاةُ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تُشْرِقَ الشَّمْسُ^(٩)، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى [تَغِيبَ]^{(١٠)(١١)}، وَبَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، إِلَّا رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ وَالصُّبْحِ^(١٢)، أَوْ مَنْ تَرَكَ الْوِثَرَ أَوْ نَامَ عَنْ جِزِيهِ

(١) وهما بمشاة التوبة من الآثام والدنوب ، لكى يرفع يديه وقد تاب من كل ذنب فيكون أقرب للقبول .

(٢) لقول النبي ﷺ : « ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم فيطهر ، ثم يصلي ركعتين ، يستغفر الله إلا غُفِرَ له » رواه الترمذى وأبو داود والنسائي والبيهقى .

(٣) لقول عائشة - رضى الله عنها - : « كان النبي ﷺ لا يدع أربعاً قبل الطهر » رواه البخارى ، والزوال : ميل الشمس عن كبد السماء ، وهو أول وقت الظهر .
(المعجم الوسيط مادة : رول) .

(٤) أى الحالات التى تُسمع عندها الصَّلَاةُ .

(٥) لقول النبي ﷺ : « ... فإنها تطلع بين قرنى شيطان وتغرب بين قرنى شيطان » رواه مسلم .

(٦) لقول النبي ﷺ : « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » متفق عليه .

(٧) لقول السى ﷺ : « رُبِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَ ، مِنْهُمْ . الثَّامِ حَتَّى يَسْتَقِظَ ، وَقَوْلُهُ : إِنَّهُ لَيْسَ فِي التَّوْمِ تَقْرِيطٌ ، إِنَّمَا التَّقْرِيطُ فِي الْيَقِظَةِ ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدَكُمْ صَلَاةً ، أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » رواه الترمذى والنسائي .

(٨) لزمه قضاؤه من الفوائت ، وهو مذهب : مالك والشافعى وأحمد لقول أم سلمة - رضى الله عنها - . « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاتَهُ رَكْعَتَا الظُّهْرِ فَقَضَاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ » رواه البخارى ، خلافاً لأبى حنيفة الذى رأى عدم صحة الصلاة مطلقاً فريضة أو نفلاً ، قضاءً كان أم أداءً .

(٩) لقوله ﷺ : « صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ ، ثُمَّ اقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » رواه مسلم وأحمد .

(١٠) فى (ع) « يَغِيبُ » .

(١١) لقوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ » متفق عليه .

(١٢) لقوله ﷺ : « لِيُبْلَغَ شَاهِدُكُمْ غَائِبُكُمْ أَنْ لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ » رواه أحمد وأبو داود ، وله طرق يتقوى بها .

مِنَ اللَّيْلِ ، فَهُوَ صَلَاةٌ ذَلِكَ مَا لَمْ يُصَلِّ الصُّبْحُ ^(١) ، وَبَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ فِي مُصَلَّاهُ ، وَهِيَ لِلْإِمَامِ أَشَدُّ كَرَاهِيَةً ^(٢) ، وَقَبْلَ الْعِيدَيْنِ ، وَبَعْدَهُمَا إِذَا صَلَّيْنَا فِي الصَّخْرَاءِ ^(٣) ، وَقَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ^(٤) ، وَبَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِمَنْ جَمَعَ بِعَرَفَةَ أَوْ مُزْدَلِفَةَ ، أَوْ لِمَطَرٍ ^(٥) ، وَالتَّنْفُلُ لِمَنْ عَلَيْهِ فَرَضٌ خَرَجَ وَقْتُهُ أَوْ ضَاقَ ^(٦) ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ وَحْدَهُ ^(٧) ، أَوْ فِي جَمَاعَةٍ مُخَالَفًا لِلْإِمَامِ ^(٨) .

(١) وإلى ذلك ذهب مالك ، وفعله بعض الصحابة « فأوتر بعد الفجر » ، وذهب الحسن والشافعي وابن حرم إلى حوار التمثل مطلقاً بلا كراهية ، وانظر الحديث السابق .
(٢) الصلاة بعد الجمعة في المسجد لا شيء فيها ، لقوله ﷺ : « من كان مُصَلِّيًا بعد الجمعة فليصل أربعاً » رواه مسلم ، وقال ابن تيمية : إن صَلَّى في المسجد صَلَّى أربعاً ، وإن صَلَّى في بيته صَلَّى اثنين .

(٣) لقول ابن عباس - رضى الله عنهما - « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عِيدِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يَصَلِّ قَلْبُهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا » متفق عليه .

(٤) إن كان يقصد بصلاة المغرب الأذان فهذا صحيح لما تقدم حكم الصلاة بعد العصر ، أما إن كان يقصد به بعد الأذان وقبل الإقامة فلا ؛ لقوله ﷺ : « صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ .. صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ » رواه البخاري .

(٥) لفعل النبي ﷺ « فَأَتَى الْمَدْلَعَةَ فجمع المغرب والعشاء بأدائين واحد ، وإقامتين ، ولم يسبح (أى لم يصل بينهما) » رواه مسلم

(٦) لأن المطلوب من حرج وقت صلاته أن يصلّيها حين يذكرها لقول النبي ﷺ ، فلا يحب عليه التمثل ، وأما من ضاق وقته فلا يحب عليه تنفل ؛ لأنَّ التَّنْفُلَ قد يجرح الصلاة عن وقتها ؛ وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

(٧) وقوله ﷺ : « وَالَّذِي بَعَسَى يَدُهُ هَمَمْتُ أَنْ أَمَرَ بِخَطْبٍ فَيُحْتَطَبُ ، ثُمَّ أَمَرَ رَحَلاً فَيُؤْمِ النَّاسُ ، ثُمَّ أَحَالَهُ إِلَى رَحَالٍ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بِيوتهم » متفق عليه ، وكذلك لمن ائرد وحده حلف الصب لقوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِلَّذِي خَلْفَ الصَّفِّ » رواه ابن ماجة بإسناد صحيح .

(٨) لأن موافقة الإمام شيء واجب ، ومن تمام الصلاة لقول النبي ﷺ : « إِمَامٌ يُحِيلُ الْإِمَامَ لِيُؤْتِمَ بِهِ » متفق عليه .

وَالصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ تَجِبُ بِعَشْرَةِ شُرُوطٍ^(١) :

الْبُلُوغُ^(٢) ، وَالْعَقْلُ^(٣) ، وَالْإِسْلَامُ^(٤) ، أَوْ بُلُوغُ الدَّعْوَةِ^(٥) ، وَدُخُولُ
الْوَقْتِ^(٦) ، وَكَوْنُ الْمُكَلَّفِ غَيْرَ سَاهٍ وَلَا نَائِمٍ^(٧) ، وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ^(٨) ،
وَارْتِفَاعُ مَوَانِعِ الْحَيْضِ ، وَارْتِفَاعُ مَوَانِعِ النَّفَاسِ^(٩) ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الطَّهَارَةِ
لَهَا بِالْمَاءِ أَوْ بِالتَّيِّمِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ^(١٠) .

(١) الشرط . قال ابن عابدين : ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ، وهو خارج عن ماهية الشيء ، القاموس الفقهي (١٩٢) .

(٢) فلا تجب على غير بالغ لقوله ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَ . عَنْ الْعُلَامِ حَتَّى يَبْلُغَ ... » رواه الحاكم وابن خزيمة والبيهقي .

(٣) فلا تجب على محبون لقوله ﷺ في الحديث السابق « والمحبون حتى يستفيقوا » رواه الحاكم وابن خزيمة والبيهقي .

(٤) فلا تجب على الكافر ولو أداها لم ولن تقبل منه إلا بعد الإسلام ، والتطيق بالشهادتين ، ولذلك قال ﷺ لمعاذ . « فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، فإن أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة » رواه البخاري .
(٥) فلا يجب شيء على من لم تبلغهم الدعوة في الصلاة ولا في غيرها لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - :

﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء / ١٥]

(٦) فلا تجب صلاة قبل دخول وقتها لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - . ﴿ ... إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء / ١٠٣] ، ولتعلم حبريل عليه السلام النسي ﷺ موافق الصلاة في الحديث الذي رواه أحمد والسنائي والترمذي

(٧) لما روى عنه ﷺ « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ ، وَالسِّيَاسُ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ، والحديث ضعيف والعمل عليه .

والنائم لقوله ﷺ « والنائم حتى يستيقظ » رواه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي .

(٨) لأن الإنسان إذا أكره حار له عدم فعل الفرائض والواجبات ، بل التطيق بالكفر ؛ لقول النبي ﷺ لعمار عندما أكرهه على الكفر « فإن عادوا فعد » رواه الحاكم وصححه .

(٩) لقوله ﷺ . « إذا أقلت حيصتك فاتركي الصلاة » متفق عليه ، والنَّفَاسُ قياساً عليه .

(١٠) فإن فقد الطهورين (الماء والتيمم) صلى على أي حالة وسوف يأتي الكلام تفصيلاً

في ذلك

وَالصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى خَمْسَةِ أَحْكَامٍ :

فَرَائِضٌ ، وَسُنَنٌ ، وَفَضَائِلٌ ، وَمَكْرُوهَاتٌ فِيهَا ، وَمُفْسِدَاتٌ لَهَا .

فَفَرَائِضُهَا ^(١) عَشْرُونَ :

الطَّهَارَةُ لَهَا مِنَ الْحَدَثِ ^(٢) ، وَإِزَالَةُ [النَّجَاسَةِ] ^(٣) مِنَ الثُّوبِ ^(٤) ،
وَالْبَدَنِ ^(٥) ، وَالْمُصَلَّى ^(٦) ، وَأَدَاؤُهَا فِي وَقْتِهَا ^(٧) ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي

(١) تكلم على هذه المسألة من ثلاثة وجوه :

أولاً : هو معنى بالفرائض الأركان فكان الركن مرادف للمرض هنا عند المؤلف ، وقد فرق بعض العلماء بينهما بأن الركن يجب اعتقاده ولا يتم العمل إلا به سواء كان مرضاً أو نفلاً ، والفرض ما يعاقب على تركه .

(٢) العظيم المستعرب في تفسير عريب ألفاظ المذهب لابن بطال الركني (١٧٠/١) .

ثانياً : خلط بين الركن والشرط وهما متعايران من ناحية المعنى ، إذ الشرط وصف ظاهر منضبط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ، وهو خارج عن ماهية الشيء وحقيقته ، كالطهارة للصلاة ، واستقبال القبلة ، وستر العورة ، أما الركن : فمعناه الجانب الأقوى واصطلاحاً : ما يقوم به الشيء - من التقويم إذ قوام الشيء ركنه ، لا من القيام والإلزام أن يكون الفاعل ركناً للفعل والجسم ركن للعرض والموصوف للصفة .

وأركان العبادة : حوائبها التي عليها مباه وبتركها بطلانه .

وفي المصباح : أركان الشيء أجزاء ماهيته .

(التوقيف على مهمات التعاريف للماوي ص ٣٧٣) .

ثالثاً : غالباً ما يتكلف المؤلف في إدخال أمور وذلك لإتمام عدد معين وترى ذلك واضحاً في هذا الموضع وفي غيره من المواضع (المراجع) .

(٢) لقوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ » رواه مسلم . (٣) في (ع) : « النجس » .

(٤) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ [المدثر / ٤] ، وسأل رجل النبي ﷺ « أَصَلَّى فِي الثُّوبِ الدَّنِي أَتَى (أحامع) فِيهِ أَهْلِي ؟ قَالَ . نَعَمْ إِلَّا أَنْ تَرَى فِيهِ شَيْئاً فَتَغْسِلَهُ » رواه أحمد وإس ماحه .

(٥) لقوله ﷺ . « تَوَضَّأْ وَاغْتَسِلْ ذَكَرَكَ » متفق عليه وقوله للمستحاضة . « اغسلي الدَّمَّ عَنْكَ وَصَلِّي » متفق عليه .

(٦) لقوله ﷺ عندما تَأَلَّى الأعرابي في المسجد . « أَرَيْقُوا عَلَيَّ تَوَلِّدَ سَخْلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ ذَنْوِبًا » رواه الجماعة إلا مسلماً ، فإن عجز عن إزالتها من الثوب والبدن والمصلي (المكان) صلى معها ولا إعادة عليه ، فإن شعر بها أثناء الصلاة أزالها لفعل النبي ﷺ ذلك .

(٧) تقدم الكلام عن الوقت ص ٥١ .

جميعها^(١)، والنَّيَّةُ في قَلْبِهِ عِنْدَ التَّلَاسِ بِهَا^(٢)، وَاسْتِصْحَابُ حُكْمِ النِّيَّةِ في سَائِرِهَا، وَالتَّرْتِيبُ فِي أَدَائِهَا^(٣)، وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ فِي جُمْلَتِهَا^(٤)، لِلرَّجُلِ مِنَ الرُّكْبَةِ إِلَى الشُّرَّةِ^(٥)، وَلِلْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ جَمِيعَ جَسَدِهَا مَا خَلَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ^(٦)، وَالْإِحْرَامُ بِلَفْظَةِ «اللَّهُ أَكْبَرُ»^(٧) أَوَّلُهَا، وَقِرَاءَةُ أُمِّ الْقُرْآنِ لِلْفَذِّ وَالْإِمَامِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهَا^(٨)، وَالْقِيَامُ لِلْفَذِّ وَالْإِمَامِ قَدَرُ

(١) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿... قَوْلُ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ...﴾ [القرة/ ١٤٤] ،
وعن البراء قال : « صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا بِحُورِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، ثُمَّ صُرِفْنَا بِحُورِ الْكَعْبَةِ » رواه مسلم .

(٢) النية : وهي عزم القلب لأداء شيء معين لقوله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » متفق عليه
(٣) وهو نوعان : ترتيب بين الفرائض : فلا يقدم الظهر على الصبح ، ولا العصر على الظهر ،
وترتيب في الأركان ، فلا يقدم السجود على الركوع ، ولا الركوع على تكبيرة الإحرام .
(٤) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ... ﴾ [الأعراف/ ٣١] ، والزينة : ما يستر العورة ، والمسجد : أى الصلاة .

(٥) والعورة للرجل من الركبة إلى الشُّرَّةِ ، وهذا الذى يذهب إلى القول به ؛ لأن ما ورد فيها من أحاديث تدل على أنها عورة : قولية من وجهه ، وحاضرة من جهة أخرى ، مثل قوله ﷺ : « غَطُّ فَخْدَيْكَ ، فَإِنَّ الْفَخْدَ عَوْرَةٌ » رواه مالك وأحمد وأبو داود والترمذى ، والحاضر مقدم على المبيح ، والقول مقدم على الفعل لاحتمال الخصوصية فى الفعل .

وذلك خلافاً لمن قال : بأن العورة هى القبل والدر ، واستدلوا بأحاديث فعلية وعملية وردت عن النبي ﷺ ، ويمكن القول : بأن عورة الفخذين أخف من عورة السواتين (الدر والقبل) ، وهو ما ذهب إليه ابن القيم فى « تهذيب السنن ١٧/٦ » ، وانظر فى ذلك : « إرواء الغليل ٣٠١/١ » .
(٦) هذا بالسبب للصلاة لقوله ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ » رواه الترمذى

وأبو داود . والحائض : أى البالغة ، وذلك فى الصلاة ، أما فى غيرها ففيه خلاف كبير .
وأما عورة الأمة (العبد) فهى كالرجل لقوله : « إِذَا زَوَّجَ أَحَدَكُمْ جَارِيَتَهُ عَبْدَهُ ، أَوْ أَحْيَرَهُ فَلَا يَنْظُرَنَّ إِلَى مَادُونَ الشُّرَّةِ وَفَوْقَ الرُّكْبَةِ » رواه أبو داود .

(٧) والإحرام : وهو تحريم ما كان مباحاً قبل ذلك من كلام ، وطعام ، وغيره ، ويكون بلفظ « الله أكبر » لقوله ﷺ : « وَتَحْرِيْمُهَا التَّكْبِيرُ » رواه الشافعى وأحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه .
(٨) القراءة للفسد : أى المنفرد عن الجماعة والإمام لقوله ﷺ : « مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأَ فِيهَا

بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهُوَ خَدَاجٌ ، هُوَ خَدَاجٌ ، هُوَ خَدَاجٌ عَيْرُ تَامَةٍ » رواه مسلم وأبو عوانة ، ويكون فى كل ركعة لفعله ذلك ، ولقوله للمسي صلاته : « تَمَّ أَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا » رواه البخارى ومسلم وأبو عوانة وأبو داود والنسائى وغيرهم .

أما المأموم فقراءة الإمام له قراءة لقوله ﷺ : « إِذَا تَكَبَّرَ الْإِمَامُ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا » رواه مسلم .

ذَلِكَ^(١)، وَلِلْمَأْمُومِ قَدْرٌ تَكْبِيرُهُ الْإِحْرَامُ فِي جَمِيعِ رَكَعَاتِهَا^(٢)، وَالرُّكُوعُ كُلُّهُ^(٣)، وَحَدُّهُ^(٤)، إِنْ كَانَ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ^(٥)، وَالرَّفْعُ

= * وحدير أن يعرض لهذه المسألة عند المالكية وهو مذهب المؤلف
قال الإمام ابن عبد البر المالكي . لاند من قراءة فاتحة الكتاب للإمام والمنفرد في كل ركعة من الفريضة والنافلة لا يحرئ عنها غيرها ولا يقرأ فيها « بسم الله الرحمن الرحيم » لا سراً ولا جهراً ، وهو المشهور عن مالك وتحصيل مذهبه عند أصحابه ، وقد ذكر إسماعيل عن أبي تابت عن ابن نافع عن مالك قال وإن جهر في الفريضة د (بسم الله الرحمن الرحيم) فلا حرج .
ومن أهل المدينة من يقول لا بد فيها من بسم الله الرحمن الرحيم ، منهم ابن عمر وابن شهاب . ومن قرأ عبد مالك وأصحابه د (بسم الله الرحمن الرحيم) في السوافل وعرض القرآن فلا بأس .
وروى عن مالك أنه قال : « من لم يقرأ بفاتحة الكتاب في ركعتين من صلاته ... » .
وروى عنه وعن جماعة من أهل المدينة إن من لم يقرأها في كل ركعة فسدت صلاته إلا أن يكون مأموماً وهو الصحيح من القول في ذلك عدداً ، ولهذا لا يرى لمن سها عن قراءتها في ركعة إلا أن يليها ويأتي بركعة بدلاً منها ، كمن أسقط سجدة سواء ، وهو الاختيار لاس القاسم من أقوال فيه .
وأما المأموم . فالإمام يحمل عنه القراءة لحلف إمامه في صلاة السر الطهر ، والعصر ، والثالثة من المغرب ، والأخيرتين من العشاء ، فإن فعل فقد أساء ولا شيء عليه عند مالك وأصحابه ، وأما إذا ختم الإمام فلا قراءة لفاتحة الكتاب ولا بغيرها . قال الله - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ [الأعراف الآية ٢٠٤] ، وقال ﷺ « مالي أنارح القرآن » أبو داود عندما قرأ معه من حلقه ، وقال ﷺ في الإمام : « وإذا قرأ فأصبتوا » رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجة ، ثم قال وما زاد على قراءة الفاتحة سة ، ولا يقرأ في الأخيرتين من صلاة الأربع إلا بالحمد وحدها ، وكذلك الثالثة من المغرب ، وأما سائر ركعات الصلوات فيقرأ فيها الحمد وسورة ولا حد في ذلك .

(الكافي لابن عبد البر المالكي ص ٤٠ ، ٤١) (المراجع) .

(١) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة / ٢٣٨] .

ويكون قدر التكبير وقراءة الفاتحة ، وهو قول المالكية ، وزاد الحنفية على ذلك آية طويلة ، أو ثلاثة آيات قصار ، أما الشافعية والحنابلة فيرويه فرص إلى الانتهاء من قراءة معروضة أو مسبوبة أو مدونة ، وانظر (الفقه على المذاهب الأربعة ١/ ٢٢٧) .

(٢) أما القيام للمأموم في الصلاة فيكون قدر تكبيرة الإحرام ، لأن قراءة الفاتحة ليس فرضاً عليهم ، وإنما قراءة الإمام لهم قراءة .

(٣) لقوله ﷺ للمسئ صلاته : « ثم اركع حتى تطمئن راکعاً » رواه البخاري ومسلم وأبو عوانة .

(٤) في (خ) : « وحد » .

(٥) لقوله ﷺ « فإذا ركعت فاحمل راحتيك (كفيك) على ركبتيك وامدّدْ ظهرَكَ ، =

مِنْهُ ^(١) ، وَجَمِيعُ سُجُودِهَا ، وَحَدُّهُ إِمَّا كَانَ تَمَكِينِ الْجَبْهَةِ مِنَ الْأَرْضِ ^(٢) ،
وَالْفَضْلُ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ ^(٣) ، وَالْجُلُوسُ [آخِراً] ^(٤) قَدَرُ إِيقَاعِ السَّلَامِ ^(٥) ،
وَتَرْكُ الْكَلَامِ فِيهَا ^(٦) ، وَالطَّمَأِينَةُ فِي أَوْكَانِهَا ^(٧) ، وَالْحُشُوعُ فِيهَا ^(٨) ،
وَالْتَحَلُّلُ [مِنْهَا] ^(٩) بِلَفْظَةِ « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ » ^(١٠) .
وَقَدْ عَدَّ بَعْضُهُمْ بَعْضَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الشُّنَنِ ^(١١) .

= وَمَكَّنَ لِرُكُوعِكَ » رواه أحمد وأبو داود .

(١) كان ﷺ يرفع صلبه من الركوع قائلاً « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » متفق عليه .
(٢) لما تست « ثم كان ﷺ يُكْتَرُ ويهوى ساحداً » رواه أحمد والطبراني في الكبير ، ويكون
السجود كما قال النبي ﷺ . « على سبعة آراب (أعضاء) . وجهه ، وكفاه ، وركبته ، وقدماه »
رواه مسلم وأبو عوانة وابن حبان .
(٣) « كان ﷺ يرفع رأسه من السجود مُكْتَرَأً » متفق عليه ، ثم « كان يُكْتَرُ ويسجد السجدة
الثانية » متفق عليه

(٤) في (ع) أخيراً .

(٥) « كان ﷺ بعد أن يتم الركعة الرابعة يحلّس للتشهد الأخير » رواه البخاري ، قدر إيقاع
السلام : أى بقدر السلام على النبي ﷺ ، وإلى ذلك ذهب المالكية ، والقعود المبرور عند
الحنفية ، والحنابلة بقدر التشهد ، أما عند الشافعية فبقدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ .
(٦) لقوله ﷺ : « إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَحِلُّ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ . . » رواه مسلم وأبو داود .
(٧) « لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ » كان يطمئن حتى يرجع كل عظم إلى موضعه » رواه أبو داود والبيهقي
بإسناد صحيح .

(٨) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ [المؤمنون / ٢] ، وقوله
ﷺ : « مَنْ صَلَّى سَخِدَتَيْنِ لَا يَشْهُو فِيهِمَا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » رواه أحمد وأبو داود
والحاكم ، وصححه ووافقه الذهبي .

(٩) في (ح) : « فِيهَا » .

(١٠) والتحليل : وهو استراحة ما كان محرماً في الصلاة ويكون لفظة السلام عليكم لقوله
ﷺ : « وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » رواه مسلم وأبو عوانة وابن خزيمة والطبراني .
(١١) فالحنفية قالوا : إنها أربعة فقط ، وحلوا الباقي من الشروط والسنن ، والمالكية قالوا :
فرائض الصلاة خمسة عشر فرساً ، وحلوا الباقي من السنن والشروط ، والشافعية : عدوا فرائض
الصلاة ثلاثة عشر فرساً : خمسة فرائض قولية ، وثمانية فرائض فعلية ، والحنابلة : عدوا فرائض
الصلاة أربعة عشر ، وحلوا الباقي ما ذكره القاضى من السنن والشرائط .
انظر تفصيل ذلك في : المقه على المذاهب الأربعة (٢٠٧/١) .

وَسُنُّهَا عَشْرُونَ أَيْضاً :

الْأَذَانُ لَهَا فِي الْمَسَاجِدِ ^(١) وَحَيْثُ ^(٢) الْأُئِمَّةُ ^(٣) ، وَاخْتِلَفَ فِي الْأَذَانِ لِلْجُمُعَةِ ، فَقِيلَ : سُنَّةٌ ، وَقِيلَ : فَرَضٌ ^(٤) ، وَالْإِقَامَةُ لِلرِّجَالِ ^(٥) ، وَالتَّجْمِيعُ لَهَا فِي الْمَسَاجِدِ ، وَقِرَاءَةُ الشُّورَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ، وَالْقِيَامُ لَهَا ^(٦) ، وَالْجَهْرُ فِي الْأُولَيْنِ ^(٧) فِي الْعِشَاءَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ وَالصُّبْحِ ، وَالْإِسْرَارُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ ^(٨) ، وَالْإِنْصَاتُ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ إِذَا جَهَرَ ، وَالْقِرَاءَةُ لِلْمَأْمُومِ فِيمَا أَسَرَ فِيهِ الْإِمَامُ ^(٩) ، وَالتَّشَهُّدَانِ سِرّاً ، وَالْجُلُوسُ لَهُمَا ^(١٠) ، وَالتَّكْبِيرُ مَعَ كُلِّ

(١) الأذان : وهو الإعلام ، لغة وقال تعالى : ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ... ﴾ [التوبة / ٣] : أى إعلام ، وقال : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ... ﴾ [الحج / ٢٧] : أى أعلمهم .
وشرعاً : والإعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة ومشروعية لقوله - عز وجل - : ﴿ ... إِذَا تَوَدَّى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ... ﴾ [الجمعة / ٩] ، ولقول النبي ﷺ : « إذا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فليؤذن بكم أحدكم » متفق عليه .
(٢) كذا بالأصل ، ولعل الصواب . « حُثٌّ » .
(٣) لقوله ﷺ . « يا بلال أرحنا بالصلاة » رواه أحمد والطبراني ، وحشه على ذلك فى السمر والحضر .

(٤) فقال بعض العلماء : سنة ، وذهب البعض الآخر إلى أنه فرض على الكفاية ، فهو شعار الإسلام الذى ثبت فى الصحيح أن النبي ﷺ : « كان يعلق استحلال أهل بلد بتركه » ، وإلى ذلك ذهب أحمد وبه قال ابن تيمية فى مجموع الفتاوى (٦٤ / ٢٢) ، والشوكانى فى السيل الجرار (١٩٦ / ١) ، والألبانى فى تمام المنة (ص ١٤٤) .

(٥) يجوز كذلك للنساء لما ثبت عن عائشة - رضى الله عنها - . « أنها كانت تُؤذَنُ وتُقيم وتؤم النساء وتقف وسطهن » رواه ابن ابى شيبه والحاكم والبيهقى ، وهو قوى بمجموع طرقه ، وصححه الووى فى المجموع وإليه ذهب الشافعى ، وقال به الشوكانى فى السيل الجرار (٢٥١ / ١) .
(٦) لقول أبى هريرة - رضى الله عنه - : « قَمَا أَسْمَعُنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعُنَاكُمْ ، وَمَا أَخْفَى عَنَا أَخْفَيْنَا عَنْكُمْ ، وَإِنْ لَمْ تَرُدْ عَلَى أُمَّ الْقُرْآنِ أَجَزَاتُ ... » رواه المحارى .
(٧) فى (ع) . « الأولين » .

(٨) والجمهور على الجهر فى تلك الصَّلوات سُنَّةٌ ، وحالف ذلك الحنفية فقالوا : حُكْمُ قِرَاءَةِ الشُّورَةِ أَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ ، فَصَارَ هُوَ الْوَحُوبُ .

(٩) لقوله ﷺ : « وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا » رواه مسلم وأبو عوانة وأبو داود ، وبه قال الحنفية والمالكية والحنابلة ، وأما القراءة فيما أسر فيه فقال به الحنابلة .

(١٠) « لِأَنَّ السُّنَّةَ إِحْفَاؤُهَا » رواه أبو داود والحاكم ، وصححه ووافقه الذهبي . =

خَفِضَ وَرَفَعَ^(١)، إِلَّا عِنْدَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ : فَيَقُولُ الْإِمَامُ وَالْقَدْ : « سَمِعَ
 اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ »^(٢)، وَيَقُولُ الْقَدْ بَعْدَهَا وَالْمَأْمُومُ : « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ »^(٣)،
 وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا^(٤)، وَتَرْكُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ الْجُلُوسَةِ
 الْوُسْطَى حَتَّى يَغْتَدِلَ قَائِمًا^(٥)، وَالتَّيَمُّنُ^(٦) فِي السَّلَامِ، وَرَدُّهُ عَلَى الْإِمَامِ
 وَعَلَى مَنْ صَلَّى عَلَى يَسَارِهِ^(٧)، وَالْاِغْتِدَالُ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْأَرْكَانِ^(٨)،
 وَالسُّجُودُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ^(٩)، وَتَقْدِيمُ أُمِّ الْقُرْآنِ عَلَى الشُّورَةِ^(١٠)،
 وَالتَّرْتِيلُ فِي الْقِرَاءَةِ^(١١).

= مع الجلوس لهما : « فكان النبي ﷺ إذا خَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى ،
 وَنَصَبَ الْيُسْرَى ، وَإِذَا خَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُخْرَى قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْأُخْرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ »
 رواه البخارى .

(١) لأمره المسئى صلاته بذلك .

(٢) لما روى عنه ﷺ : « كَانَ يَوْعِ صِلَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَائِلًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » متفق عليه .

(٣) بل إن ذلك يُسَنُّ لِلْإِمَامِ أَيْضًا ، لَفَعَلَهُ ﷺ ذلك وهو إمام ، لما رواه البخارى وأحمد :

« كَانَ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ . رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » .

(٤) لقوله ﷺ . « ثُمَّ يُصَلِّي (وفي رواية : ليصل) عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ » رواه

أحمد وأبو داود وابن خزيمة والحاكم ، وقال الشافعية بوجوبها .

(٥) والثابت عنه ﷺ : « أَنَّهُ كَانَ يَنْهَضُ إِلَى الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ مُكَبِّرًا » متفق عليه .

(٦) فى (ع) : « التيامس » .

(٧) لما رواه الترمذى وصححه : « كَانَ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ،

وَعَنْ يَسَارِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ » .

(٨) والاعتدال مع الذكر من فِعْلِهِ ﷺ للفصل بين الأركان ، وبه أمر المسئى صلاته .

(٩) لقوله ﷺ : « أُمُوثُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ » متفق عليه .

(١٠) لَفَعَلَهُ ﷺ ذلك : « فَكَانَ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَيَقْطَعُهَا آيَةً آيَةً » رواه أبو داود والحاكم ، وصححه

ووافقه الذهبى .

(١١) لما ثبت عنه ﷺ : « كَانَ يُرْتَّلُ الشُّورَةُ حَتَّى تَكُونَ أَطُولُ مِنْ أَطُولِ مِنْهَا » رواه

مسلم ومالك .

وَقَصَائِلُهَا وَمُسْتَحَبَّاتُهَا عَشْرُونَ أَيْضاً :

الْأَذَانُ قَلِيلًا لِلْمُسَافِرِ^(١)، وَالْإِقَامَةُ لِلنِّسَاءِ^(٢)، وَاتِّخَاذُ الرِّدَاءِ عِنْدَ صَلَاتِهَا، وَمَا يَسْتَرُّ الْجَسَدَ مِنَ الثِّيَابِ^(٣)، وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ لِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ^(٤)، وَوَضْعُ الْيَمْنَى عَلَى ظَاهِرِ الْيُسْرَى عِنْدَ النَّحْرِ، وَقِيلَ : عِنْدَ الشَّرَةِ فِي الْقِيَامِ إِذَا لَمْ يُرِدِ الْاعْتِمَادَ^(٥)، وَمُبَاشَرَةُ الْأَرْضِ أَوْ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ

- (١) لقوله ﷺ . « إِذَا سَافَرْتُمَا فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا وَلِيُؤْمِكُمَا أَكْثَرُكُمْ » رواه البخاري والبيهقي .
 (٢) انظر . الإقامة للرجال في السنن ص ٥٦ (٣) انظر : ستر العورة للمرأة في المرائض .
 (٤) وسنه ﷺ في ذلك متعدّد . « فتارة يرفع يديه مع التكبير » رواه البخاري وأبو داود ، « وتارة بعد التكبير » رواه البخاري والنسائي ، « وتارة قبله » رواه البخاري والنسائي .
 (٥) ورد ذلك بكيفيتين عنه ﷺ « كَانَ يَضَعُ الْيَمْنَى عَلَى طَهْرَ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَالرَّسْعَ وَالسَّاعِدَ » رواه أبو داود وابن حريّة بسند صحيح ، « وَكَانَ أحياناً يَقْبِضُ بِالْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى » رواه النسائي والدارقطني بسند صحيح ، وقال ابن عبد البر لم يأت فيه عن النبي ﷺ خلاف ، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين ، ولم يزل مالك يقبض حتى لقي الله - عَزَّ وَجَلَّ - ، أما مكان الوضع فالثابت « أَنَّهُ كَانَ يَضَعُهُمَا عَلَى الصُّدْرِ » رواه ابن حريّة في صحيحه ، وقال الألباني في صفة الصَّلَاة (ص ٦٩) « وَضَعُهُمَا فِي الصُّدْرِ هُوَ الَّذِي ثَبَتَ فِي السُّنَّةِ ، وَخِلَافُهُ إِذَا ضَعِيفٌ أَوْ لَا أَصْلَ لَهُ » .
 * وهذه مسألة طال فيها الخلاف بين الناس خصوصاً أن الأحاديث الواردة بالقبض ، ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ، وهى صريحة في ذلك ، وأن المالكية قد نقل عن بعضهم كراهية ذلك وعدوه استناداً ، وقد طن العصب في ذلك محالة القائلين بذلك للمصوص ، ولا بد من تحرير القول في ذلك شتى من الإيجاز :

أولاً . أن النقل قد اختلف عن الإمام مالك في ذلك ، فرواية مطرف وابن الماجشون عن مالك هو وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى ، وهو موافق لاختيار جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة ، وقالوا . إنها الشبهة ، وهو اختيار القاضي عياض هنا ، ولم يفرّق القاضي عياض بين الفرص والنقل إنما قيد بعدم إرادة الاستناد وهذا ما أيده الشنقيطي حيث قال في فتح الرحيم ص ٦٩ : ويكره القبض إل قصد الاعتماد ، فإن قصد السعة ندب ، وفي النقل يحور القبض مطلقاً .

ثانياً : نقل أشهب وابن نافع عن مالك إباحة القبض في الفرض والنفل ، وذكر الخطاب نقلاً عن ابن فرحون . وأما إرسالهما ، أي اليدين بعد رفعهما ، فقال سد : لم أرَ فيه نصّاً ، والأظهر عندي أن يرسلهما حال التكبير ليكون مقارباً للحركة ، وينبغي أن يرسلهما برفق ، وهو اختيار الإمام ابن عبد البر حيث قال . ووضع اليمنى مهما على اليسرى أو إرسالهما كل ذلك سنة في الصلاة ، ونقل عن الشافعية ما يزيد قول المالكية ، قال الشريبي . فإن أرسلهما ولم يعبت فلا بأس .

(مواهب الحليل للحطاب ٥٣٧/١ - ط مكتبة المجاح - ليبيا ، والكافي لابن عبد البر ص ٤٣ ، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للحطيب الشريبي ١٣١/١) =

بِالْجَنَّةِ وَالْكَافِّينَ عِنْدَ السُّجُودِ^(١)، وَإِطَالََةَ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ^(٢)، وَالظُّهْرِ^(٣)،
وَتَخْفِيفَهَا فِي الْعَصْرِ^(٤) وَالْمَغْرِبِ^(٥)، وَتَوَسُّطَهَا فِي الْعِشَاءِ^(٦)، وَالتَّائِمِينَ
بَعْدَ أُمِّ الْكِتَابِ لِلْفَذِّ وَالْمَأْمُومِ فِيمَا أَسْرَ فِيهِ .
وَاخْتِلَافٌ ، هَلْ يَقُولُهَا الْإِمَامُ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ^(٧)، وَقِيلَ : فِي كُلِّ هَذَا

= ثالثاً : نقل في رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة استحباب الإرسال ، وكراهية القبض في
الفرض ، والحوار في النمل ، قيل : مطلقاً ، وقيل . إن طول ، وإليه ذهب الشيخ حليل وشرح
متنه كالدردير والدسوقي ، وانظر في ذلك . (بداية المجتهد ١٦٥/١ - والشرح الصغير للدردير
١١٤/١) .

رابعاً : حكى الباجي وتبعه ابن عرفة مع القبض في الفرض والعمل ، ولكن قال المساوي
وهذا من الشذوذ . انظر (الموسوعة الفقهية ٩٥/٣ نقلاً عن حاشية الدسوقي ٢٥٠/١ ، والمدونة
٧٤/١ ، والمتنقى شرح الموطأ للباجي ٢٨١/١ ، وشرح الزرقاني ٢١٤/١) .
قال ابن رشد : والسبب في اختلافهم أنه قد حاءت آثار ثالثة نقلت فيها صفة صلاته - عليه
الصلاة والسلام - ولم ينقل فيها أنه كان يضع يده اليمنى على اليسرى ، وثبت أيضاً أن الناس كانوا
يؤمرون بذلك ، وورد ذلك أيضاً من صفة صلاته - عليه الصلاة والسلام - في حديث أبي حميد
فراى قوم أن الآثار التي أثنت ذلك اقتضت زيادة على الآثار التي لم تنقل فيها هذه الزيادة ، وأن
الزيادة يجب أن يصار إليها .
ورأى قوم أن الأرحب المصير إلى الآثار التي ليس فيها هذه الزيادة لأبها أكثر ، ولكون هذه
ليست مناسبة لأفعال الصلاة ، وإنما هي من باب الاستعانة ولذلك أحازها مالك في الفل ولم يحزها
في العرض ، قال : والذي يظهر من أمرها أنها هيئة تقتضى الخضوع ، وهو الأولى بها .
(بداية المجتهد ١٦٥/١) (المراجع) .

(١) انظر : السجود في الفرائض .
(٢) « مكان ﷺ يقرأ فيها بطوال المفصل (من سورة قآ إلى الناس) » رواه النسائي وأحمد
سند صحيح ، « وأحياناً يقرأ بقصار المفصل » رواه مسلم وأبو داود .
(٣) « وكان ﷺ في الظهر يُطَوِّلُ ، وفي الأولى ما لا يطول في الثانية » متفق عليه .
(٤) « مكان ﷺ يقرأ فيه نصف ما يقرأه في الظهر » رواه مسلم وأحمد ، « وكان يُطَوِّلُ في
الأولى ما لا يطول في الثانية » رواه أبو داود وابن حزيمة بسند صحيح ، وأحياناً قُدِّرَ خمس عشرة آية .
(٥) « أمّا المغرب : » فكان ﷺ يقرأ فيه بصغار المفصل » متفق عليه .
(٦) « وفي العشاء : » كان ﷺ يقرأ من وسط المفصل » رواه النسائي وأحمد سند صحيح .
(٧) « وهذا يكون للإمام في السر والخهر للإمام والفَذِّ والإمام ، « لأنَّ السِّيَ ﷺ كان إذا انتهى
من قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ قَالَ : (آمِينَ) يَجْهَرُ وَيَخْفَى بِهَا صَوْتُهُ » رواه البخاري وأبو داود .

سُنَّةٌ ، وَالتَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ ^(١) ، وَالسُّجُودِ ^(٢) ، وَهَيْئَةُ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدَيْنِ وَتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ ، وَهُوَ أَنْ يَنْصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى وَيُثْنِي الْيُسْرَى ، وَيَفْضِي بِأَيْتِهِ إِلَى الْأَرْضِ ^(٣) ، وَوَضَعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ ^(٤) وَفِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَوَضَعَ الْيُسْرَى عَلَى الرُّكْبَةِ الْيُسْرَى فِي الْجُلُوسِ التَّشَهُّدِ ، وَنَصَبَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُمْنَى قَائِضاً أَصَابِعَهَا مُحَرِّكاً السَّبَابَةَ ^(٥) ، وَأَنْ يُجَافِيَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ ضَبْعِيهِ عَنْ جَنْبَيْهِ وَلَا يَضُمَّهُمَا ^(٦) ، وَلَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ بِالْأَرْضِ عِنْدَ السُّجُودِ ^(٧) ، وَالِدَنُو مِنَ الشُّتْرِ لِلْإِمَامِ وَالْقَدْ ، وَأَنْ لَا يَضْمُدَ مَا اسْتَرَّ بِهِ صَمْداً ، وَلِيُتَحَرِّفَ عَنْهُ قَلِيلاً ^(٨) ، وَالصَّلَاةَ أَوَّلَ الْوَقْتِ ^(٩) ، وَالْقُنُوتَ فِي الْفَجْرِ ^(١٠) ، وَالتَّزْوِيجَ مَا يَتَنَزَّلُ الْقَدَمَيْنِ فِي

(١) وهو قوله ﷺ : « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ » رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وغير ذلك من الأدكار .

(٢) وهو قوله ﷺ : « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ » رواه أحمد وأبو داود والدارقطني .

(٣) تقدم الكلام عنه (ص ٥٥) .

(٤) تقدم في الركوع (ص ٥٤) .

(٥) وهذا الوصف رواه مسلم وأبو عوانة وابن حزيمة ، أما التحريك لفعله ذلك : « فكان ﷺ إِذَا رَفَعَ لِيَضْعَهُ - يَحْرُكُهَا يَدْعُو بِهَا - » رواه أبو داود والنسائي وابن الجارود .

(٦) لما رواه البخاري ومسلم : « كَانَ ﷺ إِذَا صَلَّى مَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطَيْهِ » وذلك في السجود والركوع وغيرهما ، والضبع : ما بين الإبط وأعلى نصف العضد ، وهما صَبْعَانِ (الوسيط مادة : ضبع) .

(٧) لقوله ﷺ : « لَا يَتَسَطَّ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْسَاطَ الْكَلْبِ » متفق عليه .

(٨) لما رواه البخاري . « كَانَ ﷺ يَقِفُ قَرِيباً مِنَ الشُّتْرِ » ، الصمد : (أى يجعل الشيء تلقاء وجهه) لما رواه أحمد وأبو داود عن المقداد بن الأسود ، قال : « مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى إِلَى عُمُودٍ وَلَا عُودٍ وَلَا شَجَرَةٍ إِلَّا حَقَلَهُ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ أَوِ الْأَيْسَرِ وَلَا يَضْمُدُ صَمْداً » .

(٩) لأن النبي ﷺ سُئِلَ عَنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ ؟ فَقَالَ : « الصَّلَاةُ لَوْ قُتِلَ عَنْهَا » متفق عليه .

(١٠) والقنوت في الفجر ، لا يكون إلا في حالة التوازل (المصائب والشدائد) وعندئذ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَثْنُتُ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ كُلِّهَا » رواه أبو داود والترمذي ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، أما تخصيص الفجر بذلك فلا يجوز ، وحديث الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ الَّذِي يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى الْقُنُوتِ فِي الْفَجْرِ ضَعِيفٌ .

الْقِيَامُ^(١)، والدُّعَاءُ فِي التَّشَهُّدِ الْآخِرِ^(٢) وَفِي السُّجُودِ^(٣)، وَأَنْ يَضَعَ بَصْرَهُ فِي مَوْضِعِ سُجُودِهِ^(٤)، وَالْمَشْيُ إِلَى الصَّلَاةِ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ^(٥).

وَمَكْرُوهَاتُ^(٦) الصَّلَاةِ عَشْرُونَ أَيْضًا :

صَلَاةُ الرَّجُلِ وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَثِينَ : الْبَوْلُ ، وَالْغَائِطُ^(٧) ،
وَاللْتَفَاتُ^(٨) ، وَتَحَدُّثُ النَّفْسِ بِأُمُورِ الدُّنْيَا^(٩) ، وَتَشْيِيقُ الْأَصَابِعِ ،
وَفَرَقْعَتُهَا ، وَالْعَبَثُ بِهَا أَوْ بِخَاتَمِهِ أَوْ بِتَسْوِيَةِ الْحَصَى^(١٠) ،

-
- (١) والعرويح : وهو التمرجج اليسير بين القدمين لقول عبد الله لم أُلصق قدميه . « أخطأ الشَّيْءُ ،
أَمَا إِنَّهُ لَوْ رَاحَ كَأَنَّهُ أَحْتَى إِلَى » رواه البيهقي
- (٢) لقوله ﷺ : « إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْآخِرِ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ ، يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي
أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ
الدُّجَالِ ، ثُمَّ يَدْعُو لِنَفْسِهِ بِمَا تَدَا لَهُ » رواه مسلم وأبو عوانة والسنائي وابن الحارود .
- (٣) لقوله ﷺ : « وَإِذَا سَخَدْتُمْ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ » رواه مسلم ، وقوله ﷺ : « أَقْرَبُ
مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ ، فَأَكْثَرُوا الدُّعَاءَ فِيهِ » رواه مسلم .
- (٤) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ .
- (٥) لقوله ﷺ : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةُ فَلْيَأْتِهَا فِي وَقَارٍ وَسَكِينَةٍ » رواه الطبراني ورحاله ثقات .
- (٦) المكروه : اختلف العلماء في تعريفه . فمهم من قَسَمَهُ إِلَى كَرَاهَةِ تَحْرِيمٍ ، كَمَنْ تَرَكَ وَاحِدًا ،
وَكَرَاهَةِ تَنْزِيهِ ، كَمَنْ تَرَكَ مُسْتَحَبًّا ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُوَ مَا لَا يُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ ، وَيَثَابُ عَلَى تَرْكِهِ ،
وَانْظُرِ الْفَقْهَ عَلَى الْمَذَاهِبِ (٧٦/١) .
- (٧) لقوله ﷺ : « لَا يُصَلِّي أَحَدٌ مُحْضِرَةَ الطَّعَامِ ، وَلَا هُوَ يَدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ (الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ) »
رواه مسلم وأحمد وأبو داود .
- (٨) لقوله ﷺ : « هُوَ اخْتِلَافٌ يَخْتَلِشُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ » رواه البخاري .
- (٩) وهذا من فعل الشيطان لقوله ﷺ : « فَإِذَا قَضَى التَّوْبَتَ (الْإِمَامَةُ) أَقْبَلَ حَتَّى يَحْطُرَ بَيْنَ
الْمِرَّةِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ : (اذْكُرْ كَذَا ، اذْكُرْ كَذَا ...) » متفق عليه .
- (١٠) وكل ذلك من العبث ونهى عنه رسول الله ﷺ بقوله : « لَا تَقْسَحِ الْحَصَى وَأَنْتَ
تُصَلِّي ، فَإِنْ كُنْتَ لَا بَدَ فَاغْلَا فَوَاجِدَةً تَسْوِيَةَ الْحَصَى » رواه الجماعة ، وقوله ﷺ : « لَا تَفْرُقْ
أَصَابِعَكَ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ » رواه ابن ماجه بسند ضعيف والعمل عليه ، وقوله ﷺ : « اسْكُوا
فِي الصَّلَاةِ » رواه مسلم .

والإقعاء^(١)، وهو جلوسه فيها على صدورِ قَدَمَيْهِ في التَّشَهُّدِ، أو عند القيام من السُّجود، بل يعتمد على قدميه عند قيامه، والصَّفْدُ: وهو ضمُّ القَدَمَيْنِ في قيامه كالملكَب، والصَّفْرُن: وهو رَفْعُ [إحدهما] ^(٢) كما تَفْعَلُ الدَّابَّةُ عند الوقوف ^(٣)، والصَّلْبُ: وهو وَضْعُ اليَدَيْنِ على الخَصْرَتَيْنِ ويُجافى بين العَصْدَيْنِ في حال القيام كَصِفَةِ المصْلُوبِ، والاختِصَارُ: وهو وَضْعُ اليد في الحَاصِرَةِ في القيام أيضاً ^(٤)، وأن يُصَلِّي الرَّجُلُ وهو [مثلث] ^(٥) [^(٦)، أو كافت شعرة أو ثوبه لأجل الصَّلَاة ^(٧)، أو حَامِلٌ في ثوبه أو كُمِّه خُبْراً أو في قميه أو غيره ما يَشْغَلُهُ عن صَلَاتِهِ ^(٨)، أو يُصَلِّي وهو غَضْبَانٌ ^(٩)، أو جَائِعٌ، أو بحضرته طَعَامٌ ^(١٠)، أو يكون ضَبِّ الحُفِّ ممَّا يَشْغَلُهُ عن فهم صَلَاتِهِ ^(١١)، أو يُصَلِّي بطريق من يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ ^(١٢)، أو يَقْتُلُ بَرُغوثاً أو قملةً فيها ^(١٣)، أو يقرأ في رُكُوعِهِ، أو سُجُودِهِ، أو تَشَهُّدِهِ، أو يَجْهَرُ

(١) والإقعاء . هو أن يُلصِقَ إلبته بالأرض ويصب ساقيه، ويضع يديه على الأرض، كإقعاء الكلب ونهى ﷺ عنه رواه الحاكم والبيهقي .

(٢) في (ح) : «إحديهما» . (٣) وذلك كله مناف لفعله، ولأمره المسئ صلاته بغير ذلك .

(٤) وفي الحديث : « نهى النبي ﷺ أن يُصَلِّي مختصراً » متفق عليه .

(٥) وفي (خ) . « مثلث » .

(٦) وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - . « نهى رسول الله ﷺ عن السُّدُل (إرسال الثوب

حتى يصب الأرض) ، وأن يُعطى الرَّجُلُ فاه » رواه الجماعة .

(٧) لقوله ﷺ : « أُمِرْتُ أن أَسْجُدَ على سَبْعَةِ أَعْضَاءَ ، ولا أُكْفَ شعراً ولا ثوباً » رواه مسلم .

(٨) لأن ذلك يَشْغَلُهُ ، وهو من عموم قوله ﷺ . « اسكوا في الصَّلَاة » رواه مسلم .

(٩) لأن الغضبان لا يكون في حالة إدراك كامل لما يقول ، ولذلك نهى رب العالمين السُّكْران في بداية الدُّعْوَةِ عن قربان الصَّلَاة وعلل ذلك بقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ... ﴾ [النساء / ٤٣] .

(١٠) لقوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ » رواه مسلم وأحمد وأبو داود .

(١١) لعموم قوله ﷺ : « اسكوا في الصَّلَاة » رواه مسلم .

(١٢) نهى النبي ﷺ : « أن يُصَلِّيَ على قَارِعَةِ الطَّرِيقِ ، ... » رواه ابن ماجه والطبراني ، وفيه ابن لهيعة وله طرق أخرى .

(١٣) لأنه من قتل الشعل المنهى عنه ولقوله ﷺ : « اسكوا في الصَّلَاة » رواه مسلم .

بالتَّشَهُد^(١)، أو يَدْعُو فِي رُكُوعِهِ، أو قَبْلَ الْقِرَاءَةِ فِي قِيَامِهِ^(٢)، أَوْ يَزْفَعُ رَأْسَهُ، أو يَخْفِضُهُ فِي رُكُوعِهِ^(٣)، أَوْ يَزْفَعُ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فِيهَا^(٤)، أَوْ يَسْجُدُ عَلَى الْبَسَطِ وَالطَّنَافِسِ^(٥) وَالْجُلُودِ وَشِبْهَهَا مِمَّا لَا تُتَبَتُّهُ الْأَرْضُ^(٦)، وَمِمَّا هُوَ سَرَفٌ^(٧)، أَوْ فِيهِ رَفَاهِيَةٌ^(٨).

وَمُفْسِدَاتُ^(٩) الصَّلَاةِ عَشْرُونَ أَيْضاً :

وهي تَرْكُ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِهَا، أَوْ فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِهَا الْمَذْكُورَةِ، كَتَرْكِ اللَّيَّةِ، أَوْ قَطْعِهَا، أَوْ الْقِرَاءَةِ، أَوِ الرُّكُوعِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْهَا^(١٠)، أَوْ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ مِنْهَا إِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ عَنْ اسْتِيفَائِهِ، عَمْدًا تَرَكَ ذَلِكَ أَوْ حَهْلًا، أَوْ سَهْوًا فَهُوَ مُفْسِدٌ لَهَا، إِلَّا الْقِيَامَ^(١١) وَإِزَالَةَ النَّجَاسَةِ، وَسَرَّ الْعَوْرَةِ فَتَرْكُهَا سَهْوًا

(١) وذلك لأنه : « كَانَ يَنْهَى عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ » رواه مسلم وأبو عوانة ، أما التَّشَهُدُ ، فالتَّابَتْ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ فِيهِ قَرَأًا وَكَانَ يَسِرُّ بِهِ .

(٢) الثَّابِتُ أَمْرُهُ بِاللَّدْعَاءِ فِي السُّجُودِ وَتَقْدِمُ الْكَلَامِ عَنْهُ (ص ٦١) .

(٣) لقوله ﷺ : « وَامْدُدْ ظَهْرَكَ وَمَكِّنْ لِرُكُوعِكَ » رواه أحمد وأبو داود بسند جيد ، ورفع الرأس أو حَفَصَهَا مَنَافٍ لِلذَّكَ .

(٤) لقوله ﷺ : « مَا نَالَ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ ، لِيَتَبَهَّتْ أَوْ تُخْطَفَ أَبْصَارُهُمْ » رواه مسلم

(٥) الطَّنَافِسُ : هُوَ الثَّرْقَةُ فَوْقَ الرَّجْلِ . وَالسَّاطُ الَّذِي لَهُ خِمَلٌ رَقِيقٌ .

(المعجم الوسيط مادة · طَمَسَ) .

(٦) وَالصُّوَابُ أَنَّهُ لَا نَاسَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى مَا لَمْ تَبْتِهْ الْأَرْضُ مَا لَمْ يَكُنْ جَسَدًا ، وَقَدْ فَعَلَ الصَّحَابَةُ ذَلِكَ عَلَى الْخُلُودِ بَعْدَ دَبْغِهَا .

(٧) الشَّرَفُ · مَا فِيهِ إِسْرَافٌ (لِسَانُ الْعَرَبِ مادة · سَرَفَ) .

(٨) فِي (ع) : « رَفَاهِيَّتُهُ » .

(٩) الْمُفْسِدَاتُ : الْمَطْلُوتَاتُ · أَيْ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ فَعَلَ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ الْمَفْسِدَاتِ لَطَلَّتِ الصَّلَاةُ ، وَانْظُرْ : الْفَقْهُ عَلَى الْمَذَاهِبِ (٢٩٢/١) .

(١٠) وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمَسْئِيِّ صَلَاتُهُ عِنْدَمَا تَرَكَ الطَّمَانِيَةَ وَالْإِعْتِدَالَ · « ازْجَعْ فَصْلُ قَائِكَ لَمْ تُصَلِّ » رواه مسلم وأبو عوانة ، وانظر : الْمَرَائِضُ وَالْأَرْكَانُ (ص ٥٢) .

(١١) فِي (ع) · « الْقِبْلَةُ » .

مخفف ، وتُعَاد الصَّلَاة منه في الوقت ^(١) ، وكذلك الجهل بالقبلة ^(٢) ، وكذلك إسقاط الجلسة الأولى من الشنن ، أو ترك ثلاث تكبيرات ، أو « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » مثلها يُفسد الصَّلَاة إن فات جبرها بشُجُودِ الشَّهْرِ ، وكذلك الزِّيَادَة فيها عَمْدًا ^(٣) ، أو كثيراً سَهْوًا ، أو الرَّدَة ^(٤) ، والفَهْقَهَةُ كيف كانت ^(٥) ، والكلام لغير إصلاحها ^(٦) ، والأكل والشرب فيها ^(٧) ، والعمل الكثير من غير جنسها ^(٨) ، وغلبة الحقن ^(٩) ، أو القرقرة ^(١٠) وشبهها ، وكذلك الهَمَّ حَتَّى يشغله عنها ولا يُفقه ما صَلَّى ، والائْتِكَاءُ حَالَ قِيَامِهَا على حَائِطٍ أو عصاً لغير عُذْرٍ بما لو أُزِيلَ عنه مركزه لسقط ^(١١) ، وذكر صَلَاة فرض يجب ترتيبها عليه ^(١٢) ، والصَّلَاةُ في الكَعْبَةِ أو على

(١) ترك ركع أو شرط عمداً وبدون عذر شرعى يبطل الصَّلَاة لقوله ﷺ للمسيء صلاته : « اُزْجَعْ فَصَلَّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » على الرغم من أنه لا يعلم غير ذلك لقوله للنبي ﷺ : « لا أحسن غيرها » .

(٢) الجهل بالقبلة لا شيء فيه ويُصَلَّى إلى أى اتجاه ، ولا إعادة لفعل الصحابة ، وعدم أمره ﷺ لهم بالإعادة رواه البيهقي .

(٣) والعمد فيها يُفْسِدُ الصَّلَاة .

(٤) الخروج من الدَّين .

(٥) لقوله ﷺ : « لا يقطع الصَّلَاة الكَثْرُ (الوجه العابس) ولكن يقطعها القهقهة » رواه الطبراني بسند لا بأس به ، ونقل ابن المنذر الإجماع على بطلان الصَّلَاة بالضحك .

(٦) لقوله ﷺ : « لا يَضِلُّحُ في هذه الصَّلَاة من كلام النَّاسِ » متفق عليه .

(٧) قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن من أكل أو شرب في صلاة الفرض عامداً أن عليه الإعادة ، وقالت الشافعية والحنابلة : لا تبطل إن كان ناسياً أو جاهلاً .

(٨) قال النووي : إن كان كثيراً أبطلها بلا خلاف ، وإن كان قليلاً لم يبطلها بلا خلاف ، هذا هو الضابط ، ثم اختلفوا في القليل والكثير .

(٩) الحقن : حبس البول ، وانظر (الوسيط مادة : حقن) لقوله ﷺ : « لا يُصَلَّى وهو حاقن » رواه أحمد وأبو داود .

(١٠) الْقَرْقَرَةُ : الضحك العالي ، وانظر (الوسيط مادة : قرقر) .

(١١) قيل : لا يجوز في القيام المفروض كقراءة العاتمة ، ثم يتكئ بعد ذلك .

(١٢) لأن الترتيب فرض .

ظهرها^(١)، وتذكر المُتَيَّمُ الماء فيها^(٢)، واختلاف نِيَّةِ المأموم وإمامه يُفْسِدُ صَلَاتَهُ^(٣)، وكذلك فَسَادُ صَلَاةِ إمامٍ بغير سَهْوِ الْحَدَّثِ أَوِ النَّجَسِ أَوْ إِقَامَةِ الإمام عليه صَلَاةٌ أُخْرَى^(٤)، وكذلك تَرْكُ سُنَّةٍ مِنْ سُنَنِهَا الْمُؤَكَّدَةِ عَمْدًا يُفْسِدُهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٥).

فَتَمَّتْ خِصَالُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ بِهَذَا مِائَةَ خَصْلَةٍ .

فَأَمَّا صَلَاةُ الْجُمُعَةِ

فهى من فُرُوضِ الْأَعْيَانِ^(٦)، وهى بَدَلٌ مِنَ الظُّهْرِ .

وَشُرُوطُ وَجُوبِهَا، عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ عَشْرَةَ :

الذَّكُورِيَّةُ، وَالْحُرِّيَّةُ^(٧)، وَنِيَّةُ الْإِقَامَةِ^(٨)، وَمِصْرُ^(٩)، أَوْ قَرْيَةٍ مِنْ قَرَاهِ عَلَى فَرْسَخٍ^(١٠) فَأَقَلَّ مِنْهُ، أَوْ قَرْيَةٍ يُمْكِنُ اسْتِيطَانُهَا جَامِعَةً لِأَرْبَعِينَ بَيْتًا أَوْ ثَلَاثِينَ فَأَكْثَرَ تُشَبِّهُ الْمِصْرَ فِي صُورَتِهَا، وَجَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِمَّنْ تَلَزِمُهُمُ الْجُمُعَةُ يُنْبِئُ لِمَثَلِهِمُ الْأَوْطَانُ، وَجَامِعٌ وَإِمَامٌ مِنْ أَهْلِهَا يُحَسِّنُ إِقَامَتَهَا لَهُمْ، وَمَعْرِفَةٌ يَوْمِهَا، وَبِقَاءُ وَقْتِهَا، وَالْقُدْرَةُ عَلَى السَّعْيِ إِلَيْهَا، وَارْتِفَاعُ الْأَعْدَارِ الْمُرْخُصَةِ فِي التَّخَلُّفِ عَنْهَا .

(١) ثبت عن النبي ﷺ : « أَنَّهُ دَخَلَ الْكَعْبَةَ فَصَلَّى بَيْنَ السَّارِيتَيْنِ » متفق عليه .

(٢) لِأَنَّهُ إِذَا حَضَرَ الْمَاءُ بَطَلَ التَّيَمُّمُ .

(٣) لقوله ﷺ : « إِنَّمَا يُجْعَلُ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ... » الحديث .

(٤) إِنْ كَانَ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيُصَلِّيُهَا حِينَ يَذْكُرُهَا مَعَ التَّرْتِيبِ .

(٥) فَمَنْ تَرَكَ التَّشَهُدَ الْأَوْسَطَ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

(٦) أَى يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ وَتَقْدِمُ الْكَلَامُ عَنْهُ (ص ٤٥) .

(٧) « فَلَا تَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ ، وَلَا الصَّبِيِّ ، وَلَا الْعَبْدِ » متفق عليه .

(٨) فَلَا تَجِبُ عَلَى مَنْ نَزَلَ فِي بَلَدَةٍ ، وَلَمْ يَنْوِ الْإِقَامَةَ .

(٩) الْمِصْرُ : الْكُورَةُ (الْبَلَدَةُ) الْكَبِيرَةُ ، أَوِ الْمَدِينَةُ ، وَانْظُرْ (الْوَسِيطُ مَادَّةُ : مِصْر) .

(١٠) الْفَرْسَخُ : يُقَدَّرُ بِثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ ، وَالْمِيلُ = ١٦٠٩ مِتْرًا ، وَانْظُرْ (الْوَسِيطُ مَادَّةُ : فَرْسَخ)

وفروضها الزائدة على فروض الصلاة المختصة بها عشرة :

الإمام ، والجماعة ، والجامع ، والسعى إليها^(١) ، والخطبة ، وترك اللغو فيها^(٢) ، والطهارة منه لها ، والإنصات لها وإن لم يسمعها^(٣) ، وتقديمها على الصلاة ، وصلاتها ركعتان ، والأذان لها ، وقيل : سنة^(٤) .

وسننها المختصة بها الزائدة على سنن الصلاة عشر :

الغسل لها عند الزواج^(٥) ، والطيب^(٦) ، والسواك ، والتجمل في اللباس^(٧) ، والجهر بالقراءة فيها وقراءة الجمعة في الأولى^(٨) ، واستقبال الإمام في خطبتها^(٩) ، وكونها خطبتين ، والجلوس أول الخطبة ووسطها ، والقيام في بقيتها ، واتخاذ المنبر لها .

وفضائلها المستحبات لها المختصة بها عشر :

[التهجير^(١٠)] لها^(١١) ، وصلة الغسل بالزواج لها ، واستعمال

(١) لقوله - عَرَّ وَجَلَّ - . ﴿ ... إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ... ﴾ [الجمعة / ٩] .

(٢) ، (٣) لقوله ﷺ : « مَنْ اغْتَسَلَ ثَمَ أَتَى الْجُمُعَةَ فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرُغَ الْإِمَامُ مِنْ حُطْبَتِهِ ، ثُمَّ يُصَلِّيَ مَعَهُ ، عُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى » رواه مسلم .

(٤) تقدم الكلام عنه (ص ٥٦) .

(٥) ، (٦) ، (٧) لقوله ﷺ : « عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَلْبَسُ مِنْ صَالِحِ ثِيَابِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ طَيِّبٌ مِنْ مَهْ » متفق عليه .

(٨) وفي الأخرى ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ﴾ رواه مسلم ، وتارة يقرأ لها : ﴿ هَلْ أَتَاكَ خَبِيرٌ الْفَاشِيَةُ ﴾ رواه مسلم ، أحياناً يقرأ ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ، وفي الثانية : ﴿ هَلْ أَتَاكَ ... ﴾ رواه مسلم .

(٩) في (ع) : « خطبته » . (١٠) في (خ) : « التهجير » .

(١١) هَجَرَ إِلَى الصَّلَاةِ : بَكَرَ إِلَيْهَا ، الْقَامُوسُ الْفَقْهِيُّ (ص ٣٦٥) .

والتهجير : التكير في الذهاب إليها وانتظارها قبل وقتها .

وفي الصحيح : « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا =

خِصَالِ الْفِطْرَةِ : من قَصَّ الشَّارِبَ ، وَتَنَفَّ الإِبْطَ ، وَالاسْتِخْدَادَ ^(١) ، وَتَقْلِيمَ الْأُظْفَارِ ، وَالِاقْتِصَادُ فِي خَطْبَيْهَا ، وَالتَّوَكُّؤُ عَلَى عَصَا أَوْ سِيفٍ وَشَبْهِهِ فِيهَا ^(٢) ، وَاسْتِمَالُهَا عَلَى الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَحَمْدِهِ ، وَالشَّهَادَتَيْنِ ، وَالتَّذْكِيرِ ، وَقِرَاءَةِ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَالدُّعَاءِ لِلْأَيْمَةِ ، وَالرُّكُوعِ قَبْلَهَا مَا لَمْ يَخْرُجِ الْإِمَامُ ^(٣) ، وَتَرَكَ الرُّكُوبَ فِي السَّعْيِ إِلَيْهَا ^(٤) ، وَكَثْرَةَ الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا ^(٥) ، وَالصَّدَقَةَ قَبْلَهَا ^(٦) .

وَمِنْ مَوْعَاثِهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا عَشْرٌ :

الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بَعْدَ النَّدَاءِ لَهَا إِلَى انْقِضَاءِ صَلَاتِهَا ^(٧) ، وَالتَّنَقُّلُ بِالصَّلَاةِ مُنْذُ يَخْرُجُ الْإِمَامُ عَلَى النَّاسِ لِلْخُطْبَةِ ^(٨) ، وَالتَّنَقُّلُ بَعْدَهَا فِي الْمَسْجِدِ ، وَهُوَ لِلْإِمَامِ ^(٩) أَشَدُّ كِرَاهِيَةً ^(١٠) ، وَالْكَلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، وَالِاسْتِغَالُ بِقَوْلِ

= عَلَيْهِ لَاسْتِهْمَا ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَقْوَا إِلَيْهِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصَّبْحِ لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَيَوًا « متفق عليه .

(١) الاستحْداد : حلق العانة (الشعر الذي يثبت حول الفرج) ، وانظر القاموس الفقهي (ص ٨٢) .
(٢) وهذا قبل اتخاذ المنبر ، أما الآن فلا يجوز ذلك إلا إذا كان مريضاً فيتكى على العصا ، لما رواه ابن ماجة والحاكم والبيهقي : « كان النبي ﷺ إذا حطب في الجمعة حطب على عصاً قبل اتخاذ المنبر » .

(٣) تقدم في (ص ٦٦) .
(٤) لقوله ﷺ : « مَنْ تَكَرَّرَ وَابْتَكَرَ وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ ، كَانَ لَهُ كُلُّ حِطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ ... » رواه ابن ماجة والترمذي وقال « حسن » .
(٥) لقوله ﷺ : « إِنْ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ لَسَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ » رواه مسلم .

(٦) والصدقة تكون في جميع الأيام ، ولا تختص بيوم الجمعة .
(٧) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - . ﴿ ... إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ... ﴾ [الجمعة / ٩] .

(٨) لقوله ﷺ : « ثُمَّ أَتَيْتُ حَتَّى يُفْرَغَ مِنْ خُطْبَتِهِ ، ثُمَّ صَلَّى مَعَهُ غَيْرَ لَهُ بَيْنَهُ وَالْجُمُعَةِ الْأُخْرَى » رواه مسلم .

(٩) في (ع) : « الإمام » .
(١٠) لقوله ﷺ : « مَنْ كَانَ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيَصِلْ أَرْبَعًا » رواه مسلم ، وقال ابن تيمية : « إِنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى أَرْبَعًا ، وَإِنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ » .

أَوْفَعْلٍ يَمْنَعُكَ أَوْ يَمْنَعُ غَيْرَكَ مِنَ الْإِنْصَاتِ لَهُ ^(١)، وَتَخْطِي الرُّقَابَ مُنْذُ
يَجْلِسُ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ ^(٢)، وَصَلَاتُهَا فِي الْمَوَاضِعِ الْحَجَرَةِ الْمَمْلُوكَةِ ^(٣)،
أَوْ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ ^(٤)، أَوْ الْمَنَارِ ^(٥)، وَأَنْ تُجْمَعَ فِي جَامِعِينَ فِي مِصْرٍ
وَاحِدٍ ^(٦)، وَالسَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قُرْبَ الصَّلَاةِ ^(٧).

وَمُفْسَدَاتُهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا عَشْرٌ :

يُفْسَدُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ كُلُّ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ يُفْسِدُ صَلَاةَ الْفَرَضِ ، وَتَخْصُّهَا
هِيَ عَشْرَةٌ أُمُورٌ :

نَقُصُّ فَرَضَ مِنْ فَرَائِضِهَا الْمُخْتَصَّةِ بِهَا ، وَأَنْ تَصَلِيَ أَرْبَعًا ، وَأَنْفِضَاضُ
النَّاسِ عَنْ إِمَامِهِمْ فِيهَا ، وَتَرْكُهُ حَتَّى خَطَبَ وَحْدَهُ ، أَوْ صَلَّى وَحْدَهُ ، أَوْ فِي
جَمَاعَةٍ لَا تَقُومُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ ^(٨) ؛ فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ لَهُ وَلَا مَنْ بَقِيَ مَعَهُ ،
وُخْرُوجُ وَقْفِهَا ، وَهُوَ إِلَى الْغُرُوبِ ، وَقِيلَ : هُوَ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الْعَصْرِ ،
وَقِيلَ : إِلَى الْاضْغِرَارِ ^(٩) ، وَأَنْ يَخْطُبَ رَجُلٌ وَيُصَلِّيَ آخَرَ قَصْدًا لِذَلِكَ ^(١٠) ،
أَوِ الْيَتَانِ طَرَأَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ مُدَّةٌ

(١) لقوله ﷺ : « .. تَمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرَعَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ ، ثُمَّ صَلَّى مَعَهُ عَفَرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْجَمْعَةِ الْآخَرَى ... » رواه مسلم .

(٢) لقوله ﷺ لَمَنْ تَخَطَّى الرُّقَابَ : « احْلِسْ فَقَدْ أَذْنِبْتَ ، وَآبَيْتَ » رواه أبو داود والسنائي
وأحمد .

(٣) المحجرة المملكة : ممنوعة التصرف ، وانظر لسان العرب .

(٤) لا بأس به وخاصة إذا ضاق المكان في الأرض .

(٥) المنار : المئذنة ، وانظر الوسيط (٦) لا بأس إذا ضاق المسجد بأهل البلدة .

(٧) وهو لا يحور باتفاق الأئمة وذلك في تفصيل في حكمه بين الكراهة والتحريم .

(٨) واحتلف العلماء في أقل عدد تعتقد به الجماعة ، فقال الحنفية : تعتقد ثلاثة غير الإمام ،
والمالكية قالوا : تعتقد باثني عشر رجلًا ، والشافعية والحنابلة قالوا : تعتقد بأربعين ولو بالإمام ،
والصُّوَابُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ تَعْتَقِدُ بِاثْنَيْ عَشَرَ .

(٩) ووقتها هو وقت الظهر لا تجوز قبله ولا بعده .

(١٠) ويجوز هذا لوجود عذر ، كتقرب الإمام أو فقد الطهارة له .

طويلة^(١)، فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ إِعَادَتَهَا ، وَأَنْ تَكُونَ الْجُمُعَةُ قَدْ صَلَّيْتُ فِي ذَلِكَ الْمَضَرِّ الْيَوْمَ بِتَمَامِ شُرُوطِهَا ، فَلَا تُجْزَى بَعْدَ لغيرهم ، إِلَّا فِي مِصْرَ عَظِيمٍ لَا يَقُومُ بِأَهْلِهِ جَامِعٌ وَاحِدٌ ، أَوْ يَكُونُ إِتِمَامُ الصَّلَاةِ مَعَ الْآخَرِينَ ، فَتُجْزَى لَهُمْ وَلَا تُجْزَى الْأَوَّلِينَ .

وَتَتَغَيَّرُ أَحْكَامُ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ وَصُورُهَا بِعَشْرَةِ أَسْبَابٍ :

كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِالْقَصْرِ وَالْجَهْرِ^(٢) ، وَكَصَلَاةِ الْخَوْفِ فِي جَمَاعَةٍ بِتَفْرِيقِ صَلَاتِهَا^(٣) ، وَكَصَلَاةِ الْمَسَافِرِ كَيْفَمَا أَفْكَنَهُ ، وَبِالتَّقْصِيرِ فِي السَّفَرِ^(٤) ، وَبِعُذْرِ الْمَرَضِ الْمَانِعِ مِنْ اسْتِيفَاءِ أَرْكَانِهَا فَيُصَلِّي مَا قَدَّرَ^(٥) ، عَلَيْهِ^(٦) ، وَبِعُذْرِ الْإِكْرَاهِ وَالْمَنْعِ فَيُصَلِّي مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ^(٧) ، وَبِالْجَمْعِ لِلْمَسَافِرِ يَجِدُّ بِهِ السَّيْرُ فَيَجْمَعُ أَوَّلَ الْوَقْتِ^(٨) وَأَوْسَطَهُ^(٩) وَآخِرَهُ^(١٠) بِحَسَبِ سَيَرِهِ^(١١) ، وَبِالْجَمْعِ لَيْلَةَ الْمَطَرِ لِلْعِشَاءِ قَبْلَ مَغِيبِ الشَّفَقِ^(١٢) ، وَبِالْجَمْعِ

(١) والجمهور على أفضلية الموالاة ما لم يطرأ شيء يمنع الموالاة شرعاً .

(٢) أى قصرها من أربعة إلى ركعتين مع الجهر دون السِّرِّ .

(٣) ففيها يصلى جزء من الناس والباقي يكون للحراسة ، فإذا أتموا ركعتين أتى الجزء الذى لم يُصَلِّ وأكمل الصلاة ، ثم يقوم الجزء الذى صلى مكانهم فى الحراسة .

(٤) والمسافر يقصر ويجمع جمع تقديم وتأخير تسقط عنه الجماعة وله أحكام أخرى فانظرها .

(٥) فى (ع) « قدره » .

(٦) والمريض له أن يُصَلِّي قاعداً أو على جنب ، وله أن يتيمم بحضرة الماء ما لم يتقدر عليه ،

وعبر ذلك فانظر صلاة المريض .

(٧) وكذلك الإكراه ، والمنع ، يُصلى ما قَدَّرَ عليه ولو فقد الطهورين (الماء والصعيد) ، ويُصَلِّي

ولو كان موثقاً إلى حذع .

(٨) وهو جمع تقديم : فيصلى الظهر والعصر فى وقت الظهر ، وكذلك المغرب والعشاء فى

وقت العشاء .

(٩) فى (ع) : « أو وسطه » . (١٠) فى (ع) : « أو آخره » .

(١١) وهو جمع تأخير : فيصلى الظهر والعصر وقت العصر والمغرب ، والعشاء فى وقت العشاء .

(١٢) الشفق : حمرة تظهر فى الأفق حيث تغرب الشمس ، وتستمر من الغروب إلى قبيل

العشاء . انظر (الوسيط مادة : شفق) .

للحاجِّ بِعَرَفَةَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ أَوَّلَ الزَّوَالِ ^(١) ، وَبِمُزْدَلِفَةَ بَيْنَ الْعِشَاءِ ،
وَبِالْجَمْعِ لِلْمَرِيضِ يَخَافُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى عَقْلِهِ أَوَّلَ الْوَقْتِ ، وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ
أَرْفَقَ بِهِ فَوْسَطُهُ .

صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ

سَنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ^(٢) تَلْزَمُ أَهْلَ الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى الْمُجْتَمِعَةَ إِقَامَتِهَا .

وَأَزْكَانُ سُنتِهَا أَرْبَعَةٌ :

مَسْجِدٌ مُخْتَصٌّ لِلصَّلَاةِ ، وَإِمَامٌ يَوْمٌ فِيهَا ، وَمُؤَذِّنٌ يَدْعُو إِلَيْهَا ،
وَجَمَاعَةٌ يَجْمَعُونَهَا .

وَصِفَاتُ الْإِمَامِ الْوَاجِبَةُ عَشْرٌ :

كَوْنُهُ بِالْغَا ^(٣) ، ذَكَرًا ^(٤) ، عَاقِلًا ، مُسْلِمًا ، صَالِحًا ، قَارِئًا ^(٥) ، فَقِيهًا ،
بِمَا يَلْزَمُهُ فِي صَلَاتِهِ وَقَادِرًا عَلَى آدَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى وَجْهِهَا ^(٦) ، فَصِيحُ
اللِّسَانِ ^(٧) ، وَتَزِيدُ فِي الْجُمُعَةِ : حُرًّا مُقِيمًا .

وَصِفَاتُهُ الْمُسْتَحَبَّةُ عَشْرٌ :

كَوْنُهُ أَفْضَلَ الْقَوْمِ فِي دِينِهِ ، وَأَفْقَهَهُمْ وَأَقْرَأَهُمْ ، ذَا حَسَبٍ

(١) الزَّوَالُ : تَحْوِيلُ الشَّمْسِ عَنْ كَدِّ السَّمَاءِ إِلَى حِجَّةِ الْغَرْبِ . انْظُرْ : الْقَامُوسُ الْمَقْهِيُّ (ص ١٦١)

(٢) هَذَا فِي الْعَرَصِ ، وَأَمَّا الْجَمَاعَةُ فَهِيَ الْفُلُ مَبَاحَةٌ .

(٣) وَيَحُوزُ إِمَامَةَ الصُّبَى فِي الْبَاقِلَةِ بِلَا خِلَافٍ ، اِحْتَلَفَ فِي إِمَامَةِ الصُّبَى الْمُمِيزُ فِي الْفَرَضِ ، وَهِيَ

حَاضِرَةٌ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ . « فَكُنْتُ أُوْمِعُهُمْ وَأَنَا ابْنُ سَعْدِ بْنِ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

(٤) تَجُوزُ إِمَامَةُ الْمَرْأَةِ لِلنِّسَاءِ لِفِعْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - « فَكَانَتْ تَوْمُ السَّاءِ وَتَقِفُ

وَسَطَهُنَّ » رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ .

(٥) لِقَوْلِهِ . « يُؤْمِكُمْ أَقْرَأُكُمْ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

(٦) وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي صَلَاةِ الْمَعْدُورِ لِلصَّحِيحِ ، وَالصُّوَابُ حَوَازِهَا قِيَاسًا عَلَى الْأَعْمَى ، بَلْ

قَدْ يَكُونُ أَكْثَرُ تَحَرُّرًا مِنَ الْجَسَاسَةِ وَأَعْلَمُ بِالْقِلَّةِ وَدَحُولِ الْوَقْتِ مِنَ الْأَعْمَى .

(٧) لِقَوْلِهِ ﷺ : « يُؤْمِكُمْ أَقْرَأُكُمْ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

فيهم^(١)، وخلق حسن^(٢)، حرّاً^(٣)، تام الأعضاء^(٤)، حسن الصوت^(٥)، نظيف الثياب .

وَصِفَاتُهُ الْمَكْرُوهَةُ عَشْرٌ :

كَوْنُهُ أَعْجَمِي اللَّفْظِ ، أَوْ أَلَكَنُ ، أَوْ أَلْتَغُ^(٤) ، أَوْ وَلَدَ [زنا]^(٥) [٦] ، أَوْ عَبْدًا أَوْ أَقْلَفَ^(٧) ، أَوْ خَصِيًّا^(٨) ، أَوْ أَعْرَائِيًّا ، أَوْ أَقْطَعَ الْيَدَ ، أَوْ الرَّجُلَ^(٩) ، أَوْ مُبْتَدِعًا^(١٠) ، أَوْ يَأْخُذُ عَلَى الصَّلَاةِ أَجْرًا^(١١) ، أَوْ قَدْ كَرِهَتْهُ [جماعته]^(١٢) [١٣] أَوْ مِنْ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ فِيهِمْ .

وَعَلَى الْإِمَامِ عَشْرَ وَظَائِفَ :

مُرَاعَاةُ الْوَقْتِ ، وَالصَّلَاةُ أَوَّلُهُ لِأَوَّلِ اجْتِمَاعِ جَمَاعَةٍ لَهُ ، وَلَا يَنْتَظِرُ كَمَالَهُمْ ، إِلَّا مَا اسْتَحَبَّ لَهُ مِنْ تَأْخِيرِ الظُّهْرِ حَتَّى يَفِيَ الْفَيْءَ ذِرَاعًا ، وَفِي

(١) ، (٢) ، (٣) تجوز الإمامة لمن ليس له حسب وعير كامل الأعضاء ، وكذلك العبد ، إذا توفرت فيه الشروط .

(٤) لقوله : « يؤمكم أقرؤكم » رواه البحارى .

وَاللَّكْسُ . ثَقُلَ اللَّسَانُ عَنِ الْمَطْقِ . انظر . (الوسيط مادة . لكس) .

وَاللَّشْغُ تحويل حرف مكان حرف ، كقطع الشين (سين) . انظر . (الوسيط مادة . لشغ)

(٥) فى (ع) : « زنى » . (٦) لا شىء فى ذلك إذا تَوَفَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْإِمَامَةِ

(٧) الْأَقْلَفُ : الذى لم يَخْتِ . انظر . (الوسيط مادة . قلف) .

(٨) الْخَصِي . مَقْطُوعُ الْجَنْصِيَّتَيْنِ (البيضتين من أعضاء التناسل عند الذكر) .

انظر . (الوسيط مادة . حصي) .

(٩) لَا بَأْسَ بِإِمَامَةٍ هَؤُلَاءِ حَمِيعًا إِذَا تَوَارَتْ شُرُوطُ إِمَامَتِهِمْ .

(١٠) الْمُبْتَدِعُ : نوعان . مبتدع بدعته مكفرة ، كمن يعتقد أن الأضرحة تمنع وتصر ، فهذا

لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ حَلْفُهُ ، بَلْ هِيَ نَاطِلَةٌ .

أَمَّا إِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ فَتَكْرَهُ الصَّلَاةُ إِنْ وَحْدَ مَسْحَدًا يُقِيمُ إِمَامَهُ الشُّبَّةَ .

(١١) لَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ إِنْ كَانَ لَيْسَ لَهُ عَمَلٌ ، أَوْ مُصَدَّرٌ رِقٌّ غَيْرُهُ .

(١٢) فى (خ) : « جماعة » .

(١٣) لقوله ﷺ : « ثَلَاثَةٌ لَا تَزُفُّ صَلَاتِهِمْ فَوْقَ رءُوسِهِمْ نِيْرًا . رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ

كَارِهُونَ وَامْرَأَةٌ نَاتَتْ وَزَوْجَهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ ، وَأَخْوَانٌ مُتَصَارِمَانِ (متخاصمان) ... » رواه ابن ماجة

بإسناد حسن .

الصَّيْفِ حَتَّى يَبْرُدَ^(١)، وَأَنْ يَجْعَلَ مَنْ يُرَاعِي الصُّفُوفَ وَرَاءَهُ، وَيُسَوِّيْهَا^(٢)، فَلَا يُكَبِّرُ حَتَّى تَسْتَوِيَ، أَوْ يَجْزِمَ تَحْرِيْمَهُ وَتَسْلِيْمَهُ، وَلَا يُمَطِّطُهُمَا لَثَلَا يُسَابِقَهُ بِهِمَا مَنْ وَرَاءَهُ^(٣)، وَأَنْ يَوْفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ كُلَّهُ، وَ«يَسْمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» لِيَقْتَدِيَ بِهِ مَنْ وَرَاءَهُ^(٤)، وَأَنْ يُخْلِصَ نِيَّتَهُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي حِفْظِ صَلَاتِهِمْ، وَمُرَاعَاةِ حُدُودِهَا: الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، وَالاجْتِهَادِ فِي الدُّعَاءِ لَهُمْ، فَيَكُونُ دُعَاؤُهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ^(٥)، لَا بِالْأَفْرَادِ^(٦)، وَأَنْ يَقْتَصِدَ^(٧) فِي صَلَاتِهِ، فَلَا يُطَوِّلُهَا^(٨)، وَأَنْ يَتَنَحَّى عَنْ مَوْضِعِهِ إِذَا صَلَّى، وَلَا يَتَمَكَّثَ فِي مُصَلَّاةٍ إِنْ كَانَ فِي مَسْجِدٍ^(٩)، وَأَنْ يَلْتَزِمَ الرِّدَاءَ، وَأَنْ يَجْعَلَ مِنْ يَلِيهِ مِنْهُمْ أَفْضَلَهُمْ^(١٠).

وَعَلَى الْمَأْمُومِ عَشْرُ وَظَائِفٍ أَيْضًا :

أَنْ يَتَوَيَّ الْأَقْتِدَاءَ بِإِمَامِهِ، وَكَوْنَهُ مَأْمُومًا، وَلَا يُلْزَمُ ذَلِكَ الْإِمَامَ إِلَّا فِيمَا لَا تَخْصُلُ صَلَاتُهُ فِيهِ إِلَّا بِالْجَمَاعَةِ، كَالْجُمُعَةِ، وَصَلَاةِ الْخَوْفِ، وَمَا يَقْدَمُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا بِسَبَبِ الْجَمْعِ، فَتَلْزِمُهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ وَالْجَمْعِ، وَكَذَلِكَ الْمُسْتَخْلَفُ^(١١)؛ وَعَلَى الْمَأْمُومِ أَلَّا يُسَابِقَ إِمَامَهُ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ صَلَاتِهِ

(١) «فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَوَّرَدَ بِالصَّلَاةِ (أَيْ أَخْرَجَهَا)» رَوَاهُ الْخَارِجِيُّ .

(٢) لِقَوْلِهِ ﷺ : «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَشْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(٣) يَجِبُ عَلَيْهِ فِي التَّكْبِيرِ وَالتَّسْلِيمِ التَّرَائِمُ أَحْكَامُ التَّجْوِيدِ فِي الْمَدِّ وَغَيْرِهَا .

(٤) لِقَوْلِهِ : «إِنَّمَا يُجْعَلُ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ ...» رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

(٥) فِي (ح) : «الْجَمِيعُ» .

(٦) يَقُولُ : اغْفِرْ لَنَا، وَلَا يَقُولُ : اغْفِرْ لِي . (٧) فِي (خ) : «يَقْتَصِرُ» .

(٨) لِقَوْلِهِ ﷺ : «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُحْفَفْ» رَوَاهُ الْحَمَاقَةُ .

(٩) لِقَوْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا قَدْرَ مَا يَقُولُ : اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمَعَكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

(١٠) لِقَوْلِهِ ﷺ : «لِيَلِيْ مِنْكُمْ أَوَّلُو الْأَحْلَامِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

(١١) لِقَوْلِهِ ﷺ : «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِيهَا تَفْصِيلٌ، وَخِلَافٌ عَرِيضٌ عِنْدَ

وأقوالها ، وليفعل ذلك بعد فعله^(١) ، وأن يقول : « آمين » إذا قال الإمام : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة / ٧]^(٢) ، وأن لا يقرأ وراءه فيما جهر فيه^(٣) ، ويقرأ سراً وراءه فيما أسر فيه^(٤) ، وأن يقوم من وراءه حلفه إن كانوا ذكراً فأكثر ، أو عن يمينه إن كان واحداً^(٥) ، والنساء من خلفهم^(٦) ، وأن يرد السلام على إمامه ، [وعلى]^(٧) من على يساره^(٨) ، ويقول : « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » إذا قال إمامه : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ »^(٩) ، وأن يُسَبِّحَ بإمامه إذا سها ، ويُتَبَّهَ إذا رأى في صلاته خللاً^(١٠) ، ويفتح عليه إذا غيّر القرآن أو وقف يَطْلُبُ الفتح^(١١) ، وأن يَطْلُبَ الصَّفَّ الأول فالأول ، وتكون صُفُوفُ النساء منهم خَلْفَ صُفُوفِ الرِّجَالِ في مؤخر المسجد^(١٢) .

- (١) لقوله ﷺ : « إِنَّمَا يُجْمَلُ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ ... » رواه مسلم .
(٢) لقوله ﷺ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ فَقُولُوا آمِينَ » متفق عليه .
(٣) لقوله ﷺ : « مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً » رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه وهذا الحديث قواه شيخ الإسلام ابن تيمية .
(٤) عن حار قال « كُنَّا نَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ خَلْفَ الْإِمَامِ » رواه ابن ماجه بسند صحيح .
(٥) لحديث حار قال : « قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ فَحَثَّ فَقَمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَدَارَنِي حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ جَاءَ جَابِرُ بْنُ صَحْرٍ فَقَامَ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ بَأَيْدِينَا جَمِيعاً فَدَفَعَنَا حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ » رواه مسلم .
(٦) لقول أنس - رضي الله عنه - « صُفِّفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ خَلْفَهُ ، وَالْعُجُورُ مِنْ وَرَائِنَا » متفق عليه .
(٧) في (ع) « لَا يُوْجَدُ هَذَا الْحَرْفُ » .
(٨) « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ (السلام عليكم ورحمة الله) ، وَعَنْ يَسَارِهِ (السلام عليكم ورحمة الله) » رواه الترمذى وصححه .
(٩) لقوله ﷺ : « إِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ (يعني الإمام) فَقُولُوا : اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » رواه مسلم .
(١٠) لقوله ﷺ : « مَنْ بَاهَ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ : سُبْحَانَ اللَّهِ » رواه أبو داود والسائي وأحمد .
(١١) لقوله ﷺ لابن عمر - رضي الله عنهما - « قَمَا مَتَعَكَ أَنْ تَفْتَحَ عَلَيَّ ؟ » رواه أبو داود ورجاله ثقات .
(١٢) لقوله ﷺ : « خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولَاهَا ، وَشَرُّهَا آخِرُهَا ، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا ، وَشَرُّهَا أُولَاهَا » رواه الجماعة إلا البخاري .

وَمَمْنُوعَاتُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَشْرٌ :

أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ إِمَامٌ قَدْ صَلَّى لِنَفْسِهِ تِلْكَ الصَّلَاةَ ، فَذَلِكَ يُفْسِدُهَا عَلَيْهِمْ^(١) ، أَوْ تَخْتَلِفُ نِيَّتُهُ وَبَيْتُهُ مِنْ وِرَاءِهِ فَلَا تَجْزِيءُ الْمَأْمُومِينَ^(٢) ، أَوْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ أَرْفَعَ مِمَّا عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ إِلَّا الشَّيْءَ الْيَسِيرَ ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ كِبَرًا أَوْ عَثْبًا أَفْسَدَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ^(٣) ، أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ مَسَافَةٌ مُتَقَطِّعَةٌ عَنْهُ ، فَلَا تُجْزِئُهُمْ^(٤) ، أَوْ يُصَلِّيَ جَالِسًا أَوْ مُوْمِئًا لِعَذْرُوهُمْ لَا عُذْرَ لَهُمْ^(٥) ، فَلَا تُخْرِئُهُمْ وَإِنْ صَلُّوا قِيَامًا ؛ وَيَكْرَهُ أَنْ يَخْصَّ الْإِمَامُ نَفْسَهُ بِالِدُّعَاءِ دُونَهُمْ ، أَوْ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَأْمُومُونَ أَمَامَهُ ، أَوْ يُسَاوُوهُ فِي الصَّفِّ^(٦) ، أَوْ أَنْ يَدِدُوا صُفُوفَهُمْ ، أَوْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَحْدَهُ دُونَ الصَّفِّ^(٧) ، أَوْ يَبِينُ الْأَسَاطِينُ لغير ضرورة^(٨) ، أَوْ يُؤْمَرُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ أَوْ دَارِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ^(٩) ، وَأَنْ يَجْمَعَ فِي مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ مَرَّتَيْنِ^(١٠) .

- (١) هذا حائز لصلاة معاد بقومه « فكان يُصَلِّي مع رسول الله ﷺ العشاء الآخرة ، ثم يرجع فيُصَلِّي نأصحبانه » رواه ابن حزيمة .
- (٢) أحرار الشافعية أن يُصَلِّي الرَّجُلُ الطُّهْرَ حَلَفَ إِمَامٌ يَصَلِّي الْعَصْرَ ، وَلَمْ يَجْرُهَا الْمَالِكِيَّةُ .
- (٣) بهي النسي ﷺ . « أن يقوم الإمام فوق شيء والناس حلقه » رواه الدارقطني ، إلا لشيء « كصلاة النسي ﷺ على المسر » متفق عليه .
- (٤) قال البخاري . قال الحسن : « لا بأس أن تُصَلِّيَ وبينك وبينه بهر » ، وكذلك صلاة النسي ﷺ والناس يأتمون به وراء الحجرة يصلون بصلاته « وهو صحيح أخرجه أبو داود .
- (٥) « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضٍ مَرَّئِهِ حَالِسًا » رواه الترمذي وصححه .
- (٦) يجوز التقدم على الإمام لغدر ، كذلك تسويته ، أمّا إن كانا اثنين فإن الإمام يقف محارباً ومساوياً للمأموم ، لقول أس . « حتى أقامني ﷺ عن يمينه » رواه مسلم .
- (٧) لقوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِمُتَعَرِّدٍ » رواه ابن ماجه ، ورحاله ثقات وبه قال أحمد .
- (٨) الأساطين . أى بين السورى والأعمدة ، وانظر اللسان (مادة . سطر) ، وهذا حائز لما رواه البخاري ومسلم « دخل النبي ﷺ الكعبة فَصَلَّى بَيْنَ الشَّارِئَتَيْنِ »
- (٩) لقوله ﷺ . « لَا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ » رواه أبو عروبة والبيهقي .
- (١٠) وإقامة الجماعة الثانية في المسجد الذي له إمام جائز لقوله ﷺ : « مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّيَ مَعَهُ » رواه أبو داود بسند صحيح .

صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ

وصلاة العیدین سنة مؤكدة ، ويُؤمر بالتجميع لها ، على سنتها من تلزمهم الجمعة ، ويُستحب لمن فاتته ، أو كان حيث لا تلزمه ، أو لمن لم تتأكد في حقها صلاتها كيفما أمكنه من أفراد أو جمع^(١) . وشروط صحتها من اشتراط الأركان وحدودها ، كشرط الصلاة المفروضة وحدودها .

وسننها المختصة بها ، سوى سنن الصلوات المقدمة عشر :

كونها ركعتين ، وأداؤها في وقتها ، وأولها شروق الشمس^(٢) ، وآخره الزوال من يومها^(٣) ، والبروز لها إلى الصبحاء إلا من عذر^(٤) ، والإمام ، والجماعة المقيمة ، والخطبة بعدها ، وأحكام خطبتها أحكام خطبة الجمعة ، إلا أنه يُراد فيها التكبير أثناءها^(٥) ، والجهر في قراءتها ، والتكبير في الركعة الأولى سبب بعد تكبيرة الإحرام ، وفي الثانية خمس بعد تكبيرة القيام^(٦) ،

(١) وبوب الحارثي لذلك ناباً . « إذا فاته العيد يُصلي ركعتين » لقول النبي ﷺ . « هذا عيدنا أهل الإسلام » ، وأمر أس بن مالك مولاهم أن أي عتبة بالراوية فجمع أهله وبنه ، وصلى كصلاة أهل المضير وتكبيرهم

(٢) أحسن ما ورد في تحديد وقتها حديث حذوب : « كان النبي ﷺ يصلي ما يفطر والشمس على قيد رمحين ، والأضحي على قيد رمح » رواه أحمد بسند ضعيف .

والرمح : قدر ثلاثة أمتار

(٣) يجوز أداء صلاة العيد بسبب عذر من الأعداء في اليوم التالي لما رواه ابن ماجة والنسائي ، عن النبي ﷺ عندما أعمى عليهم الهلال ، فأمرهم أن يفطروا ويخرجوا إلى عيدهم من العدا (٤) ما عدا مكة فإن صلاة العيد تكون في المسجد الحرام .

(٥) ورد هذا بسند ضعيف عند ابن ماجة والحاكم والبيهقي .

(٦) الثالث : « أن النبي ﷺ كبر في عيد اتى عشرة تكبيرة ، سعا في الأولى (غير تكبيرة الإحرام) وحسباً في الآخرة (غير تكبيرة القيام) » رواه أحمد ، وهو مذهبه . وإليه ذهب أكثر أهل العلم .

وإظهار التكبير فى المشى إليها من قَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وإذا جَلَسَ فى المصَلَّى إلى خُرُوجِ الإمام ، ويقطعه بخروجه ^(١) ، ويُكَبِّرُ [معه] ^(٢) عند بعضهم إذا كَبَّرَ فى خُطْبَتِهِ ^(٣) ، وبعد الصَّلوات أيام التَّشْرِيقِ إلى بعد صَلَاة الصُّبْحِ من اليوم الرَّابِعِ ^(٤) ، وإخراج زَكَاة الفِطْرِ قَبْلَها فى عيد الفِطْرِ ، وَذَبْح الأَضْحِيَّة بعدها فى يوم الأَضْحَى واليومين بعده ^(٥) .

وَفَضَائِلُهَا وَمُسْتَحَبَّاتُهَا عَشْرٌ :

الغُسْلُ لها ، والطَّيْب ، والتَّجَمُّلُ بالثِّيَاب ^(٦) ، والسُّوَاكُ ، وَتَنْظِيفُ الجِسمِ فيها : بتَقْلِيمِ الأظْفَارِ ، وَقَصِّ الشَّارِبِ وما تَقَدَّمَ فى الجُمُعَةِ ، والرُّجُوعِ من غير الطَّرِيقِ الذى يَخْرُجُ عليه ^(٧) ، والأَكْلُ قَبْلَ الغَدْوِ إليها يوم الفِطْرِ ، وتأخيرُهُ يوم الأَضْحَى حتى يَأْكُلَ من لَحْمِ أَضْحِيَّتِهِ ^(٨) ، وقِرَاءَةُ « الأَعْلَى » ونحوها فيهما بعد أَمِّ الْقُرْآنِ ^(٩) ، والسَّغَى إليها رَاجِلًا ^(١٠) .

* * *

-
- (١) قال الحكم . هذه سنة تداولها أهل الحديث وه قال مالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور .
 (٢) فى (خ) : لا يوجد هذا الحرف . (٣) روى التكبير أثناء الخطبة بسند ضعيف .
 (٤) صَحَّحَ عن على وابن عباس - رضى الله عنهما - : أن وقته فى عيد الأَضْحَى من صُبْحِ عَرَفَةَ إلى عصر آخر أيام التَّشْرِيقِ (وهى ثلاثة أيام بعد يوم النحر الذَّبْح) .
 (٥) الصَّوَابُ : حَوَازِ الذَّبْحِ فى أيام التَّشْرِيقِ الثلاثة بعد يوم النحر لقوله ﷺ : « كُلْ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ » رواه البخارى .
 (٦) لفعله ذلك ، « وكان ﷺ يلبس يوم العيد بُرْدَةً حمراء » رواه الطبرانى ، ورجاله ثقات .
 (٧) « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ عِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ » رواه البخارى .
 (٨) « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعْدُو (يخرج) يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ ، وَلَا يَأْكُلُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يَرْجِعَ ، فَيَأْكُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ » رواه أحمد والترمذى وابن ماجة ، وصححه ابن القطان .
 (٩) « كَانَ يَقْرَأُ : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ وَ﴿ هَلْ أَتَاكَ ... ﴾ » رواه مسلم ، وأحياناً يقرأ فيهما . « قَدْ قُرِئَ الْقُرْآنُ الْحَمِيدُ ﴾ وَ﴿ اقْرَأْ السَّاعَةَ ... ﴾ » رواه مسلم .
 (١٠) راجلاً : أى ماشياً على رحليه ، ولا ناس بالركوب ، إن كان به شىء ، أو تعدد المكان .

صَلَاةُ الاسْتِسْقَاءِ^(١)

سُنَّةٌ وَسُنَنُهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا عَشْرٌ :

البروز لها إلى الصَّحراءِ إلّا من عُذِرَ ، والإمامُ ، والجماعةُ ، والخروجُ إليها ماشياً بهيئة التَبَدُّلِ وترك الزَّينةِ ، وإظهارُ الفاقة والخُشُوعِ^(٢) ، وصلاتها ركعتان ، والجهرُ في قراءتها ، وقراءة « الأعلى » ونحوها فيهما^(٣) ، والخطبة بعدها كخطبة العيدين ، وتكثيرُ الاستِغْفَارِ ، والدُّعاء فيها دُونَ تكبير ، ولا دُعاء للأئِمَّةِ^(٤) ، وتحويل الرِّدَاءِ آخرها^(٥) .

* * *

(١) الاستسقاء : طلب سقى الماء ، وهي سنة مؤكدة .

(٢) « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ متواضعاً ، متبدلاً (أى يلبس القديم من الثياب) متحشعاً و مترسلاً (متألياً) ، متضرعاً فَصَلَّى ركعتين » رواه الحمسة ، وصححه الترمذى .

(٣) روى بذلك حديث فيه ضعف .

(٤) قال أبو هريرة - رضى الله عنه - : « صَلَّيْنَا (أى السى ﷺ) ركعتين بلا أذان ولا إقامة » رواه ابن ماجة وأحمد والبيهقى ، ويستحب دعاء الإمام إليها .

(٥) قال عبد الله بن ريد : « قد رأيتُ رسول الله ﷺ حين استسقى لنا أطال وأكثر المسألة ... تم تحول إلى القِبْلَةِ ، وحَوَّلَ رِدَّاءَهُ ، فقلبه ظهراً لطن ، وتحول النَّاسُ معه » رواه أحمد بسند قوى ، وقال الألبانى : تحويل الناس معه شاذ .

صَلَاةُ الْكُشُوفِ

سُنَّةٌ^(١) ، وَسُنَّتُهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا سِتٌّ :

هيئتها في الأداء ، وهي رَكْعَتَانِ ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَانِ^(٢) بِقِيَامَيْنِ بِسُجُودَيْنِ ، وَتَطْوِيلِ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ كُلَّهُ إِلَّا الْقِيَامَ الَّذِي وَرَاءَهُ السُّجُودُ فَبِحَسَبِهِ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وَيَقْرَأُ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ بِقَدْرِ « الْبَقَرَةِ » ، وَفِي الثَّانِي بِقَدْرِ « آلِ عِمْرَانَ » ، وَفِي الثَّلَاثِ بِقَدْرِ « النَّسَاءِ » ، وَفِي الرَّابِعِ بِقَدْرِ « الْمَائِدَةِ »^(٣) ، وَيَمْكُثُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِقَدْرِ الْقِيَامِ قَبْلُهَا ، وَالْإِسْرَارُ فِي قِرَاءَتِهَا^(٤) ، وَأَنْ تُصَلِّيَ إِذَا ظَهَرَ الْكُشُوفُ وَحَلَّتِ الصَّلَاةُ إِلَى الزَّوَالِ ، وَيَحْتَلِفُ فِيمَا بَعْدَهُ^(٥) ، وَأَنْ يَعِظَ النَّاسَ الْإِمَامُ إِثْرَ صَلَاتِهَا^(٦) ، وَأَنْ تُصَلِّيَ فِي الْأَمْصَارِ جَمَاعَةً فِي الْجَوَامِعِ .

* * *

-
- (١) الجمهور على أنها سُنَّةٌ مؤكدة ، وذهب آخرون إلى أنها واحدة ، واستدلوا بألفاظ الحديث
(٢) في (ح) . « رَكْعَتَانِ » دون ذكر كلمة « قِيَامَيْنِ » .
(٣) تحديد طول القيام بهذه السور لا دليل عليه ، والثابت أنه كان يقوم قياماً طويلاً ، وكل قيام أطول مما يليه .
(٤) الثالث : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّاهَا مَرَّةً وَاحِدَةً وَجَهَّزَ فِيهَا » رواه البخاري .
(٥) وعند المالكية ، من طلوع الشمس قدر رمح (ثلاثة أمتار) إلى الزَّوَالِ ، أى وقت الطهر لا تصلى بعده ولا قبله ، وأجارها الحنفية ، والحنابلة في كل الأوقات إلا وقت الكراهة ، وأحارها الشافعية في كل الأوقات .
(٦) لقول عائشة - رضى الله عنها - « ثُمَّ قَامَ ﷺ فَخَطَبَ النَّاسَ » رواه مسلم .

صَلَاةُ الْوُتْرِ

سُنَّةٌ ^(١) ، وَسُنُّهَا الْمُخْتَصَّةُ بِهَا ثَلَاثٌ :

أَنْ تَصَلِّيَ رَكْعَةً ^(٢) بَعْدَ رَكْعَتَيْنِ فَأَكْثَرُ ، مُنْفَصِلَةً ، وَأَنْ تُصَلِّيَ بَعْدَ الْعَتَمَةِ ، وَأَنْ لَا تُؤَخَّرَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ ^(٣) .

وَمُسْتَحَبَّاتُهَا ثَلَاثٌ :

أَنْ يقرأَ فِي الرُّكْعَةِ بـ « الْإِخْلَاصِ » وَ « الْمَعُودَتَيْنِ » ، وَفِي الشَّفْعِ قَبْلَهَا بـ « الْأَعْلَى » وَ « الْكَافِرُونَ » ^(٤) ، وَأَنْ يَجْهَرَ فِيهَا ، وَأَنْ تُؤَخَّرَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ ^(٥) .

* * *

(١) الْوُتْرُ سُنَّةٌ وَاحِدَةٌ .

(٢) يُصَلِّيُ الْوُتْرَ رَكْعَةً أَوْ ثَلَاثَةً أَوْ خَمْسَةً . ، وَلَا يَجْلِسُ إِلَّا فِي آخِرِ رَكْعَةٍ لِقَوْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةً ، يُؤْتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ لَا يَجْلِسُ إِلَّا فِي آخِرِهَا » متفق عليه .

(٣) لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ طَنَّ مِنْكُمْ أَنْ لَا يَسْتَيْقِظَ آخِرَ اللَّيْلِ فَلْيُؤْتِرْ أَوَّلَهُ » رواه مسلم ،

(٤) أَخْرَجَ ذَلِكَ عَنِ السَّيِّدِ ﷺ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ .

(٥) لِقَوْلِهِ ﷺ : « فَإِنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مُحْصُورَةٌ وَهِيَ أَفْضَلُ » رواه مسلم .

صَلَاةُ الْفَجْرِ

سُنَّةٌ^(١)، وَقِيلَ : مِنَ الرَّغَائِبِ ، وَسُنُّهَا خَمْسٌ :
كَوْنُهَا رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، والقراءة فيهما سرًّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَقَطْ^(٢) ، وَأَنْ
لَا يُصَلِّيَ بَعْدَهَا صَلَاةٌ إِلَّا الصُّبْحُ^(٣) .

وَمُسْتَحَبَّاتُ سَائِرِ التَّطَوُّعَاتِ وَالنَّوَافِلِ الْمُخْتَصَّةُ بِهَا خَمْسٌ :
أَنْ تُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، منفصلتين ، والجهر في صلاة الليل ،
والإسرار في صلاة النهار ، وإخفاء ذلك عن أعين الناس ؛ واختلاف أئيهما
أَفْضَلُ ؟ تكثير الركعات ، أو طول القيام ؟ واختار بعض العلماء التكثير
بالنهار ، والتطويل بالليل .

* * *

(١) رعية الفجر سنة مؤكدة كالوتر .
(٢) السنة أنه . « كَانَ ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وكان يسر بها » رواه مسلم .
(٣) عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكْعَتِي الْفَجْرِ ،
فَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً اضْطَجَعْتُ ، وَإِنْ كُنْتُ مُسْتَيْقِظَةً حَدَّثَنِي » رواه الجماعة .

الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ

وَهِيَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ ^(١) ، وَقِيلَ : سُنَّةٌ :

وتجب بأربع صفات في الميت : تَبَاتِ الحَيَاةُ له قبل ، والإسلام ، ووجود الجَسَدِ أو أكثره ، وَكَوْنُ المَيِّتِ غير قَتِيلٍ في مُعْتَرَكِ بين المسلمين والكفار ؛ فلا يُصَلَّى على سَقَطٍ لم يظهر له صُراخ أو ما يتحقق به حياته ^(٢) ، ولا على كافر ^(٣) ، ولا على شَهِيدٍ ، في المَعْتَرَكِ ، ولا يُعَسَّلُونَ ، ولا يُحَنَّنُونَ ، ولا يُكَفَّنُونَ تَكْفِينِ المَوْتَى بل يُدْفَنُ الشَّهِيدُ بثيابه ^(٤) ، إِلَّا أن يكون غُرَبَانًا فُيْلَفَ في ثوب ، وكذلك يفعل بالسَّقَطِ ، والكافر إن اضطر المسلمون إلى دَفْنِهِ ؛ ولا يُصَلَّى على غائب أو غَرِقٍ ، أو أَكِيلٍ سبعٍ ونحوه ، إِلَّا أن يُوجد أكثر الجَسَدِ ^(٥) .

وَحُقُوقُ الْمُسْلِمِ الْمَيِّتِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَرْبَعَةٌ :

غُسْلُهُ ، وَكَفْنُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَدَفْنُهُ .

- (١) فرض الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الكل ، وإذا لم يقم به أحد أثم الكل .
(٢) الصَّوَابُ جوار الصلاة على السَّقَطِ سواء استهل صارحاً أم لا ، لقوله ﷺ : « وَالسَّقَطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيَدْعَى لَوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ » رواه أبو داود وأحمد وسنده صحيح .
والسَّقَطُ : الحنن يسقط من بطن أمه قبل تمامه ، ذكراً كان أو أنثى .

انظر : القاموس الفقهي (ص ١٧٥) .

- (٣) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أُنْذَأ ... ﴾ [التوبة / ٨٤] .
(٤) عن جابر : « أَنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ بِدَفْنِ شُهَدَاءِ أُحُدٍ فِي دِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يَغْسِلُوا ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ » رواه البخاري ، وَرَوَى أَيْضاً : « صَلَاتُهُ ﷺ عَلَيْهِمْ بَعْدَ ثَمَانِ سِنِينَ » ، ولذلك حُزِمَ الصلاة على الشَّهِيدِ ، والترك ، ذهب مالك والشافعي إلى أنه لا يصلى عليه ، والصواب ما ذهب إليه ابن حزم .

- (٥) الصلاة على الغائب جائزة مهما بعدت المسافة بينهم وبين الحسد ، فقد ورد في الصحيحين « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ » .

فَسَنِّ غُسْلِهِ ثَمَانٍ (١) :

تعميم جسده بالغُسل ، وكون ذلك بالماء المطهر (٢) ، والمبالغة في تطفيفه ، والوتر في أعداد غُسله ثلاثاً فما زاد (٣) ، وأن يُغسَلَ في الثانية بالسَّدر (٤) ، أو ما يقوم مقامه ، إنْ عُدِمَ من غاسول ، ويجعل في الآخرة الكافور (٥) ، وألاً يزال له ظُفر ، ولا شَعر ، وأن تستر عَوْرَتَه .

وَمُسْتَحَبَّاتُهُ ثَمَانٍ (٦) :

أنْ يُجَرَّدَ عند الغُسل من ثِيَابِهِ ، وأنْ يُعَجَّلَ غُسله إثر مَوْتِهِ (٧) ، وأن يوضأ أول غُسله ويبدأ بميامنه (٨) ، ويعصر بطنه عصراً رقيقاً (٩) ، ويلف الغاسل على يده خِرْقَةً عند مباشرة أسافله ، ويجعل للمرأة ثلاثة قرون (١٠) ، ويغتسل غاسله إذا فرغ (١١) .

وَسَنُّ تَكْفِينِهِ خَمْسٌ :

كونها وترّاً ، وبيضاً (١٢) ، ثلاثاً فما زاد (١٣) ، وأنْ يُحَنِّطَ بالكافور

-
- (١) في (ح) : « ثمانية » .
 (٢) لقوله ﷺ « اغسلوها ثلاثاً أو حمساً ... أو أكثر من ذلك » متفق عليه .
 (٣) السَّدر . ورق السَّق لقوله ﷺ . « اغسلوه بماء وسدر » متفق عليه .
 (٤) لقوله ﷺ : « واحعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور » متفق عليه .
 (٥) في (خ) : « ثمانية » (٧) لقوله ﷺ : « أشريغوا بالحجارة » متفق عليه .
 (٨) لقوله ﷺ : « ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها » متفق عليه .
 (٩) لقول علي - رضى الله عنه - حين غسل النسي ﷺ : « فَحَعَلْتُ أَنْظُرَ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَيِّتِ فَلَمْ أَرِ شَيْئاً » رواه ابن ماجة والحاكم .
 (١٠) لقوله ﷺ : « وَمُسْطَبَّاهَا ثَلَاثَةُ قُرُونٍ (ضمائر) » متفق عليه .
 (١١) لقوله ﷺ : « مَنْ غَسَلَ مَيِّتاً فَلْيَغْتَسِلْ » رواه أبو داود والترمذى وحسه .
 (١٢) لقوله ﷺ : « الشُّوْا مِنْ تِيَابِكُمُ التِّيَاضِ .. وَكُفُّوا فِيهَا » رواه أبو داود والترمذى وصححه .
 (١٣) « كَفَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَتَوَابٍ يَمَانِيَّةٍ بِيضٍ » رواه ابن الجارود .

والمِسْك وشبهه من الطَّيِّب ^(١) ، ويدرج في أكفانه إدراجاً ^(٢) .

وَمُسْتَحَبَّاتُهُ خَمْسٌ :

تحسينه ، وأنْ يُقَمَّصَ وَيُعَمَّمْ ، ويجعل الخُئُوط في مغابنه ، وموضع سُجُوده ، ومسام وجهه ، وبين أكفانه ، ويكون عدد الكفن خمسة أثواب ^(٣) .

وَمَكْرُوهَاتُهُ ^(٤) خَمْسٌ :

كونه سرفاً ^(٥) ، أو حريراً ، أو مُعْصِراً ^(٦) ، أو أكثر من سبعة ، أو يجعل الخُئُوط ^(٧) فوق أكفانه .

وَفُرُوضُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ، وَشُرُوطُ صِحَّتِهَا عَشْرٌ ^(٨) :

النَّيَّةُ ، وتكبيرة الإحرام ، وثلاث تكبيرات بعدها ، والدُّعَاءُ بيسهن ، والسلام آخراً ، والقيام لذلك كله ، والطَّهَّارَةُ من الحَدَثِ وَالخَبَثِ ، واستقبال القِبْلَةِ ، وترك الكلام ، وسُتْرُ الْعَوْرَةِ ، بل يشترط في صِحَّتِهَا

(١) وذلك إذا لم يوصع في آخر غسله .

(٢) هذا الذي فعل بالنبي ﷺ . « كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَّةٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ (لا يُبْرَمُ عِرْلَهُ) مِنْ كَرَسَفٍ (الْقَطَنُ) لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ ، وَلَا عِمَامَةٌ ، أُدْرِجَ فِيهَا إِدْرَاحاً (أُدْحَلُ) » رواه ابن الجارود والبيهقي وأحمد .

(٣) كل هذا لم تأت به سُنَّةٌ صحيحة ، وانظر الحديث السابق .

(٤) كلمة : مكروهاته وحدت في المخطوطة بلفظ « مستحاته » وهذا خطأ من الناسخ

(٥) سرفاً : فيه إسراف ، وانظر (لسان العرب مادة · سرف)

(٦) معصراً : والعصر · نبات يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ صِبْغٌ أَحْمَرٌ يَصْنَعُ بِهِ الْحَرِيرُ .

انظر الوسيط (مادة · عصفر)

(٧) الخنوط : كل ما يخلط من الطَّيِّبِ لَأَكْمَالِ الْمَوْتَى وَأَحْسَانِهِمْ .

انظر الوسيط (مادة : حط) .

(٨) هذا العنوان غير موحد في المخطوطة ؛ فأخذناه من النسخة المطبوعة .

ما يشترط في صِحَّة سائر الصَّلوات المفروضة^(١) ، إلَّا أنَّه لا قراءة^(٢) فيها ، ولا رُكُوع ، ولا سُجُود ، ولا جُلُوس .

وَسُنُّهَا وَأَدَائُهَا عَشْرَةٌ :

أَنْ تُصَلِّيَ جماعة بإمام ، ورفع اليدين أول تكبيرة^(٣) ، وحمد الله ، والثناء عليه أولاً ، والصَّلَاة على النَّبِيِّ ﷺ فيها أولاً وآخرًا ، والدُّعاء آخرها للمؤمنين والمؤمنات ، واختيار مادعا به النَّبِيُّ ﷺ وقاله على الموتى ، وأنْ تُصَلِّيَ على شفير القَبْرِ^(٤) ، وأنْ يقوم الإمام وبينه وبين السَّريِر فرجة^(٥) لا يلصق به ، وأنْ يكون حذو صدر الرِّجل ووسط المرأة^(٦) ، وقيل غير هذا^(٧) ، والأوَّل أَصَحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وأنْ يقدم الأفضل فالأفضل إلى الإمام من الموتى^(٨) ، والدَّكَر على الأنثى ، والكبير على الصَّغير ، والحرّ على العبد^(٩) .

(١) لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أطلق عليها لفظ صلاة فقال : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » رواه مالك .
(٢) القراءة في صلاة الحنابلة جائزة ، فعن طلحة بن عبد الله بن عوف قال : « صَلَّيْتُ خَلْفَ اس عَاس - رضى الله عنهما - على خَنَازَةٍ ، فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ، وَجَّهَهُرَ حَتَّى أَسْمَعَنَا ، فَلَمَّا مَرَعَ أَحَدُنَا بِيَدِهِ فَسَأَلْتُهُ ؟ فَقَالَ : إِمَّا حَهْرَتْ لِيَتَقَلَّمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ وَحَقٌّ » رواه البخاري وابن الحارود والنسائي .

(٣) وصفتها . « أَنْ يُكَبِّرَ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى ، ثُمَّ يَضَعُ الْيَمَى عَلَى الْيَسْرَى عَلَى صَدْرِهِ ، ثُمَّ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ (وسورة إن أراد) ، وَيَكُونُ سَرًّا ، ثُمَّ التَّكْبِيرَةَ الثَّانِيَةَ وَيُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ الثَّلَاثَةَ وَيَدْعُو بَعْدَهَا لِلْمَيِّتِ ، ثُمَّ الرَّابِعَةَ وَيَدْعُو لِنَفْسِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ، وَيَجُورُ أَنْ يُكَبِّرَ قَبْلَ السَّلَامِ تَكْبِيرَةً حَامِسَةً ، أَوْ يَسْلَمَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ .

(٤) « يَهْيِ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَائِزِ بَيْنَ الْقُبُورِ » رواه الطبراني في الأوسط وإساده حسن .

(٥) السَّريِر : الخشبة التي يحل عليها الميِّت (التَّعْش) ، وانظر (الوسيط مادة : سرر) .

فُرْجَةٌ : مسافة أو مساحة ، وانظر (لسان العرب والوسيط مادة : فرج) .

(٦) شهد أنس بن مالك حنَازة رجل فقام عند رأسه ، فلما رُفِعَ أَتَى بِجَمَازَةٍ امْرَأَةٍ فَصَلَّى عَلَيْهَا ، فقام وسطها ، وقال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ حَيْثُ قَمْتُ » رواه أبو داود والترمذي وحسنه .
(٧) لا دليل عليه .

(٨) (٩) يجوز صمهم دون تفضيل إذا كانوا رجالاً ؛ لأنهم في صلاة ، ولا يفضل في الصلاة بين الحر والعبد .

وَمَمْنُوعَاتُهَا عَشْرَةٌ :

صلاؤها عند الإسفار حتى تطلع الشمس ، وعند الاصفرار حتى تغرب
إلا أن يُخَشَى عليه ^(١) ، والصلاة عليها في المسجد ^(٢) ، والقراءة فيها ،
والتكبير أكثر من أربع ^(٣) ، والصلاة على القبر ^(٤) ، أو على الغائب ، أو أقل
الجسد ^(٥) ، أو على مبتدع ^(٦) ، أو يُصَلَّى الإمام على من قتله في حد ^(٧) ،
أو بتيمم إلا مُسَافِراً عَدِمَ الماء ^(٨) .

وُسْنُ الدَّفْنِ ثَلَاثٌ :

أن يُحْفَرَ في الأرض ، وأن يُدْفَنَ مستقبل القبلة ، وأن يجعل في القبر
على الجانب الأيمن ^(٩) .

(١) عن عقبة بن عامر قال : « ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ يهانا أن نُصَلِّيَ فيهنَّ ،
أو نقبر فيهنَّ موتانا حين تطلع الشمس بازعة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل
الشمس ، حين تضعيف الشمس للغروب حتى تغرب » رواه مسلم .
(٢) صلاة الجمارة في المسجد جائزة لفعله ﷺ ذلك ، ولقول عائشة - رضي الله عنها -
« والله ما صَلَّى رسولُ الله ﷺ على سهل بن بيضاء وأخيه إلا في خوف المسجد » رواه مسلم .
(٣) والقراءة والتكبير أكثر من أربع ثابت في الآثار الصحيحة عن الصحابة ، وانظر أحكام
الحنائز للألباني .

(٤) لقوله ﷺ : « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » رواه أصحاب السنن إلا النسائي
بسند صحيح .

(٥) صَلَّى السِّي ﷺ على النحاشي وقال : « فَقُورُوا فَصَلُّوا عليه » متفق عليه .
(٦) « كان النبي ﷺ إذا دُعِيَ لخنارة سألَ عنها ، فإن أُتِيَ عليها حير قام فَصَلَّى عليها ، وإن
أُتِيَ عليها غير ذلك قال لأهلها شأنكم بها ولم يُصَلِّ عليها » رواه أحمد والحاكم ، وهو على شرط
الشيخين .

(٧) « صَلَّى السِّي ﷺ على المرأة الجهنمية التي أتنه حبلى من الزنا بعدما أقام عليها حد الرجم »
رواه مسلم .

(٨) لم يَرُدْ ما ينهى عن ذلك .

(٩) هذا عمل أهل الإسلام من عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا .

وَمُسْتَحَبَّاتُهُ سَبْعٌ :

نصب اللَّيْنِ عليه ^(١)، وتَسْنِيمِ الْقَبْرِ ^(٢)، وَأَنْ يُحْتَمَى فِيهِ مِنْ حَضَرٍ
ثَلَاثَ حَيَّاتٍ ^(٣) لِيَتَّشَرَّكَ فِي مَوَارِثِهِ ^(٤)، وَحَمَلِ الْجَنَازَةِ إِلَى الدَّفْنِ مِنْ جَوَانِبِ
السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ، وَأَنْ يُشَيِّعَهَا النَّاسُ أَمَامَهَا ^(٥)، وَأَنْ يَكُونُوا مُشَاةً ^(٦)،
وَالْتَّفَكُّرَ وَالْإِعْتِبَارَ حَتَّى يُتِمَّ مِنْهَا ^(٧).

وَمَكْرُوهَاتُهَا سَبْعَةٌ :

أَنْ تُتْبَعَ الْجَنَازَةُ بِنَارٍ ^(٨)، أَوْ يُنْبَى عَلَى الْقَبْرِ بَيْتٌ ^(٩)، أَوْ يُضْرَبَ عَلَيْهِ
قُبَّةٌ ^(١٠)، أَوْ يَجْصَصَ وَيُنَى ^(١١)، أَوْ يُعَمَّقَ جَدًّا، أَوْ تَجْعَلَ عَلَيْهِ الْحِجَارَةَ
الْمَنْقُوشَةَ ^(١٢)، أَوْ يُلْهَوْ مِنْ حَضَرِهَا أَوْ يَضْحَكُ ^(١٣).

-
- (١) اللَّيْنُ . الطوبى قل لإدخاله النار . انظر . (الوسيط مادة : لى) .
(٢) التسنيم : أن يكون على هيئة سنام الإبل (أى مرتفع عن سطح الأرض شيئاً يسيراً) .
انظر . (الوسيط مادة : سم)
وعن سميان التمار قال « رأيت قبر النبي ﷺ مسمماً » رواه البحارى .
(٣) فى (ع) . « حفنات » .
(٤) فعن أبى هريرة - رضى الله عنه - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى حَارَةِ ، ثُمَّ أَتَى
الْمَيِّتَ فَحَتَّى عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ثَلَاثًا » رواه ابن ماجه بإسناد قوى بشواهد
(٥) يحور السير أمامها وخلفها ، وعن يمينها ويسارها ؛ فعن أنس « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ
وَعُمَرَ كَانُوا يَفْشُونَ أَمَامَ الْحَاذَةِ وَخَلْفَهَا » رواه الطحاوى بسند صحيح ، ولقوله ﷺ . « وَالْمَاشِي
حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا » رواه أبو داود بسند صحيح .
(٦) يحور الزكوب على أن يسير خلفها لقوله ﷺ . « الزَّاكِبُ يَسِيرُ خَلْفَ الْحَنَازَةِ ، وَالْمَاشِي
حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا » رواه أبو داود وسند صحيح .
(٧) « كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يَكْرَهُونَ رَفْعَ الصَّوْتِ عِنْدَ الْحَنَازِ » رواه البيهقى بسند رجاله ثقات .
(٨) لقوله ﷺ . « لَا تُتْبَعَ الْحَنَازَةُ بِصَوْتٍ وَلَا نَارٍ » رواه أبو داود وأحمد ، وله شواهد كثيرة .
(٩) ، (١٠) ، (١١) ، (١٢) لقول جابر - رضى الله عنه - : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ
يَجْصَصَ الْقَبْرُ ، وَأَنْ يَقْعَدَ عَلَيْهِ ، وَأَنْ يُنْبَى عَلَيْهِ ، أَوْ يُزَادَ عَلَيْهِ أَوْ يَكْتَبَ عَلَيْهِ » رواه مسلم والنسائى
والبيهقى . والتجصيص . الطلى والتمحير بالأسمت والزمل وغيره .
وقوله ﷺ « سَوُّوا قُبُورَكُمْ بِالْأَرْضِ » رواه مسلم . وغير ذلك من الأحاديث .
(١٣) لِأَنَّ حُصُورَ الْمَقَارِ يَطْلُبُ التَّدْبِيرَ لِقَوْلِهِ ﷺ . « فَرُوزُهَا فَإِنَّهَا تُدَكَّرُكُمْ الْآخِرَةَ » رواه
مسلم وأبو داود .

الطَّهَّارَات

وَأَقْسَامُ الطَّهَّارَةِ ^(١) لِلصَّلَاةِ أَرْبَعَةٌ :

غُسْلٌ ، وَضُوءٌ ، وَتَيَمُّمٌ ، وَإِزَالَةُ نَجَسٍ .

فَالغُسْلُ لجميع الجَسَدِ ، وأقسامه ثلاثة : فرضٌ ، وسُنَّةٌ ، (وَفَضِيلَةٌ مُسْتَحَبَّةٌ) .

فَفُرُوضُهُ ^(٢) ، سِتَّةٌ أَغْسَالٍ :

الغُسْلُ لِإِنزَالِ الْمَاءِ الدَّافِقِ ^(٣) لِلدَّةِ الْمُتَعَادَةِ كَيْفَ كَانَ ، أَوْ لِمُعِيبِ الْحَشَفَةِ ^(٤) فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ مِمَّنْ كَانَ ، وَلَا تَقْطَاعَ دَمِ الْحَيْضِ ^(٥) ، وَلَوْلَادَةِ النَّفْسَاءِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مَعَ الْوَلَدِ دَمٌ ، وَلَا نَقْطَاعَ دَمِهَا إِنْ خَرَجَ مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ

(١) الطَّهَّارَةُ : (لغة الطَّافَةِ) .

وَشَرْعاً : لِإِرَالَةِ الْأَحْدَاثِ وَالْأَحَاثِ (الْمَادِيَةِ وَالْمَعْنَوِيَةِ) ، وَهِيَ وَاحِدَةٌ بِالْكَتَابِ وَالشُّنَّةِ ، لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ٠ ﴿ ... وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ... ﴾ [الْمَائِدَةُ / ٦] ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ . « لَا تُقْتَلُ صَلَاةٌ بِعَبْرٍ طَهُورٍ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

(٢) فِي (ع) ٠ « مَفْرُوضَةٌ » ، وَمَعَاهُ أَنَّهُ يَحِبُّ فِي سِتَّةِ مَوَاصِعٍ .

(٣) الْمَاءُ الدَّافِقُ . هُوَ الْمَاءُ سِوَاءِ كَانَ مِنْ رِجْلِ أَوْ امْرَأَةٍ يَقْطَعُ أَوْ سَاماً لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ -

﴿ ... وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا . ﴾ [الْمَائِدَةُ / ٦] .

(٤) الْحَشَفَةُ مَوْصِعُ الْخِتَانِ عِنْدَ الرَّجُلِ (مَقْدَمَةُ الْقَصِيبِ) . (الْلسَانُ مَادَّةُ حَشَفٍ) ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا تَجَاوَرَ (التَّقَى) بِالْخِتَانِ الْخِتَانُ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، أَمَّا إِيْتِيَانُ الدُّبُرِ فَهُوَ حَرَامٌ لِقَوْلِهِ ﷺ . « مَنْ أَتَى حَائِضًا ، أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا أَوْ كَاهِنًا ، فَقَدْ كَمَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ .

(٥) لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - . ﴿ ... وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ .. ﴾ [الْبَقَرَةُ / ٢٢٢]

دم^(١)، وغسل الكافر يُسْلِم^(٢)، وهذه الأحداث هي موجبات الغُسل ومُفْسِدَاتُهُ^(٣).

وَالشَّئْنَةُ^(٤) سِتَّةُ أَغْسَالٍ :

الغُسل للجمُعة^(٥)، والإِحرام^(٦)، ولدخول مَكَّة^(٧)، والعيدين^(٨)، وغُسل المَيِّت^(٩).

وَالْمُسْتَحَبُّ سِتَّةُ أَغْسَالٍ :

للقُوف بِعَرَفَةَ^(١٠)، والمُزْدَلِفَةَ^(١١)، والطَّوَاف بالبيت^(١٢)،

(١) والنَّعاس كالخِض بإجماع الصحابة ؛ فإن ولدت ولم يُزِ الدم قيل : عليها الغُسل ، وقيل : لا غُسل عليها ، ولم يَرِدْ نص فى ذلك .

(٢) « لأمره ﷺ ثَمَامَةُ الْحَنَمَى بِالْأَغْتِسَالِ حِينَ أَسْلَمَ » متفق عليه .

(٣) أى إذا حَدَثَ مِهَا شَيْءٌ لِلْإِنْسَانِ الطَّاهِرِ أَفْسَدَتْ طُهْرَهُ ، وَزَادَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ الْمَوْتَ ، أَيْ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ وَجِبَ غُسْلُهُ لِأَمْرِه ﷺ بِتَعْسِيلِ رَيْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَقَالَ . « اعْسَلْنَهَا ثَلَاثًا ، ... » متفق عليه .

(٤) أى يَسْنُ لِسِتَّةِ مَوَاصِعَ .

(٥) لقوله ﷺ : « غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ » متفق عليه ، وَقَدْ ذَهَبَ حَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى وَجُوبِهِ .

(٦) كَانَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَغْتَسِلُ لِلْإِحْرَامِ رَوَاهُ مَالِكٌ .

(٧) كَانَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - لَا يَقْدَمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذَى طَوًى حَتَّى يَصْبَحَ وَيَغْتَسِلَ ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا ، وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ » متفق عليه .

(٨) اسْتَحَبَّهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَلَمْ يَأْتِ فِيهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

(٩) وَقِيلَ . وَاجِبٌ ، وَانْظُرْ (٣) .

(١٠) لَمَّا رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ : « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ يُغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُخْرِمَ ، وَلَدَخُلُوهُ مَكَّةَ وَلَوْ قُوفَهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ » .

(١١) ، (١٢) سَيَأْتِي تَوْضِيحُهُ فِى الْحَجِّ .

والسَّعْيُ^(١)، ولمن غَسَلَ مِيتًا^(٢)، وللمُسْتَحَاضَةِ إذا انقطع دمها^(٣).

وَالْغُسْلُ الْوَاجِبُ يَجِبُ بِعَشْرَةِ شُرُوطٍ :

الْبُلُوغُ ، والعَقْلُ ، والإِسْلَامُ ، أو بُلُوغُ الدَّعْوَةِ^(٤)، ودخول وقت صلاة فرض ، أو تذكرها^(٥)، وكون المكلف ذاكراً غير سَاهٍ ، ولا غافِلٍ ، ولا نائم^(٦) [وعدم الإكراه]^(٧)، وارتفاع دم الحيض والنِّفَاسِ^(٨)، والقدرة على الغُسل^(٩)، وثُبُوتُ حُكْمِ الْحَدَثِ الْمَوْجِبِ لَهُ^(١٠)، ووجوده من الماء المطلق ما يكفيه^(١١)، وهو مشتمل على فرائض وشُنن وفضائل .

فَفَرَائِضُهُ سِتٌّ :

النِّيَّةُ أَوَّلُهُ أَوْ عِنْدَ التَّلَاسُّ بِهِ^(١٢)، وَاسْتِصْحَابُ حُكْمِهَا فِي جَمِيعِهِ ، وَعَمُومُ الْجَسَدِ بِالْغُسْلِ^(١٣)، وَإِمْرَارُ الْيَدِ مَعَهُ أَوْ مَا يَقُومُ

(١) سَيَّئِي تَوْضِيحِهِ فِي الْحَجِّ .

(٢) لما أحرجه الدارقطني والخطيب عن عمر - رضى الله عنه - قال : « كُنَّا نَغْسِلُ الْمَيِّتَ قِمًّا مِنْ يَغْتَسِلُ ، وَمِثْلًا مِنْ لَا يَغْتَسِلُ » سنده صحيح .

(٣) وهذا لا ينقص من طهارتها ، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ : « أَمَرَهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ » رواه مسلم .

(٤) انظر ذلك في : الصلاة . (٥) لأنه لا يتم الواجب إلَّا بما هو واجب .

(٦) لأنَّ النَّاسِيَّ ، وَالْغَافِلَ ، وَالتَّائِمَ عَنِ الْحَنَابَةِ فِي عُذْرِ شَرَعِي ، وَكَذَلِكَ الْمَكْرَهَ .

(٧) في (ع) ٠ لا توحيد هذه العبارة .

(٨) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - . ﴿ ... وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ... ﴾ [البقرة / ٢٢٢] .

(٩) والقدرة من حيث الوسيلة ، وهى الماء ، والفعل .

(١٠) لأنه لا يجب إلَّا بثبوت وقوعه .

(١١) والماء المطلق الطَّاهِرُ فِي نَفْسِهِ الْمُطَهِّرُ لغيره ، فإن لم يتيسر لديه يتيمم لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - :

﴿ ... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ... ﴾ [النساء / ٤٣] .

(١٢) وهى عزم القلب على زُفْعِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ بِالِاغْتِسَالِ ، فَمَنْ اعْتَسَلَ وَهُوَ مُجِبٌّ مِنْ أَحَلِّ تَرْطِيبِ الْجَسَدِ أَوْ التَّنْظِيفِ لَمْ يَرْفَعْ الْحَدَثَ .

(١٣) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... حَتَّى تَغْتَسِلُوا ... ﴾ [النساء / ٤٣] ، والغسل تعميم

الحسد بالماء ، لفعله ﷺ ذلك متفق عليه .

مَقَامُ الْيَدِ^(١) ، وَكَوْنُ ذَلِكَ بِالْمَاءِ الْمَطْلُوقِ^(٢) ، وَالْمَوَالَاةُ مَعَ الذِّكْرِ^(٣) .

وَسُنْنُهُ سِتٌّ :

الْمَضْمُضَةُ ، وَالِاسْتِنْشَاقُ ، وَالِاسْتِثَارُ^(٤) ، وَمَسْحُ دَاخِلِ الْأُذُنَيْنِ ، وَتَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ ، وَقِيلَ : فَرَضُ^(٥) ، وَتَخْلِيلِ شَعْرِ رَأْسِهِ^(٦) ، وَقِيلَ : فَضِيلَةٌ .

وَفَضَائِلُهُ سِتٌّ :

التَّسْمِيَةُ فِي أَوَّلِهِ ، ثُمَّ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ ، وَإِنْ كَانَتَا طَاهِرَتَيْنِ ، ثُمَّ غَسْلُ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ أَدَى ، ثُمَّ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ ، ثُمَّ الْغُرْفُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا ، وَالْبَدَايَةُ بِالْيَمَانِ^(٧) ، وَقَدْ عُذَّ بَعْضُ هَذِهِ فِي السُّنَنِ^(٨) .

وَمَكْرُوهَاتُهُ سِتٌّ :

التَّنَكُّيسُ فِي عَمَلِهِ^(٩) ، وَالْإِكْتَارُ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ فِيهِ^(١٠) ، وَتَكَرُّارُ الْمَغْسُولِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ إِذَا أَكْمَلَ^(١١) ، وَالتَّطَهُّرُ بِأَدَى الْعَوْرَةِ فِي الصَّحْرَاءِ

(١) وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالذِّكْرِ وَجَعَلَهُ الْمَالِكِيُّ مِنَ الْفَرَائِضِ ، « وَهُوَ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ حِبَّانَ .

(٢) تَقْدِمُ فِي التَّعْلِيقِ رَقْمَ ١١ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ

(٣) وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيِّ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْفَرَائِضِ ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ « وَاحِدٌ » وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ « اثْنَيْنِ » وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ « ثَلَاثَةٌ » ، ثُمَّ تَقْدِمُ رَاجِعَ ذَلِكَ فِي الْفَقْهِ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ .

(٤) وَقَدْ جَعَلَ الْأَخَنَافُ الْمَضْمُضَةَ ، وَالِاسْتِنْشَاقَ ، وَالِاسْتِثَارَ مِنْ فَرَائِضِ الْعَسَلِ ، وَجَعَلَهُ الْحَنَابِلَةُ مِنْ فُرُوضِ تَعْمِيمِ الْحَسَدِ .

(٥) لِأَنَّهُ مِنْ عَمُومِ الْحَسَدِ . (٦) وَقَدْ جَعَلَهُ الْمَالِكِيُّ مِنَ الْفَرَائِضِ .

(٧) وَهَذَا مَحْمَلُ حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - الَّذِي رَوَاهُ الْحَارِثِيُّ وَمُسْلِمٌ .

(٨) وَانْظُرْ اخْتِلَافَ الْمَذَاهِبِ فِي : الْفَقْهِ عَلَى الْمَذَاهِبِ (١١١/١)

(٩) التَّنَكُّيسُ : هُوَ الْقَلْبُ فِيهِ ، أَيْ جَعَلَ أَوَّلَ الْغُسْلِ آخِرَهُ وَالْعَكْسَ .

(١٠) إِذَا اعْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَاعٍ ، ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ (حَفَنَاتٍ) .

(١١) وَهُوَ مِنْ قِيلِ الْإِسْرَافِ .

حيث لا يراه الناس ، والاغتسال في الخلاء^(١) ، والكلام بغير ذكر الله — عَزَّ وَجَلَّ — ، وأثناءه^(٢) .

وَالْوُضُوءُ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ :

فَرْضٌ ، وَسُنَّةٌ ، وَفَضِيلَةٌ ، وَمُبَاحٌ ، وَمَنْعٌ .

فَمَقْرُوضُهُ خَمْسٌ :

لصَلَاةِ الْفَرَائِضِ الْخَمْسِ ، وَلِلْمُحَدِّثِ ، وَلِلْجُمُعَةِ^(٣) ، وَلِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ^(٤) ، وَلِطَوَافِ الْإِفَاضَةِ^(٥) ، وَلِلإِمَامِ لِحُطْبَةِ الْجُمُعَةِ ، وَقِيلَ : هُوَ فِيهَا مُسْتَحَبٌّ^(٦) .

وَمَسْنُونُهُ خَمْسٌ :

الْوُضُوءُ لِسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وَلِلطَّوَافِ مَا عَدَا الْفَرَائِضَ ، وَطَوَافِ الْإِفَاضَةِ^(٧) ، وَالْوُضُوءُ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ^(٨) ، وَوُضُوءُ الْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَطْعَمَ^(٩) ، وَتَجْدِيدُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الْخَمْسِ ، وَقِيلَ فِي هَذَا : إِنَّهُ فَضِيلَةٌ^(١٠) .

(١) لقول ميمونة : « وضعت للنبي ﷺ ماء وسترته فاغتسل » متفق عليه ، وقوله ﷺ : « إن الله عزَّ وجلَّ يحیی ستر یحث الحیاء ، فإذا اغتسل أحدکم فلیستتر » رواه أبو داود .

(٢) ولم يرد شيء صحيح يهي عن الكلام المباح كالوضوء ،

(٣) لقوله ﷺ : « لا تقل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » رواه البخاري

(٤) وذلك لأنها تدخل في عموم الصلاة .

(٥) لقوله ﷺ : « الطواف صلاة » رواه الترمذي والحاكم وابن السكن .

(٦) لفعل النبي ﷺ ولكنها ذكر من الواجبات ، وقد ذهب جماعة إلى كون الوضوء مستحباً ، فإذا نقض أكمل الإمام الحطبة ثم توضأ للصلاة .

(٧) والوضوء لكل صلاة فرض لقوله ﷺ : « لا يقل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » رواه أبو داود . فلا تصح صلاة بعيره ، وكذلك الطواف بأنواعه لقوله ﷺ : « الطواف صلاة » رواه الترمذي والحاكم وابن السكن وابن حزيمة .

(٨) لقوله — عَزَّ وَجَلَّ — : ﴿ لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة / ٧٩] .

(٩) لما رواه أحمد والترمذي وصححه . « أن النبي ﷺ رخص للجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أن يتوضأ وضوءه للصلاة » .

(١٠) وهو من المضائل . « لأن النبي ﷺ صلى الصلوات الخمس يوم الفتح بوضوء واحد » رواه مسلم .

وَفَضَائِلُهُ خَمْسٌ :

الوضوء للثوم^(١) ، ولقراءة القرآن ظاهراً ، وللدُّعاء والمناجاة ، واستماع حديث رسول الله ﷺ^(٢) ، وللمُستنكح^(٣) ، وللشَّلَس^(٤) لكلِّ صلاة ، ولجميع أعمال الحج^(٥) .

وَمُبَاحُهُ وَضُوءَانِ :

للدُّخُولِ عَلَى الأمير ، وَرُكُوبِ الْبَحْرِ وَشِبْهِهِ مِنَ الْخَوَافِ ، وَلِيَكُونَ الْمَرْءُ عَلَى طَهَارَةٍ لَا يَرِيدُ بِهَا صَلَاةً ؛ وَقَدْ يُقَالُ فِي هَذَا كُلُّهُ : إِنَّهُ مِنَ الْفَضَائِلِ الْمُسْتَحَبَّاتِ^(٦) .

وَمَمْنُوغُهُ وَضُوءَانِ :

تَجْدِيدُهُ قَبْلَ صَلَاةٍ فَرَضَ بِهِ ، وَفَعَلَهُ لغير مَا شَرَعَ لَهُ أَوْ أُبِيحَ^(٧) .

وَشُرُوطُ وَجُوبِهِ عَشْرَةٌ :

وهي المَذْكُورَةُ فِي شُرُوطِ مَفْرُوضِ الْغُسْلِ ، إِلَّا أَنَّكَ تَقُولُ : وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْوُضُوءِ .

وَأَحْكَامُهُ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى :

فَرَائِضَ ، وَشُنِينَ ، وَفَضَائِلَ .

(١) لقوله ﷺ : « إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ » رواه البخارى .

(٢) لعموم قول النسي ﷺ . « إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْ أَنْ أُرَدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى الطَّهَارَةِ » رواه أبو داود وأحمد وإس ماجه .

(٣) المستنكح : أى الذى يريد الجماع ، وقيل : الذى يغلب عليه اليوم عند جلوسه وهذا من الأمراض .

(٤) صاحب الشَّلَس : هو من لا ينقطع فى غالب وقته بوله أو ريحه .

(٥) انظر . التعليق رقم (٢) .

(٦) ، (٧) ويستحب الوضوء لكل شيء أو بعد الحدث .

فَمَقْرُوضَاتُهُ عَشْرٌ :

الثَّيِّبَةُ عِنْدَ التَّلْبَسِ بِهِ ^(١) ، وَاسْتَصْحَابُ حُكْمِهَا ، وَغَسَلَ الْوَجْهَ كُلَّهُ ،
وَوَسَلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ، وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِهَا ، وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ ،
وَوَسَلَ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَفَعَلَ ذَلِكَ بِالمَاءِ الْمَطْلُوقِ ، وَنَقَلَهُ إِلَى كُلِّ
عُضْوٍ ، وَإِقْرَارُ الْيَدِ مَعَ صَبِّ الْمَاءِ ، وَالمَوَالَاةُ مَعَ الذِّكْرِ ^(٢) .

وَمَسْنُونَاتُهُ عَشْرٌ :

غَسَلَ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهَا الْإِنَاءَ ، وَالمَضْمَضَةُ ، وَالاسْتِشْقَاقُ ،
وَالاسْتِنْشَارُ ، وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ ، وَتَجْدِيدُ الْمَاءِ لَهَا ، وَالاِقْتِصَارُ عَلَى مَسْحَةِ
وَاحِدَةٍ فِي الرَّأْسِ ، وَرَدُّ الْيَدَيْنِ فِيهَا ، فَيَمَرُّ بِيَدَيْهِ مِنَ الْمَقْدَمِ إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ
يَرْجِعُ إِلَى مَقْدَمِ رَأْسِهِ ، وَالتَّرْتِيبُ ^(٣) ، وَغَسَلَ الْبَيَاضَ الَّذِي بَيْنَ الصَّدْغِ
وَالْأُذُنِ ، وَقِيلَ : فَرَضَ ، وَقِيلَ : لَا يُغْسَلُ ^(٤) .

وَفَضَائِلُهُ عَشْرٌ :

السَّوَاكُ قَبْلَهُ ^(٥) ، وَالتَّسْمِيَةُ أَوَّلَهُ ^(٦) ، وَتَكَرَّارُهُ إِلَى الثَّلَاثِ ، وَالمَبَالِغَةُ فِي
الاسْتِشْقَاقِ لغيرِ الصَّبَائِمِ ، وَالبِدَاةُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ بِمَقْدَمِهِ ، وَالتَّيَامُنُ فِيهِ ،

(١) انظر : إلى الكلام عن النية في المباحث السابقة .

(٢) وذلك لقوله - عَزَّوَجَلَّ - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ... ﴾ [المائدة / ٦] .

(٣) لفعله ﷺ ذلك

(٤) هذا الجزء من الوجه ويجب غسله ، لأنَّ الوجه من تسطيط الجبهة إلى أسفل اللحيين طولاً ،
ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضاً .

(٥) من أحل التطهير ، ويجوز قبله ، وعده ، وبعده ؛ لقوله ﷺ : « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي
لَأَمَرْتُهُمُ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » رواه مالك .

(٦) لقول أبي هريرة - رضى الله عنه - : « لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ » مرفوعاً ،
وله شواهد . وانظر . السيل الحرار (١ / ٧٦) ، وقام المنة (ص ٨٩) . .

والتقلُّل من صَبِّ الماء ، وجعل الإناء على يمينه^(١) ، وذكر الله تعالى
أثناءه^(٢) ، وتخليل أصابع رجليه^(٣) .
وَمَكْرُوهَاتُهُ عَشْرٌ :

الإكثار من صَبِّ الماء فيه ، والزيادة على الثلاث في مغشوله ، وعلى
الواحدة في ممسوحه^(٤) ، والوضوء في الخلَاء^(٥) ، والكلام فيه بغير ذِكْرِ
الله — عَزَّ وَجَلَّ —^(٦) ، والاقتصار على مرة لغير العالم^(٧) ، وتخليل
اللحية^(٨) ، والوضوء بماء قد توضىء به^(٩) ، والوضوء من إناء وَلَغ فيه
كلب^(١٠) ، والوضوء من الماء المشمس^(١١) ، والوضوء من أواني الذهب
والفضة ، وقيل في هذا : حرام^(١٢) .

(١) لفعله ﷺ ذلك .

(٢) ولم يصح حديث في ذلك .

(٣) لقول شدداد . « رأيت رسول الله ﷺ يحلل أصابع رجليه بخنصره » رواه الخمسة
إلا أحمد .

(٤) لأن السبي ﷺ بهى عن الإسراف ، وتوضأ بماء (حفة) رواه الترمذى ، وقال ﷺ : بعد
الثالثة : « من راد فقد أساء وطم » رواه السائى وأحمد وابن ماجة .

(٥) للخوف من تطاير الحاسة

(٦) ويحور الكلام ما لم يكن فيه معصية ، ولم يثبت ما ينهى عن ذلك .

(٧) والاقتصار على واحدة حائز للعالم ولغيره لفعله ﷺ ذلك رواه مسلم .

(٨) وتحليل اللحية من السن : « فكان ﷺ يخلل اللحية » رواه الترمذى وصححه .

(٩) وهو جائز ليس فيه كراهة : « لمسحه ﷺ رأسه من فضل ماء كان بيده » رواه أحمد
وأبو داود .

(١٠) وذلك لجاسة الإناء .

(١١) وهو الماء الذى وُضِع في الشمس حتى اكتسب حرارتها ، وهو طاهر لاشيء فيه .

(١٢) وهو حرام مع صِحَّة الوضوء لقوله ﷺ : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة » رواه
البخارى ، والوضوء قياساً ، وربما أشد في النهى .

وَمَوْجِبَاتُهُ خَمْسَةٌ أَنْوَاعٌ :

الأَوَّلُ^(١) : ما يخرج من المحرّحين ، من غائط ، أو بَوَل ، أو ودى ، أو مذى ، أو ريح على الوجه المعتاد ، لا على وجه المرض كالسلس والمشتكح ، ولا على الدور ، كالخصي والدود إذا خرج جافاً^(٢) .

وأما المَنِيّ وَدَمِ الخِيضِ والثَّفَاسِ فيوجبان أعم في الوضوء وهو الغُسل .
الثَّانِي : زَوَالُ الْعَقْلِ ، بِشُكْرِ أو إِعْمَاءٍ أو جنونٍ أو نومٍ^(٣) .

الثَّالِثُ : اللَّمسُ للذة مِنِ النِّسَاءِ والرِّجَالِ ، بِالْقُبْلَةِ ، أو الجَسَةِ ، أو لمس الغُلَمَانِ ، أو فروج سائر الحيوان مثل ذلك^(٤) .

وأما مغيب الحَشَفَةِ فهو موجب لأعم من الوضوء ، وهو الغُسل .
الرَّابِعُ : مَسُّ الرَّجْلِ ذَكَرَ نفسه يباطن كَفِّهِ ، أو للذة بغيره ، واحتِلِفَ في لمس المرأة فرجها لغير لذة^(٥) .

الخَامِسُ : الردة عن الإسلام^(٦) .

وَمُفْسِدَاتُهُ خَمْسَةٌ أَنْوَاعٌ :

طَرُوءُ حَدَثٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحْدَاثِ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَيْهِ ، أَوْ عَدَمُ النَّيَّةِ

(١) هذا الرقم لا يوحد في (ح) وباقي الأرقام موحدة .

(٢) لقوله ﷺ : « لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » رواه البخاري ، ، أما مرض السلس ، أو المشتكح (الذي يعتره الشك) فيتوضأ لكل صلاة قياساً على المستحاضة ، أما إذا حرح شئ نادر من الدود والخصي فقد وح عليه الوضوء ، وأما الودي ، والمدي ، فقال فيه السي ﷺ « فِيهِ الْوُضُوءُ » متفق عليه .

(٣) وهو اتصاف العلماء .

(٤) وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة بشروط ، وحالف ذلك الأحاف ، راحه في الفقه على المذاهب .

(٥) والدي ميل إليه للتوفيق بين الحديثين : « إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكُمْ » ، و « مِنْ مَسِّ ذَكَرِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ » ، أن اللمس لشهوة ينقص الوضوء ، أما من لمس دون قصد فلا شئ عليه ، وبه قال الألباني في تمام المنة (ص ١٠٣) .

(٦) لأنه أصبح كافراً ، ولورجح وجب عليه الغُسل .

أَوَّلُهُ ، وقطعها عمداً أثناءه^(١) ، أو فعله بغير ماء مُطلق^(٢) ، أو ترك فرض من فرائضه المتقدمة عمداً ، أو ترك المبادرة إلى ما نسيه من فرائضه ، أو إلى تطهير ماستره قبل عن مباشرة الطُّهر ساتر لغُدر كالجائز تسقُط ، أو لرخصة كالخفّ ينزع ، بعد المَسح عليها^(٣) .

وَأَمَّا التَّيَمُّمُ فَهُوَ بَدَلٌ مِنَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ عِنْدَ تَعَذُّرِهِمَا :

وَشُرُوطُ وَجُوبِهِ : وجوبُ الوُضُوءِ ، والغُسل المتقدمة العشرة ، إلَّا أنَّكَ تقول مكان وجود الماء : « عدم الماء ، أو عدم القُدرة على استعماله ، وتزيد شرطاً حادى عشر ، وهو وجود ما به يفعل ذلك وهو الصَّعيد^(٤) ، وثانى عشر ، وهو دخوله وقت صلاة أو تعين قضائها » .

وَفَرَائِضُهُ ثَمَانِيَةٌ :

طلبُ الماء قبله ، والثَّيَّةُ أَوَّلُهُ ، والضَّرْبَةُ الواحدة ، وكونها على صَّعيد طاهر ، وعموم الوجه بالمسح ، ومسح اليدين إلى الكوعَيْنِ ، والمُؤَالاة^(٥) ، وفعل ذلك بعد دخول الوقت .

وَسُنَنُهُ أَرْبَعٌ :

الترتيب بتقديم مسح الوجه ، وتجديد الضَّرْبَةِ لليدين ، ومسحُهما إلى

(١) لقوله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » متفق عليه ، وقطعها بغيرها ، كمن أراد الإفطار وهو صائم .

(٢) ويجوز بالماء المستعمل لطهارته لمن أراد .

(٣) أى أنه كان قد مسح على الجبيرة ، ثم قام بعد ذلك بفكها ، وكذلك الخف .

(٤) فإن لم يجد ماءً وصعيداً (للتيمم) وفقد الطهورين ، صَلَّى بأية حالة .

(٥) وأصبح ما ورد فى ذلك حديث عمار عندما قال له النبى ﷺ : « أَنَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا ، وَصَرَبَ يَكْفِيهِ الْأَرْضُ وَتَكْفُخُ فِيهِمَا ، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيَهُ » متفق عليه .

الْمِرْقَقَيْنِ ، وَتَقْل مَا تَعْلَقُ بِهِمَا مِنَ الْعُبَارِ إِلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ ^(١) .

وَفَصَائِلُهُ أَرْبَعٌ :

الْتِّيمُّ عَلَى تُرَابٍ غَيْرِ مَنْقُولٍ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَالتَّيَأُّمُ فِي مَسْحِ يَدَيْهِ ،
وَالْتَّسْمِيَةُ أَوَّلُ التِّيمِّ ، وَإِمْرَازُ الْيُسْرَى عَلَى الْيُمْنَى مِنْ فَوْقِ الْكَفِّ إِلَى الْمِرْفَقِ ،
ثُمَّ مِنْ بَاطِنِ الْمِرْفَقِ إِلَى الْكُوعِ ، ثُمَّ يُجَرُّ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى كَذَلِكَ ^(٢) .

وَمَكْرُوهَاتُهُ أَرْبَعٌ :

الْتِّيمُّ عَلَى غَيْرِ التُّرَابِ مِنْ جَمِيعِ أَجْنَاسِ الْأَرْضِ مَعَ وَجُودِ التُّرَابِ ،
وَالْتِّيمُّ عَلَى مَا هُوَ سَرَفٌ لِكُلِّ حَالٍ ، كَنْقَارِ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ وَأَخْجَارِ
الْيَوَاقِيتِ ، وَالتِّيمُّ عَلَى الْمِلْحِ وَإِنْ كَانَ مَعْدِنِيًّا ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدَةِ فِيهِ ^(٣) .

وَمُفْسِدَاتُهُ أَرْبَعَةٌ :

الْحَدَثُ بَعْدَهُ ، أَوْ وَجُودُ الْمَاءِ بَعْدَ فَعْلِهِ ، أَوْ إِمْكَانُ اسْتِعْمَالِ الطَّهَّارَةِ
بِالْمَاءِ لِمَنْ كَانَ عَجَزَ عَنْهَا لَخَوْفٍ أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ بِهِ قَبْلَ
فَرِيضَةٍ ، فَذَلِكَ يُفْسِدُهُ لِأَدَاءِ فَرِيضَةٍ أُخْرَى ، وَلَا بَأْسَ بِمَوَالَةِ التَّنَقُّلِ بِهِ ،
أَوْ بَعْدَ الْفَرْضِ ^(٤) .

وَأَمَّا إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ فَأَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٌ :

نَضْجٌ ^(٥) ، وَمَسْحٌ ، وَغَسْلٌ ، وَاسْتِجْمَارٌ ^(٦) .

(١) ، (٢) والصُّبُوبُ مَا تَقْدُمُ وَهُوَ صَرِيَّةٌ وَاحِدَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ .

(٣) وَهُوَ يَحُورُ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ نَجَسِ الْأَرْضِ وَصَعِدَ وَظَهَرَ عَلَى سَطْحِ الْأَرْضِ ، وَيَكُونُ
كَمَا ذَكَرْنَا .

(٤) وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يُفْسِدِ التِّيمُّ بِنَوَاقِضِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ (الْوَضُوءِ) .

(٥) النَّضْجُ : الرِّش . انْظُرْ : (الْوَسِيطُ مَادَّةٌ : رِش) .

(٦) الْاسْتِجْمَارُ : مَسْحُ مَحَلِّ الْبَوْلِ وَالْعَائِطِ بِالْحِمَارِ . انْظُرْ : الْقَامُوسُ الْفَقْهِيُّ (ص ٦٥)

والمزال النجاسة عنه ثلاثة أشياء : جسد المصلي ، أو ما هو حamil له من لباس ، وخُفّ ، وسيف ، وشبهه ، أو ما هو مُصلّ عليه من أرض أو غيرها .

فالنُّضح يَخْتَصُّ بكلِّ ما شك فيه ولم تتحقّق نجاسته من جميع ذلك ، إلاّ الجسد ، فقليل : يُنْبَضَح ، وقيل : يُغْسَل بخلاف غيره .

وَأَمَّا الْمَسْحُ فَيَخْتَصُّ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاء :

بالدّم عن السيف لصقاليته^(١) ، ولأنّ الغسل يُفسدّه ، وبأسفل الخُفّ والتغلّ بما داسه من أزوات الدّواب وأبوالها ، فإنّ ذلكّه بالأرض يكفيه^(٢) ، وبسحب المرأة ذيلها على أرض نجسة ، فإنّ سحبها بعد ذلك له على أرض طاهرة يطهره ، واختلف إذا تيقنت النجاسة أوّلاً : هل يطهرها ذلك أم لا ؟^(٣)

وَأَمَّا الْغُسْلُ :

فلكلّ نجاسة تُثَبَّتْ سوى ما ذكرناه ، فإنّ أمكن المصلي طرح هذا النّجس عنه أو بعده منه ، وإلاّ تَعَيَّن عليه فيه رمضان :

الأوّل : إزالة غينه بالعرك^(٤) ، وموالة الصّبّ ، حتى لا يبقى له طعم ، ولا لَوْنٌ ، ولا رائحةٌ ، إلاّ أن تكون النجاسة لها صبغ أو قوّة رائحة لا يُذهبها ذلك ، فيعفى عن أثر لونها وريحها^(٥) .

(١) صقالته : أى جلالة ، (الوسيط مادة : صقل) .

(٢) لقوله ﷺ : « إذا وطئ أحدكم بتغله الأذى فإن الثراب له طهور » رواه أبو داود

(٣) لقوله ﷺ : « إذا مرّت المرأة على المكان القذر ، ثمّ مرّت على المكان الطيب فإنّ ذلك

طهور » رواه أحمد سواء تيقنت أو لم تيقن ، فإن الأرض طهور لثوبها .

(٤) العرك : أى الحك والدلك لإزالة ماهية النجاسة وداتها . انظر : (الوسيط مادة : عرك) .

(٥) وذلك عند طريق انمصال الماء الطاهر المطهر دون أن يتغير .

الثَّانِي : إِزَالَةُ حَكْمِهِ ، وَذَلِكَ أَنْ يَغْسِلَهُ بِالْمَاءِ الْمُطَهَّرِ دُونَ غَيْرِهِ ^(١) .

وَأَمَّا الِاسْتِجْمَارُ :

فِيخْتَصُّ بِالْمَخْرُجِينَ لِإِزَالَةِ بَقَايَا مَا خَرَجَ مِنْهُمَا عَنْهُمَا ، لَا مِنْ طَارِيءٍ عَلَيْهِمَا ، بِالْأَحْجَارِ ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا ، وَإِزَالَةُ ذَلِكَ بِالْمَاءِ أَفْضَلُ ^(٢) .

وَصِفَاتُ الْمُسْتَجْمَرِ بِهِ ثَمَانٌ :

أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا ^(٣) ، جَامِدًا ^(٤) ، مُتَفَصِّلًا ^(٥) ، مُنْقِيًا ^(٦) ، لَيْسَ بِسَرِفٍ ^(٧) ، وَلَا مَطْعُومٍ ^(٨) ، وَلَا ذِي حُزْمَةٍ ^(٩) ، وَلَا فِيهِ حَقٌّ لِلْغَيْرِ ^(١٠) .

وَسُنُّنُ إِزَالَةِ هَذِهِ النَّجَاسَةِ مِنَ الْمَخْرُجِينَ خَمْسٌ :

اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ فَهُوَ أَطْيَبُ ^(١١) ، وَكَوْنُ الْأَحْجَارِ وَتَرَأْ ثَلَاثًا فَمَا رَادَّ ^(١٢) ، وَمُبَاشَرَةُ ذَلِكَ بِالشُّمَالِ ^(١٣) ، وَأَنْ لَا يَسْتَنْجِيَ بِمَا نَهَى عَنْهُ ، لَا بِرَوْثَةٍ

(١) وَيَتَحَقَّقُ بَعْدَ رَوَالِ عَيْنِ الْحَاسَةِ ، وَدَهَبِ الْمَالِكِيَةِ إِلَى أَنْ مَحَلَّ الْحَاسَةِ بِغَسْلِهِ بِالْمَاءِ الطَّهْوَرِ وَلَوْ مَرَّةً إِذَا انْفَصَلَ الْمَاءُ عَنِ الْمَحَلِّ طَاهِرًا .

(٢) وَلَا أَفْضَلِيَّةَ لِدَلِّكَ ، لِأَنَّ الِاسْتِحْوَاءَ وَرَدَتْ بِهِ أَحَادِيثُ ثَانِيَّةٌ ، وَكَذَلِكَ الِاسْتِجْمَارُ وَكِلَاهُمَا مُسَاحٌ وَلَا أَفْضَلِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

(٣) فَلَا يَحُورُ نَجِسٌ .

(٤) فَلَا يَكُونُ مَائِعًا أَوْ لِينًا ، لِقُلْعِ النَّجَاسَةِ .

(٥) فَلَا يَكُونُ فِي الْحَائِطِ أَوْ الصَّخُورِ .

(٦) فَلَا يَكُونُ نَاسِلِسَ يَبْقَى أَثَرُ النَّجَاسَةِ .

(٧) فَلَا يَكُونُ مِنَ الْأَحْجَارِ الْكَرِيمَةِ إِلَّا إِذَا أُرْغِمَ عَلَى ذَلِكَ .

(٨) لَيْسَ مِمَّا يُؤْكَلُ .

(٩) وَذَلِكَ عِدَدُ اسْتِخْدَامِهِ وَمِنْ الْمُحْتَرَمِ شَرْعًا كَالْخَرِّ وَكُلِّ مَا كَتَبَ فِيهِ عِلْمٌ .

(١٠) لَيْسَ مُلْكًا لِأَحَدٍ أَوْ مَوْقُوفًا لَهُ .

(١١) وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَفْضِيلٌ ، لِأَنَّ الِاسْتِجْمَالَ ثَابِتٌ ، وَالِاسْتِحْوَاءَ ثَابِتٌ كَذَلِكَ .

(١٢) لِقَوْلِهِ ﷺ : « فَلَيْسَتْ طَيِّبٌ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ » رَوَاهُ السَّائِي وَأَبُو دَاوُدَ .

(١٣) لِقَوْلِ سَلْمَانَ : « أَحَلَّ ... نَهَانَا أَنْ نَسْتَجِيَ بِالْيَمِينِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ولا بعزّة ولا عظم ولا جُمُجُمَة^(١) ، والاستبراء من البول بالتر والسلت وما أشبهه^(٢) .

وَأَدَابُهُ وَمُسْتَحَبَّاتُهُ خَمْسٌ :

الجمع بين الأحجار والماء^(٣) ، والبداية بالقُبْل قبل الدُّبَر ، وصبُّ الماء على اليد قبل مباشرتها للنَّجاسة ، ودَلْكُهَا بالأَرْض بعد تمام ذلك لإزالة الرَّائِحَة^(٤) ، وَأَنْ لَا يَسْتَنْجِيَ بالماء على مَوْضِعِ الْحَدَثِ أو مكانٍ صلبٍ نجسٍ ، لئلا يتطايرَ عليه من الغسالة^(٥) .

آدَابُ الْإِحْدَاثِ قَبْلَهُ عِشْرُونَ أَدَبًا :

إبعاده المذهب للغائط في الصَّحراء وحيث تَعَدَّرُ الجدران^(٦) ، بحيث لا يرى له شَخْصٌ ، ولا يسمَعُ له صَوْتُ^(٧) ، والبول بحيث يستتر ويأمن سماع الصَّوْت ، وتخير الدَّمْث واللِّين من الأرض للبول^(٨) ، وَأَنْ لَا يَبُولَ قَائِمًا^(٩) ، ولا يأخذ ذَكَرَهُ لبوله يمينه^(١٠) ، ولا يكشف عَوْرَتَهُ قبل

(١) لقول سلمان : « وَأَنْ لَا يَسْتَجِيَ رَجِيع (روث الهائم) وَلَا عَظْم » رواه مسلم .

(٢) التتر : حده بشدة (الوسيط مادة : تتر) .

السلت . السحب وليس فيه ما يثبت به (الوسيط مادة : سلت) .

(٣) ولا دليل عليه .

(٤) « لَفَعْلُهُ ﷺ » كما قال أنوهريرة - رضى الله عنه - ، ثم مَنَحَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْض » رواه

أنو داود والنسائي والبيهقي .

(٥) وكذلك عند فعل الحدث لقوله ﷺ : « إِذَا نَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْتَدَّ لِنُؤْلِهِ » رواه أحمد وأنو داود

ومعناه صحيح .

(٦) في (ح) . « الحدارات » .

(٧) « لِأَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَارَ ابْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ » رواه أنو داود .

(٨) لقوله ﷺ : « فَلْيَرْتَدَّ (يتحير) لِنُؤْلِهِ » رواه أحمد وأنو داود ومعناه صحيح .

(٩) ويجوز البول من قيام لفعله ﷺ ، والقعود أحب ، كذا قال النووي .

(١٠) لنهييه وقد تقدم (ص ٩٩) .

انتهائه إلى موضع تَبْرُزِه^(١) ، وأن يستتر بما أمكنه من جِدَار ، أو نَبَاتٍ ، أو حجر ، أو رَاحِلَة ، أو ثوبه إن لَمْ يَجِدْ ، وأن لا يستقبل القِبْلَة بِفَرْجِه ، ولا يستديرها في الصَّحراء^(٢) ، وأن لا يَقْعُدَ في مُتَحَدِّثِ النَّاسِ ، ولا في ظِلِّ شَجَرَة ، ولا ظِلِّ جِدَار ، وعلى الطَّرِقات ، أو ضِفَة نَهْر^(٣) ، ولا يبول في المياه الرَّاكدة^(٤) ، أو جحر^(٥) ، أو مَهْوَاةٍ ، أو موضع طُهوره ، وأن لا يستقبل بِفَرْجِه^(٦) ، وأن يُعَدَّ الأحجار والماء عنده^(٧) ، وأن يقبل عند دخوله الخلاء أو عند قُعوده^(٨) : « بِسْمِ اللَّهِ ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْحَيْثِ الْمُخْبِثِ الشَّيْطَانِ^(٩) الرَّجِيمِ » ، وعند الخُرُوجِ أو الفراغ : « غفرانك^(١٠) » ، وأن لا يحدث على حَدَثِهِ ولا يُسَلِّمَ عليه ، ولا يردُّ^(١١) .

والتَّجَاسَّاتُ الْمُتَكَلِّمَةُ عَلَى زَوَالِهَا خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا :

الأوَّلُ : كُلُّ خَارِجٍ مِنَ السَّبِيلَيْنِ مِنْ بَنَى آدَمَ وَمَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الْحَيَوَانِ^(١٢) .

(١) « مكان ﷺ إذا أراد الحاجة تنحي ، ولا يرفع ثيابه حتى يديو من الأرض » رواه البيهقي .

(٢) لقوله ﷺ : « إذا خَلَسَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْرِهَا » رواه مسلم وأحمد .

(٣) لقوله ﷺ : « اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ ، قالوا : وما اللاعنان يا رَسُولَ اللَّهِ ۚ قَالَ : الَّذِي يَتَحَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ طَلْتِهِمْ » رواه مسلم وأحمد .

(٤) لقوله ﷺ : « لَا يَبُولُنْ أَحَدُكُمْ فِي مَسْتَحْمَةٍ » رواه الحمسة .

(٥) لنهيهِ عَنْ ذَلِكَ ، رواه ابن حريمة وابن السكيت .

(٦) وذلك لانقضاء الزَّوَارِ المتطاير من تَوَلَّه .

(٧) وهي أدوات الطهارة . (٨) وذلك في الصحراء .

(٩) رواه الجماعة . (١٠) رواه الجماعة إلا النسائي .

(١١) « لِأَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى السَّيِّدِ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ » رواه الجماعة إلا البخاري .

(١٢) لقوله ﷺ : « تَوَلَّى الْغَلَامُ يَضْحَكُ عَلَيْهِ ، وَتَوَلَّى الْخَارِجَةُ يُغْسَلُ » رواه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي ، ولقوله ﷺ في الزُّوْثِ : « هَذَا رِجْسٌ » رواه البخاري وابن خزيمة .

الثَّانِي : الدِّمَاءُ كُلُّهَا ^(١) ، وما فى معناها ويتولَّد عنها ، من قِيح وَصِيد ^(٢) من حَتَّى أَوْمَيْتَ ، ويُعْفَى عن يسيرها ^(٣) ، واختلف فى يسير دَم الحَيْض منها ^(٤) .

الثَّالِث : المَيْتَاتُ كُلُّهَا وجميع أَجْزَائِهَا ^(٥) ، ما عَدَا ابن آدم المسلم ، والسَّمَك ^(٦) ، أو ما لا نَفْسَ له سائِلَةٌ ، كالذُّبَاب ، والجَرَاد ، والدُّود المتولِّد فى الفَوَاكِه وشبهه ^(٧) ، وما عدا الشَّعر والصُّوف والوَبَرُ ممَّا لا تحلُّه الحَيَاة ^(٨) .

الرَّابِع : المُشْكِرَاتُ كُلُّهَا قليلها وكثيرها ^(٩) .

الخَامِسُ : لبنُ الخِنْزِيرِ ^(١٠) .

(١) لقد وردت آثار صحيحة تفيد أن بعض الصحابة كانوا يصلون وقد لطخهم الدم كحديث الأنصارى الذى « رمى ثلاثة أسهم وهو يصلى » رواه أبو داود ، وصح عن ابن مسعود - رضى الله عنه - . « أنه نخر حزوراً فقلطح بدمها وفرثها ، ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يتوصأ » رواه عبد الرزاق وابن أبى شيبة .

(٢) قال فيه ابن تيمية : يحب غسل الثوب من المدة ، والقِيح ، والصَّدِيد ، قال : ولم يُقَمِّ دليل على نجاسته .

(٣) ولا دليل عليه (٤) ودم الحيض نجس مطلقاً ، ولا دليل على إعفاء قليله .

(٥) أى ما قطع منها بعد موتها أو قبل موتها لقوله ﷺ . « ما قُطِعَ من البهيمة وهى حيَّة فهو ميتة » رواه أبو داود والترمذى .

(٦) لقوله ﷺ . « أُجِلَّتْ لَنَا ميتتان ودمان : أثنا الميتتان ، فالحيوت والجراد ... » رواه أحمد والشافعى ، وهو صعيص ، وصحح أحمد وقفه

(٧) أى ليس له دم يسيل عند حرحه ، وذهب الشافعية لنجاسته .

(٨) لقوله ﷺ . « إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا » رواه الجماعة ، ويدخل فيه كذلك العظم والجِلْد بعد دمه والرَّيْس .

(٩) وهى نجسة عند الجمهور لقوله - عَزَّ وَخَلَّ - : ﴿ ... رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ... ﴾ [المائدة / ٩٠] ، وذهب البعض إلى القول بنجاستها معنوياً لا حسياً ، أى لو وقع الخمر على الثوب صلى به دون غسله وهو الراح .

(١٠) وذلك لتكونه من لحمه ، وقد ثبتت نجاسته بقوله تعالى . ﴿ ... أَوْ لَحْمِ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ... ﴾ [الأنعام / ١٤٥] .

واختلِفَ في نَجَاسَةِ خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ :

في لَبَنٍ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ غَيْرَ الْخِنْزِيرِ ، وَبَنَى آدَمَ ^(١) ، وَفِي عَرَقِ
السُّكَّرَانِ ^(٢) ، وَفِي عَرَقِ الْجَلَّالَةِ مِنَ الْأَنْعَامِ ^(٣) ، وَفِي أَبْوَالِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ
مِنَ الْجَلَّالَةِ مِنْهَا ^(٤) ، وَفِيمَا وَلَغَ فِيهِ كَلْبٌ أَوْ خِنْزِيرٌ ^(٥) .

* * *

(١) وكذلك ما لا يؤكل لحمه كالجلالة . « نَهَى ﷺ عَنْ شُرْبِ لَبَنِ الْجَلَّالَةِ » رواه الحمسة ،
ويمكن قياس ما لا يؤكل لحمه عليها .

(٢) ، (٣) ، وذهب إلى طهارة هذا المالكية وقالوا . « كل ذلك طاهر لقاعدة : أن كل حي
ومارشح منه طاهر » .

(٤) وقد ذهب إلى القول بطهارته مالك وأحمد وجماعة من الشافعية . قال ابن تيمية : لم
يذهب أحد من الصحابة إلى القول بنجاسته .

(٥) وينظر إلى نوعه فإن كان مائعاً سكب ، وإن كان جامداً ألقى وما حوله ... لزوال الشك
لقوله ﷺ : « طَهُورٌ إِنَاءٌ أَحَدُكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَمْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوَّلَاهُنَّ بِالْثَرَابِ » رواه
مسلم وأحمد ، فكيف بالنسبة للطعام ، ونجاسة الخنزير قياساً عليه ، بل الخنزير أسوأ حالاً منه

القاعدة الثالثة

وهي

الصِّيْطَةُ

شَرْحُ الْقَاعِدَةِ الثَّالِثَةِ

وَهِيَ

الصَّيَّامُ^(١)

وَهُوَ عَلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ :

واجبٌ ، وسُنَّةٌ ، ومستحبٌ ، ونافلةٌ ، ومكروهٌ ، ومحرمٌ :

فَالْوَاجِبُ مِنْهُ عَشْرَةٌ :

صِيَّامُ رَمَضَانَ^(٢) ، وصِيَّامُ كُلِّ نَذِيرٍ أَوْجَبَهُ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ^(٣) ،
وصِيَّامُ قَضَاءِ رَمَضَانَ^(٤) ، وقضاءُ النَّذْرِ الْوَاجِبِ قَضَاؤُهُ ، وصِيَّامُ كَفَّارَةِ
الظُّهَارِ^(٥) ، وصِيَّامُ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ^(٦) ، وصِيَّامُ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِاللَّهِ — عَزَّ
وَجَلَّ —^(٧) ، وصِيَّامُ كَفَّارَةِ صَيْدِ الْحُرِّمِ أَوِ الْمَحْرَمِ^(٨) ، والصَّوْمُ عَنْ

(١) الصيام : (لغة الإمساك) .

وشرعاً . هو الإمساك عن المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس مع البية .

(٢) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - ٠ ﴿ ... فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ... ﴾ [البقرة / ١٨٥] ،

وقوله ﷺ ٠ « يُبَيِّئُ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَصِيَّامُ رَمَضَانَ » متفق عليه .

(٣) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ... ﴾ [الحج / ٢٥] .

(٤) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - . ﴿ ... فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ... ﴾ [البقرة / ١٨٥] .

(٥) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ... ﴾ [المائدة / ٤]

وذلك إذا لم يستطع أن يحرر رقبة ، أو إطعام المساكين .

(٦) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْتَهُ مِنَ اللَّهِ .. ﴾

[النساء / ٩٢]

(٧) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - . ﴿ ... فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .. ﴾ [المائدة / ٨٩] وذلك

بعد المعجر عن الإطعام أو الكسوة أو تحرير الرقبة .

(٨) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - . ﴿ ... أَوْ عَذْلٌ ذَلِكَ صِيَاماً ... ﴾ [المائدة / ٩٥] .

الْتَمَعَ^(١)، وَصَوْمُ كَفَّارَةِ إِمَاطَةِ الْأَذَى فِي الْحَجِّ^(٢).

وَالْمَسْنُون :

صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، وَهُوَ عَاشُرُ الْحَرَمِ ، وَقِيلَ : التَّاسِعُ^(٣).

وَالْمُسْتَحَبُّ عَشْرَةٌ :

صِيَامُ أَشْهُرِ الْحُرُمِ^(٤)، وَصِيَامُ شَعْبَانَ^(٥)، وَالْعَشِيرِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ^(٦)، وَيَوْمِ عَزَّةٍ^(٧) [وَثَلَاثَةٌ]^(٨) مِنْ كُلِّ شَهْرٍ^(٩)، وَالْعَشِيرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْحَرَمِ^(١٠)، وَيَوْمِ الْخَمِيسِ ، وَيَوْمِ الْاِثْنَيْنِ^(١١)، وَيَوْمِ الْجُمُعَةِ إِذَا وُصِّلَ

(١) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ... ﴾ [البقرة / ١٩٦]
(٢) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِضْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ... ﴾ [البقرة / ١٩٦] .

(٣) وهو العاشر والتاسع من شهر المحرم لقوله ﷺ : « إذا كان العام المفضَّل إن شاء الله صُمْنَا التَّاسِعَ وَالْعَاشِرَ » رواه مسلم .

(٤) والأشهر الحرم : ذو القعدة ، ودو الحجة ، والمحرم ، ورحب لقوله ﷺ . « صُمُّ مِنَ الْحُرُمِ وَاتَرَكَ ، صُمُّ مِنَ الْحُرُمِ وَاتَرَكَ » رواه أحمد وأبو داود بسند جيد .

(٥) لقول عائشة - رضى الله عنها - . « مَا رَأَيْتُ الرَّسُولَ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَهْرٍ شَغْبَانِ » متفق عليه .

(٦) لقوله ﷺ : « مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحْتَّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ (يَعْنِي الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) » رواه البخارى .

(٧) لغير الحاج لقوله ﷺ : « صَوْمُ يَوْمِ عَزَّةٍ يُكَفِّرُ ذُنُوبَ سِتِّينَ مَاضِيَةٍ وَمُسْتَقْبَلَةٍ » رواه مسلم .

(٨) فى (ح) : « ثَلَاثٌ » .

(٩) لقول أبى ذر - رضى الله عنه - « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَصُومَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ الْبَيْصَ : ثَلَاثَ عَشْرَةٍ ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةٍ ، وَخَمْسَ عَشْرَةٍ ، وَقَالَ : هِيَ كَصَوْمِ الذَّهْرِ » رواه النسائى وصححه ابن حبان .

(١٠) لقوله ﷺ عندما سُئِلَ : « أَيُّ الصِّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ ؟ » قَالَ . شَهْرُ اللَّهِ الَّذِى تَدْعُوهُ الْحَرَمُ » رواه مسلم .

(١١) لقوله ﷺ : « إِنَّ الْأَعْمَالَ تُعْرَضُ كُلُّ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ ، فَيَعْفِرُ اللَّهُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ ، أَوْ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ إِلَّا الْمُتَهَاَجِرِينَ يَقُولُ : أَخْزَوْهُمَا » رواه أحمد بسند صحيح .

بصِيَّامٍ يَوْمَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ ، لِلْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ ^(١) ، وَسُئِلَ مِنْ سُؤَالٍ إِذَا صِيَّمتُ لِمَا وَرَدَ فِيهَا مِنَ الْفَضْلِ ، لِأَتَجْعَلَ سُنَّةً ^(٢) .
وَنَوَافِلُهُ : كُلُّ صَوْمٍ كَانَ بغيرِ وَقْتٍ أَوْ سَبَبٍ ، فِي غَيْرِ الْأَيَّامِ الْمُسْتَحَقِّ صَوْمِهَا ، وَالْمَنْعُوعِ فِيهَا الصَّوْمِ .
وَالْمَكْرُوهُ خَمْسَةٌ :

صَوْمُ الدَّهْرِ ^(٣) ، وَصَوْمُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ خُصُوصاً ^(٤) ^(٥) ، وَصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِلْحَاجِّ ^(٦) ، وَصَوْمُ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ لِلْإِحْتِيَاظِ ^(٧) .
وَالْمَحْرَمُ خَمْسَةٌ :

صِيَّامُ يَوْمِ الْفِطْرِ ، وَيَوْمِ الْأَضْحَى ^(٨) ، وَصَوْمُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَهُ إِلَّا لِلْمُتَمَتِّعِ ، وَشَهْلٌ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ لِمَنْ نَذَرَهُ أَوْ صَامَ فِيهِ كَفَّارَةً ، وَفِي ذَلِكَ وَفِي الْيَوْمِينَ قَبْلَهُ خِلَافٌ ^(٩) ، وَصِيَّامُ الْحَائِضِ وَالتَّنَفُّسِ حَتَّى يَرَى الطُّهْرَ قَبْلَ

(١) لقوله ﷺ : « إِنْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ عِيدُكُمْ فَلَا تَصُومُوهُ ، إِلَّا أَنْ تَصُومُوا قَلِيلَهُ أَوْ بَعْدَهُ » رواه البزار وأصله في الصحيحين .

(٢) لقوله ﷺ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، وَأَتَمَّهُ سِتًّا مِنْ سُؤَالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ » رواه مسلم .

(٣) لقوله ﷺ : « لَا صَامَ مِنَ الْأَبَدِ » رواه مسلم .

(٤) تقدم في (١) .

(٥) وفي (ع) توحد بها عبارة : « وصوم يوم السبت خصوصاً » وهذا لا يحوّل لقوله ﷺ .
« لَا تَصُومُوا السَّبْتَ إِلَّا فِيمَا افترض عليكم ... » رواه أصحاب السنن .

(٦) لهيه ﷺ عن صيام يوم عرفة لعير الحاج ، رواه أبو داود ، وصححه الحاكم .

(٧) وهو يوم الشك لقوله ﷺ : « مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ فَقَدْ عَصَى أَمْرَ الْقَاسِمِ » رواه البخاري تعليقاً .

(٨) لقول عمر - رضي الله عنه - « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِهِمَا (عيد الفطر والأضحى) » رواه مسلم .

(٩) لإرسال النبي ﷺ صائحاً يصبح في (مئى) : « أَنْ لَا تَصُومُوا هَذِهِ الْأَيَّامَ ، فَإِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَبَعَالٍ (نكاح وجماع) » رواه الطبراني وأصله في مسلم .
وأحاز الشافعية صيام أيام التشريق لمن كان له عُذْر ، أَوْ سَبَبٌ أَوْ كَفَّارَةٌ أَوْ قِضَاءٌ .

الفَجْر^(١)، وصِيَامُ الْخَائِفِ عَلَى نَفْسِهِ الْهَلَاكِ لِأَجْلِ الصَّوْمِ^(٢).

وَشُرُوطُ وَجُوبِ رَمَضَانَ سِتَّةٌ :

البلوغ ، والعقل ، والإسلام ، أو بلوغ الدعوة ، والقُدْرَةُ عَلَى الصَّوْمِ^(٣)، ودخول الشهر ، والمعرفة به^(٤)، وهو واجب على المسافرين ، إلاَّ أنَّ لَهُ رُخْصَةً فِي الْفِطْرِ^(٥)، وعلى الحائض والنفساء^(٦)، إلاَّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُمَا فِي الْحَالِ ، فيقضيانه .

وَفُرُوضُهُ ثَمَانِيَّةٌ :

ارتقَابُ الشَّهْرِ ، وَالْيَقِيَّةُ أَوَّلُهُ ، واستصحابها ، واستيفاء أجزاء النَّهَارِ كُلِّهِ بِالصَّوْمِ ، والإِمْسَاكُ عَنْ كُلِّ مَا يَدْخُلُ الْجَوْفَ مِنْ جَامِدٍ يَغْذِي أَوْ مَائِعٍ ، إِلَّا مَا لَا يَنْفَكُ عَنْهُ مِنْ بَصَاقِ الْفَمِ ، وَرُطُوبَةِ الدِّمَاغِ ، وَغُبَارِ الطَّرِيقِ ، وَغَلْبَةِ الذُّبَابِ ، وشبهه ، والإِمْسَاكُ عَنْ إِنْزَالِ الْمَاءِ الدَّافِقِ وَتَسْبِيهِهِ بِتَذَكُّرٍ ، أَوْ مُلَامَسَةٍ وَشَبَهه^(٧)، والإِمْسَاكُ عَنْ إِيْلَاجٍ فِي قَبْلِ أَوْ دُبُرٍ^(٨)، والإِمْسَاكُ عَنْ اسْتِدْعَاءِ الْقِيءِ لغير ضرورة قَادِحَةٍ^(٩).

(١) لقوله ﷺ : « أليست إذا خاضت لم تُصلِّ ولم تَصُمْ ؟ » رواه البخاري

(٢) لقوله - عز وجل - ﴿... وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء / ٢٩] .

(٣) تقدم شرح ذلك .

(٤) لقوله - عز وجل - : ﴿... فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ... ﴾ [البقرة / ١٨٥] .

(٥) لقوله - عز وجل - : ﴿... فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ... ﴾ [البقرة / ١٨٥] .

(٦) لقوله ﷺ : « أليست إذا خاضت لم تُصلِّ ولم تَصُمْ ؟ » رواه البخاري .

(٧) وذهب الشوكاني وابن حزم إلى أن الإنزال لا يبطل الصَّوْمَ ، وانظر المحلى (١٧٥/٦) وبه

قال الصنعاني ، ولا يجوز قياس الاستمناء على الجماع ، وانظر تمام المله (ص ٤١٨) .

(٨) لحديث الأعرابي الذي وقع على امرأته ، متفق عليه .

(٩) لقوله ﷺ : « ومن استقاء عمداً فليقض » رواه أحمد وأبو داود .

وَسُنَّةُ ثَمَانٍ :

القيام في لياليه ، وكون ذلك جماعة في المساجد^(١) ، والشحور فيها^(٢) ، وتَعْجِيل الإفطار^(٣) ، وتأخيرُ الشحور^(٤) ، والاعتكاف في آخره^(٥) ، وإخراج زكاة الفطر عند تمامه^(٦) ، وحفظ اللسان والجوارح فيه عن الرفث والجهل وما لا يُعنى^(٧) .

وَمُسْتَحَبَاتُهُ ثَمَانِيَّةٌ :

تجديدُ النِّيَّةِ لكلِّ يومٍ منه ، وعمارتهُ بالذكر ، وتلاوة القرآن ، والصلاة ، وكثرة الصدقة فيه ، وطَلَب الحلال الذي لا شُبْهَةَ فيه للفِطْرِ^(٨) ، وابتداء الفِطْرِ على التَّمْرِ أو الماءِ^(٩) ، وإحياء ليلة سَبْعٍ وعشرين منه^(١٠) ، وقيام

-
- (١) لأمر عمر لأبي بن كعب أن يُصلي بالنَّاس ، وقوله ﷺ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » رواه الجماعة إلا الترمذی .
 (٢) لقوله ﷺ : « تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي الشَّحْرِ بَرَكَةً » متفق عليه .
 (٣) لقوله ﷺ : « لَا يَرَالِ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ » متفق عليه .
 (٤) لقوله ﷺ : « لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ وَأَخَّرُوا الشَّحْرَ » رواه أحمد ، وهو صحيح .

- (٥) « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامَ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ اعْتَكَفَ عَشْرِينَ يَوْمًا » رواه البخاری .
 (٦) لقول ابن عباس - رضي الله عنهما - : « قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ... » متفق عليه ، والصَّاع : أربعة حفاة .
 (٧) لقوله ﷺ : « إِنَّمَا الصَّيَامُ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ ، فَإِنْ سَأَلَكَ أَحَدٌ أَوْ جَهِلَ عَلَيْكَ فَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ » رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم .
 (٨) لقوله - عَرَّ وَجَلُّ - . « ... كَمَا تُحِبُّ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » [البقرة / ١٨٣] .

- (٩) لقول أس - رضي الله عنه - : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رَطَابٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَعَلَى تَمْرَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ » رواه أبو داود والحاكم وصححه .
 (١٠) وتحديد ليلة القدر بأنها في اليوم السابع والعشرين لا دليل عليه ، وإنما هي في الوتر من العشر الأخير .

الرَّجُلَ وَحْدَهُ فِي مَنْزِلِهِ إِذَا كَانَتْ ثُمَّ جَمَاعَةٌ تَقُومُ فِي الْمَسْجِدِ ،
وَالْأَفْضَلُ لِلْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ ^(١) .

وَمُفْسِدَاتُ الصَّوْمِ كُلُّهُ عَشْرَةٌ :

إنزال الماء الدافق عن قصد اللذة ، أو لذة يقظة ، وكذلك خُرُوج المذَى
لليقظان ^(٢) ، والإيلاج في قبل أو دُبُر ^(٣) ، وإيصال شيء إلى الجوف من
القم أو الخياشيم ، من مطعم أو مشروب أو غيرهما ، وكذلك ما يصل إلى
العينين أو الأذنين ، من كحل أو دهن ، ولا يلزم فيما يحصل من حقنة
ونحوها ^(٤) ، والاستقاء عمداً أو رجوع القيء والقلس ^(٥) بعد وصولها إلى
مكان يمكن طرحها ^(٦) ، والصَّوْمُ دُونَ نِيَّةٍ ، إِلَّا صَوْمُ التَّابِعِ فَتَجْزِيءُ النِّيَّةُ
فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ ، كَرَمْضَانَ ، وَقِيلَ : مثله في النذر ليوم معين ، وفي يوم
عاشوراء ^(٧) ، والرَّدَّةُ فِيهِ ^(٨) ، وطروء الحيض أو النفاس عليه ^(٩) ، وطروء

(١) وهو مذهب الجمهور .

(٢) الماء الدافق تقدم الكلام عنه ، والاختلاف فيه (ص ١١٠) ، أما المذَى ، فلا يؤثر في
الصوم مطلقاً .

(٣) تقدم الكلام عنه (ص ١١٠) .

(٤) والعين والأذن وما شاكلها ليست من المفاذ الطبيعية إلى الخوف ، فلا بأس باستخدام الكحل
وغيره ، كما فعل النبي ﷺ ذلك ، وكذلك لا بأس بالحقنة وإن كانت في العروق ؛ لأن الخلد ليس
مفلاً طبيعياً للخوف ، كالعم والدبر ، وقال ابن تيمية : « فهذا مما تازع فيه أهل العلم » .

(٥) تقدم في فروضه ، والقلس : خروج الطعام أو الشراب من المعدة إلى القم .
انظر . (الوسيط مادة : قلس) .

(٦) لأن هذا يعد استطعاماً أو أكل من حديد .

(٧) لأن العمل لا يصح إلا بالنية لقوله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » متفق عليه ، وصيام
التابع صيام أيام معلومات ، ففي هذه يحوز النية في أول يوم أو كل يوم ، وكذلك ليوم معين نذر
صومه يحوز فيه الأمان ، وكذلك عاشوراء ، لأنه معلوم محدود .

(٨) الرَّدَّةُ : أي الرجوع في العرم كمن نوى الفطر وهو صائم بطل صومه .

(٩) انظر . شروط وجوب رمضان (ص ١١٠) .

الإغماء^(١)، والجئون عند طلوع الفجر أو عاثة النهار، وقطع النية أثناء النهار^(٢)، على خلاف فى هذا .

ومكروهاته عشرة :

الوصال^(٣)، والقيلة^(٤)، وهى أشد لمن يخشى على نفسه، وكذلك اللبس^(٥)، والدخول على أهل، والنظر إلهن، واستعمال الجوارح كلها فى فضول العمل والقول^(٦)، وإدخال الفم كل رطب ويابس له طعم وإن مجه^(٧)، والكحل لمن عادته وصوله إلى حلقه ؛ وكذلك دهن الرأس ونحوه^(٨)، والمبالغة فى الاستنشاق^(٩)، والإكثار من النوم بالنهار .

والأغذار المسيحة للفطر ستة :

المرض، والحمل، الرضاغ إذا خاف أصحابه على أنفسهم زيادة مرض، أو خافت المرضع على ولدها، وإرهاق الجوع والعطش، والتداوى بما يدخل

(١) على خلاف بين العلماء فيه، وانظر مذهب المالكية فى الفقه على المذاهب (٥٦٥/١)

(٢) أى تغييرها وتحويلها، والخلاف بين الفقهاء واقع فى معظم مسائل هذا الباب

(٣) الوصال : هو ترك الفطر، واستمرار الصيام دون مفطر لمدة يوم أو يومين، وقال السى رحمه الله . « لا تواصلوا، فأئكم أراد أن يواصل فليواصل حتى الشحر » رواه الحار، وهو مذهب أحمد وإسحاق، وابن المدر .

(٤) (٥) وهى مباحة لمن ملك نفسه لعله رحمه الله : « كان يقبل وهو صائم، ويأثر وهو صائم، ثم قالت عائشة - رضى الله عنها - كان أملككم لإربه (شهوته) رواه الحار .

(٦) لقوله رحمه الله « إننا الصيام من اللغو والرفث ... » رواه ابن حريمة وابن حبان .

(٧) وأجار ابن عباس - رضى الله عنهما - دوق الطعام، وكان الحسن يوضع الحور لاس اسه وهو صائم، ورحص فيه إبراهيم البخى .

(٨) وقال الشافعية : بجواره وإن أحدث طعاماً، لأنه ليس محرراً طبعياً إلى الحرف، وقال ابن تيمية : فهذا مما تنارع فيه أهل العلم .

(٩) لقوله رحمه الله . « فإذا استنشقت فأبلغ، إلا أن تكون صائماً » رواه أصحاب السنن بسند صحيح .

الحوفَ إذا لم يكن منه بُدٌّ ، والسَّفر لما تُقصر فيه الصَّلَاةُ ^(١) .

وَالْأَعْدَارُ الْمُوجِبَةُ لِلْفِطْرِ سِتَّةٌ :

الحَيْضُ ، وَالتَّفَاسُ ، وَالضَّعْفُ عَنِ الصَّوْمِ بِحَيْثُ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ
الْهَلَاكُ ، إِنْ لَمْ يَفْطِرْ ، وَكَذَلِكَ الْحَامِلُ وَالْمَرْضُعُ يَحَافَانِ عَلَى أَنْفُسِهِمَا
وَأَوْلَادِهِمَا الْهَلَاكَ ^(٢) ، وَمَعْرِفَةُ كَوْنِ الْيَوْمِ مِمَّا لَا يَحِلُّ صَوْمُهُ ^(٣) ، وَالْفِطْرُ
مُتَعَمِّدٌ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ وَلَا قَضَائِهِ وَلَا صَوْمِ مُعَيَّنٍ ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَصُومَ بِقِيَّةِ
النَّهَارِ .

وَلَوَازِمُ الْإِفْطَارِ سِتَّةٌ :

الْأَوَّلُ : إِكْمَالُ الْيَوْمِ وَذَلِكَ لِكُلِّ مُفْطِرٍ فِي رَمَضَانَ بِعَمْدٍ ، أَوْ نِسْيَانٍ
إِلَّا مَنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ ^(٤) .

الثَّانِي : الْقَضَاءُ ^(٥) ، وَهُوَ لَازِمٌ لِكُلِّ صَوْمٍ وَاجِبٍ تَرَكَ أَوْ أَفْسَدَ بِاخْتِيَارٍ
أَوْ اضْطِرَارٍ أَوْ نِسْيَانٍ ^(٦) ، حَاشَى التَّنَدُّرَ الْمُعَيَّنَ فَلَا قَضَاءَ عَلَى الْمُضْطَرِّ فِيهِ ،

(١) لعموم قوله - عَزَّ وَخَلَّ - : ﴿ ... فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ... ﴾ [البقرة / ١٨٤] ، فإذا كان لا يستطيع الصوم لشدة المرض أو كبر السن ، أو ما يشبه ذلك أفطر وتصدَّقَ عن كل يوم ، لقول ابن عباس - رضى الله عنهما - : « رَخَّصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِيًا وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ » رواه الدارقطني والحاكم وصححه .

(٢) وقد تقدم في (١) .

(٣) كأَيَّامِ الْعِيدَيْنِ وَيَوْمِ الشُّكِّ (الشُّكُّ) .

(٤) كَمَرَضٍ أَوْ كَبَرِ سِنٍ فَلَا إِكْمَالَ عَلَيْهِ

(٥) وَقَضَاءُ رَمَضَانَ وَاجِبٌ وَجوباً موسعاً في أى وقت وقل رمضان المقبل .

(٦) بِاخْتِيَارٍ : أى عَمْدًا ، وَالْاضْطِرَارُ : أى من أرغم على الصَّوْمِ دون اختياره ، وَالثَّانِي : هو من أفطر سهواً ، وَالصُّوَابُ فِيهِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنَ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ » رواه الدارقطني والحاكم وصححه إسناده ابن حجر .

واختُلِفَ فى النَّاسِى (١)، ويلزُمُ فى غير الواجب إذا أفسد باختيار (٢).

الثَّالِثُ : الكُفَّارَةُ (٣)، وهى مختَصَّةٌ بمَن انتهك حُرْمَةَ رمضان فقط ، بتعمُّدِ إِفْطَارِهِ بأحد مُفْسِدَاتِ صَوْمِهِ المتقدِّمة (٤)، لكل يوم انتهكه كفَّارة بعقوبة رقية ، أو صِيَامِ شهرين متتابعين ، أو إطعام سِتِّين مِسْكِيناً (٥).

الرَّابِعُ : الفِدْيَةُ ، وهى لازمة لأربعة : لمن فرط فى قضاء رمضان حتى دخل عليه آخِرُ ، والحاملُ والمرضعُ يَخَافَانِ على أنفسهما وأولادهما ، فهؤلاء يَكْفُرُونَ مُدَّ طَعَامٍ عن كل يوم عليهم إذا أَخَذُوا فى قضاياه ، وكذلك الشَّيْخُ الذى لا يقوى على الصَّوْمِ جملةً يُكْفَرُ عن كل يوم كذلك (٦).

الخَامِسُ : قَطْعُ التَّابِعِ مُتَعَمِّداً لِفُطْرِ يُفسد صِيَامَ التَّابِعِ من نَذِيرٍ ، أو كفَّارة قتلٍ ، أو ظَهَارٍ ، أو إِفْطَارٍ رمضان ، ويلزُمُ استنفاه (٧).

السَّادِسُ : عقوبةُ الْمُنتَهِكِ لِصَوْمِ رمضان ، وذلك بِقَدْرِ اجْتِهَادِ الإمام وضُورَةِ حاله (٨).

* * *

-
- (١) قال المالكية : عليه القصاص إذا أفطر فيه ناسياً ، كمن نذر صيام الخميس فصام الأربعاء على أنه الخميس ، والأحاف يقولون : لا شئ على النَّاسِى مطلقاً ، لا قضاء ولا كفَّارة .
- (٢) وهو مذهب المالكية (٣) والكفَّارة تجب وجوباً موسعاً ، وهى ما يكفر به الدب .
- (٤) والجمهور على أن القضاء والكفَّارة لا يكون إلا لمن جامع فى رمضان فقط .
- (٥) وهذا الحديث الرجل الذى جامع امرأته فى رمضان ، ورواه الشيخان .
- (٦) لقول ابن عباس - رضى الله عنهما - « رَحَّصَ للشيخ الكبير أن يطعم عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه » رواه الدارقطنى والحاكم وصححه ، وقيس على ذلك الحامل والمرضع .
- (٧) أى من أفطر يومين من رمضان يحور أن يقضى ذلك متتابعين أو مفصلين .
- (٨) قال النبى ﷺ « من أفطر يوماً من رمضان فى غير رُحْصَةٍ رَحَّصَهَا الله له لم يقض عنه صِيَامُ الدَّهْرِ كله وإن صَاقَهُ » رواه أبو داود وابن ماجة .
- وقال الذهبي : وعبد المؤمن مقررٌ . أن من ترك صوم رمضان بلا مرض أنه شرٌّ من الرانى ، ومدمن الخمر ، بل يَشْكُونُ فى إسلامه ، ويظنون به الرندقة ، والإلحلال .

القاعدة الرابعة

وهي

التزكية

شَرْحُ الْقَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ

وَهِيَ

الزَّكَاةُ^(١)

وَالزَّكَاةُ قِسْمَانِ :

زكاةُ أموالٍ^(٢) ، وزكاةُ أَبدَانٍ^(٣) ، وهى زكاةُ الفِطْرِ :

فزكاةُ المالِ تجبُ بستَّةِ شُرُوطٍ : بالإسلام ، والحرِّية^(٤) ، وصِحَّةِ ملكِ مالٍ شُرعتْ فى مثلهِ الزَّكَاةُ^(٥) ، وكونه نَصَاباً تجبُ فى مثلهِ الزكاةُ^(٦) ، أو قيمته نَصَاباً ، ومُضَيِّ الحَوْلِ عليه أو على أصله الذى نَمَا منه فى ملكِ المِزكى^(٧) ، أو مجيء السَّاعِى فى الماشِيَّة^(٨) ، أو الطَّيِّب فى الحَبِّ^(٩) ، ولا يشترط فى المعدن غير وجود ما فيه الزَّكَاة من نيل واحد^(١٠) .

(١) الزكاة : اسم جامع لما يحرحه الإنسان من حق الله إلى الفقراء ، وسُمِّيَتْ زكاة لما يكون فيها من رحاء البركة والتزكية .

(٢) وهو فريضة على كل مسلم ، ملك نصاباً من مال (ذهب أو فضة أو عثم ..) بشروطه .

(٣) وهى سنة واجبة على أعيان المسلمين . (٤) فلا تجب على العبد .

(٥) فلا تجب على من امتلك مالاً لا تجب فيه الزكاة .

(٦) فإذا قل المال عن النصاب لا تجب فيه الزكاة

(٧) فلو نقص المال أثناء الحول ثم كمل اعتبر ابتداء الحول من يوم كماله ، وإليه ذهب الشافعية ومالك وأحمد ، واشترط أبو حنيفة كمال النصاب عند طرفى العام ولو نقص أثناءه وذلك فيما يشترط فيه الحول

(٨) السَّاعِى : عامل الصدقة ، وانظر (الوسيط مادة . سعى) .

(٩) الطَّيِّب : هو بلوع الزرع أو الثمر حد الأكل منه (الفقه على المذاهب الأربعة ٦١٩/١) .

(١٠) وهو ما وجد فى باطن الأرض ، واحتلوا : هل هو ما أوجده الله أم كل ما يوجد من كنز وغيره ؟ ولا يشترط فيه حوالان الحول .

وَشُرُوطُ إِخْرَاجِهَا لِمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ سِتَّةٌ :

الَّتِي فِيهَا أَنُهَا زَكَاتُهُ أَوْ زَكَاةٌ مِنْ تَلِيهِ ^(١) ، وإخراجها بعدَ وجوبها بتمام حَوْلِهَا لأصله ^(٢) ، أو مجيء السَّاعِي ، أو تمام الحَبِّ ، ودفعها إلى إمام عَادِلٍ ^(٣) ، أو أحد الأصناف الثَّمَانِيَةِ الَّذِينَ تَجِبُ لَهُمُ الزَّكَاةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ^(٤) ، واختُلِفَ فِي الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمُ الْآنَ : هل بقي حكمهم أم لا ^(٥) ؟ وأن يدفع عين السَّنِّ والجنس الذي وجبَ عليه إخراجُه ، لا عِوَضاً عنه ^(٦) ، فَإِنْ دَفَعَ أَفْضَلَ مِنْهُ مِنْ جِنْسِهِ أَجْزَأَهُ .

وَمَمْنُوعَاتُهَا عِشْرُونَ :

أَنْ لَا تُعْطَى لِغَنِيِّ إِلَّا لِغَايِ ^(٧) ، وَلَا تُعْطَى لِأَحَدٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ ، وَبَنِي الْمُطَلَبِ ، وَاختُلِفَ فِي سَائِرِ قُرَيْشٍ وَفِي مَوَالِيهِمْ ^(٨) ، وَأَنْ لَا يَحْتَسِبَ بِهَا

(١) فمن أخرجها على غير تلك النية لم يؤدِّ حق الله فيها ولم يسقط فرض أدائها عنه .

(٢) أصل النصاب أو المال .

(٣) فإن علم جور الإمام ، أو فساد من يتحكمون في تلك الأموال ، لا تؤدي الزكاة إليهم .

(٤) وهو في قوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَارِصِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة / ٦٠] .

(٥) ذهب أبو حنيفة ومن معه إلى أن سهم المؤلفة قد سقط ، واستدلوا بفعل عمر - رضى الله

عنه - ، والظاهر الذي نميل إليه : هو جوار التأليف عند الحاجة إليه مطابقة لكتاب الله .

(٦) عين الشيء : أى ذاته ، فيخرج من الذهب ذهباً ، ومن الحبوب حبوباً ، فلا يخرج مكان الحبوب مالاً .

(٧) لأنه أصبح في طائفة من تجب لهم الزكاة ، وهو من يكون في سبيل الله .

(٨) الدين لا تعطى لهم الزكاة والصدقة هم أهل بيت النبي ﷺ ، وفي الحديث « قال

حصين . ومن أهل بيته يزيد ١٩ أليس نسأؤه من أهل بيته ؟ قال : نسأؤه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده ، قال : ومن هم ؟ قال : آل على ، وآل عقيل ، وآل جعفر ، وآل عباس - رضى الله عنهم - قال : كل هؤلاء حرم الصدقة بعده ؟ قال . نعم » رواه مسلم .

لفقير من دين عليه ^(١)، وأن لا يذفعها الرجل لمن تجب عليه نفقته ^(٢)، وأن لا تبطل باليمن والأذى ^(٣)، وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة، وأن لا يحشر الناس المصدق إليه، بل يزكهم بموضعهم ^(٤)، وأن لا يأخذ المصدق خيار أموال الناس ^(٥)، وأن لا يشتري صدقته ^(٦).

وآدابها ثمانية :

أن يخرجها طيبة بها نفسه، وتكون من طيب كسبه وخياره ^(٧)، ويدفعها للمساكين يمينه ويسترها عن أعين الناس ^(٨)، وقد قيل : الإظهار في الفرائض أفضل ^(٩)، وأن يجعل من يتولأها سواء خوف المحمدة ^(١٠)، ويفرقها في البلد الذي وجبت فيه لا في غيره ^(١١)، إلا أن تكون بأهل بلد حاجة ملحة فيخرج لهم بعضها، ويستحب له أن يقصد بها الأحوج

(١) أى تدل إلى الفقير ولو كان عده دين فلا تحصم منه .

(٢) فلا يدفعها لعياله وروحه .

(٣) لقوله - عز وجل - : ﴿ ... لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْأَذَى ... ﴾ [البقرة / ٢٦٤] .

(٤) أى يذهب إليهم عامل الصدقة .

(٥) لقوله ﷺ : « إياك وكرائم أموالهم » متفق عليه .

(٦) أى لا يعطى عوضاً عن عين الشيء : كمن أخرج مالاً بدلاً من الماشية .

(٧) لقوله - عز وجل - : ﴿ لَنْ تَسَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِنْهُ تَحِبُّونَ ... ﴾ .

[آل عمران / ٩٢]

(٨) لقوله ﷺ : « ... وَرَجُلٌ تَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ مِنْهُ »

متفق عليه .

(٩) والإخفاء أفضل سواء في المفروصة أو النافلة لا سيما إن قام بتوزيعها نفسه لعموم الأدلة

ولقوله ﷺ : « ... وَرَجُلٌ تَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ مِنْهُ » متفق عليه .

(١٠) لقوله - عز وجل - : ﴿ ... مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ... ﴾ [النساء / ١١]

والزكاة دين قائم لله - عز وجل - .

(١١) لقوله ﷺ : « ترد في فقرائهم » متفق عليه .

فالأحوج ، ويُستحبُّ للمصدق وللإمام الدعاء والصلاة على دافعها^(١) .
وَالكَلَامُ فِيهَا فِي سَبْعَةِ أَشْيَاءَ : على من تَجِبُ ؟ وفيَم تَجِبُ ؟ وفي
مقَادِير نُصْبِهَا ، ومقدار ما يخرج منها ، ولن تُعْطَى ؟ وكم يُعْطَى منها ؟
ومتى تخرج ؟

فأَمَّا على من تجب ؟ فَعَلَى الحرِّ المسلم كَانَ عَاقِلًا أَوْ مَجْنُونًا^(٢) ،
أَوْ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، أَوْ صَغِيرًا^(٣) ، أَوْ كَبِيرًا ، وَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ لِأَنَّهَا طَهْرَةٌ
وزَكَاةٌ ، وَلَا تَجِبُ عَلَى عَبْدٍ ، وَلَا مِنْ فِيهِ شَعْبَةٌ رَقٌّ^(٤) .

وَأَمَّا فِيَم تَجِبُ ؟ فَالْأَمْوَالُ الْمَرْكُوزَةُ ثَمَانِيَةً : الثُّقُودُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ،
والْحَلَى الْمُتَخَذُ مِنْهُمَا لِلتَّجَارَةِ ، وفي معنَاهُ الثَّقَارُ وَالتَّبَرُّ^(٥) ، وَالْأَنْعَامُ وَهِيَ :
الْعَنَمُ وَالتَّبَرُّ وَالْإِبِلُ ، وَالْحُبُوبُ ، وَهِيَ : كُلُّ مَقْتَاةٍ مِنَ الْحُبُوبِ ، وفي معناها
ماله زَيْتٌ مِنْهَا ، وَالثَّمَارُ ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ : تَمْرٌ وَزَيْبٌ وَزَيْثُونٌ ، وَالْعُرُوضُ
الْمُتَخَذَةُ لِلتَّجَارَةِ ، وَالْمَعَادِنُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ^(٦) ، وَالرُّكَازُ مِنْ دَفْنِ
الْجَاهِلِيَّةِ^(٧) .

(١) لدعاء النبي ﷺ لأبي أوفى عندما أتاها بالصدقة نقوله « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى »
متفق عليه .

(٢) ، (٣) ، ويجب ذلك على ولي الصبي والمجنون ، وأكده الشافعي بعموم الأحاديث الصحيحة
في إيجاب الزكاة مطلقاً .

(٤) كالمكاتب : أى من اتفق مع سيده على مال يقسطه له بطير حريته .

(٥) ومعنى ذلك ، أى أن الذهب والفضة إذا كانا غير مضروبين (كحلى النساء) فإيهما يكونان
من عروض التجارة لا من القدين ، وهو مذهب المالكية ، وذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن
الذهب مضروب (كالزيتال والحنية) أو غير مضروب (كحلى النساء) لا يدخل فى عروض التجارة .
(٦) وقد اقتصر مالك ، والشافعي من المعادن التى تجب فيها الزكاة على الذهب والفضة ،
وذهب أحمد ، وأبو حنيفة إلى أن المعدن كل ما خرج من الأرض ولم يكن من حسنها ذهباً كان
أو غيره .

(٧) الرُّكَازُ : الكنز من دفن الجاهلية ، وجعله الأحاف هو والمعدن شيئاً واحداً ، وهو كل
ما وجد فى الأرض ، ولم يكن من جنسها .

وَأَمَّا مَقَادِيرُ نُصَبِهَا ، فنصاب الثُّقُود ، والمعادن من الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
عِشْرُونَ دِينَاراً ذهباً^(١) ، أومائتا دِرْهَمَ فِضَّةٍ خالصتين^(٢) ؛ ونصابُ
العروض قيمتها من ذلك^(٣) .

ويخرج رُبْعُ العُشْرِ عن ذلك ، فما زَادَ فبحسابه إِلَّا النَدْرَةَ فِي المعدن
ففيها الخُمُسُ^(٤) .

ونصابُ الحُجُوبِ والثمار^(٥) ، أَنْ يرفع من كل نوع منها خمسة
أَوْشُقَ^(٦) ، حاشى البُرِّ^(٧) والشَّعِيرِ والسَّلْتِ^(٨) ، فَإِنَّهُ يجمع بَعْضُهُ إِلَى

(١) لقوله ﷺ : « إِذَا كَانَتْ لَكَ عِشْرُونَ دِينَاراً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ » رواه
أحمد وأبو داود وصححه البخارى .

والدينار = ٤,٢٥ حراماً إِذَا يَكُونُ النِّصَابُ = ٨٥ حراماً

(٢) لقوله ﷺ : « مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ ، وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةً شَيْءٌ ، إِذَا بُلِغَتْ
مِائَتَيْنِ فَفِيهَا حِمْسَةٌ دِرَاهِمٌ » رواه البخارى وأصحاب السنن .
الدرهم = ٢,٩٧٥ حراماً .

(٣) أَى نِصَابِ التِّجَارَةِ قِيَمَةِ نِصَابِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَذَهَبَتْ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ النِّصَابَ
الْمَعْتَبَرَ فِي ذَلِكَ وَفِي الْعَمَلَةِ الْوَرَقِيَّةِ هُوَ الذَّهَبُ نِظَرًا لِنَزُولِ ثَمَنِ الْفِضَّةِ ، وَدَهَبَ اسْ حَرَمِ وَالشُّوْكَانِي
وغيرهما إِلَى أَنَّهُ لَا رِكَازَ فِي غُرُوصِ التِّجَارَةِ ، وَقَالَ الْأَلْبَانِي . الزَّكَاةُ عَلَى عُرُوضِ التِّجَارَةِ مِمَّا لَا دَلِيلَ
عَلَيْهِ ، وَانْظُرْ تَمَامَ الْمَنَةِ (ص ٣٦٣) .

(٤) لقوله ﷺ : « وَفِي الزَّكَاةِ الْخُمْسُ » متفق عليه .

(٥) اختلف العلماء فِي نَوْعِيَةِ الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ الَّتِي تَحْرَجُ مِنْهَا الزَّكَاةُ . وَالْحَمْهُورُ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ
تَخْرَجُ مِمَّا أَخْرَجَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَهِيَ : « الْحِنْطَةُ (القمح) ، وَالشَّعِيرُ ، وَالتَّمْرُ ، وَالتَّزْيِيبُ » رواه الحاكم
والبيهقي ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ ، وَمِنَ الْعَوَاكِهِ : الْعِنَبُ وَالتَّمْرُ . وَدَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى أَنَّ زَكَاةَ الْأَرْضِ تَحْرَجُ
مِنْ كُلِّ مَا أُبْنِتِ الْأَرْضُ لِأَفْرَقَ بَيْنَ نَوْعٍ وَآخَرَ ، مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ .

(٦) لقوله ﷺ : « لَيْسَ فِيهَا دُونَ حِمْسَةِ أَوْشُقٍ صَدَقَةٌ » متفق عليه .

وَالْأَوْشُقُ : سِتُونَ صَاعًا ، وَالصَّاعُ : أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ .

(٧) البُرُّ : الْقَمْحُ ، وَانْظُرْ (الْوَسِيطُ مَادَّةٌ : بَرَر) .

(٨) السَّلْتُ : ضَرْبٌ مِنَ الشَّعِيرِ لَيْسَ لَهُ قَشْرٌ يَشْبِهُ الْحِنْطَةَ وَيَكُونُ بِالْعُورِ وَالْحِنْجَازِ .

انظر : (الْوَسِيطُ مَادَّةٌ : سَلْت) .

بعض ، وكذلك القطاني ^(١) تجمع كلها على الصحيح من القولين ^(٢) .
ويخرج منها العُشْرُ إِنْ كَانَ بَعْلًا ^(٣) أَوْ يُسْقَى سَيِّحًا ^(٤) ، ونُصْفُ
العُشْرِ إِنْ كَانَ يُسْقَى بِالْدَّلْوِ وَالسَّانِيَةِ ^(٥) .
وَأَمَّا الرِّكَازُ فيخرج الخُمُسُ من قليله وكثيره إِنْ كَانَ ذَهَبًا وَفِضَّةً ،
وَاخْتُلِفَ فِي غَيْرِهِمَا ^(٦) .

وَأَمَّا الْأَنْعَامُ فتختلفُ ، فَأَوَّلُ نُصْبِ الْعَنَمِ أَرْبَعُونَ ، وفيها شاةٌ جذعةٌ ،
أو ثنية ^(٧) إلى مائةٍ وعشرين ، فإذا زَادَتْ شاةٌ ففيها شاتان إلى مائتي شاةٍ ،
فإن زَادَتْ شاةٌ ففيها ثلاث شياهٍ ، ثُمَّ بعدها هذا في كل مائة شاة ^(٨) .
وَأَمَّا الْبَقَرُ فَأَوَّلُ نُصْبِهَا ثَلَاثُونَ ، وفيها تبيع جذع ^(٩) ، أو جذعةٌ ، وفي
أربعين مُسَنَّةً ^(١٠) ، وَأَوَّلُ نُصْبِ الْإِبِلِ خَمْسٌ ، وفيها شاةٌ ، وفي عشر شاتان ،
وفي خمس عشرة ثلاث ، وفي عشرين أربعٌ ، وفي خمس وعشرين بنت

(١) القطاني : وهى الفول ، والحمص ، والعدس والترمس .

(٢) وذلك لمعرفة كونها بلغت نصاباً أم لا .

(٣) ببات بعل : المرتفع الذى لا يسقيه إلا المطر ، وانظر (الوسيط مادة : بعل) .

(٤) سَيِّحًا : أى عن طريق الصب الطبيعى ، وانظر (الوسيط مادة : سحج) .

(٥) السَّانِيَةِ : وهى استخدام الإبل والقر فى سقى الأرض . انظر : (القاموس العقهى ص ١٨٥) .

(٦) تقدم الكلام عن ذلك .

(٧) الجذعة : تؤخذ من الضأن ، والثنية : تؤخذ من المعز .

(٨) فإن أصبحت إحدى وعشرين ومائة ففيها شاتان إلى مائتين ، وهكذا إِنْ زادت على المائتين

شاة واحد ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة ، ثم بعد كل مائة شاة .

(٩) الجذع ، والجذعة : وهو ماله ستة أولها سنة ، وانظر المعنى فى غريب المذهب (١٩٧/١) .

(١٠) مسنة : وهى مالها سنتان ، ولا شيء حتى تبلغ ستين ففيها تبيعان ، وفى السبعين مُسَنَّةٌ ،

وتبيع ، وفى الثمانين مستاك ، وفى التسعين ثلاثة أتناع ، وهكذا كلما زادت .

انظر : المعنى فى غريب المذهب (١٩٨/١) .

مخاض^(١) من الإبل ، فإن غُدمت فيها فابن لبون^(٢) ، وفي ست وثلاثين بنت لبون^(٣) ، وفي ست وأربعين حقة^(٤) ، وفي إحدى وستين جذعة^(٥) ، وفي ست وسبعين بنتا لبون ، وفي إحدى وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين فما زاد ، ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، فإذا اجتمع عدد يتفق فيه أخذ السنين كان الساعي مخيراً .

ولا زكاة في الأوقاص^(٦) ، وهي ما بين هذه الأعداد والنصب التي ذكرنا ، وهي ملغاة .

وأما لمن تُعطى الزكاة ، فلثمانية أصناف ذكرهم الله — عز وجل — في كتابه العزيز ، فقال عز من قائل : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ... ﴾ [التوبة / ٦٠] فإن أعطى زكاته لواحد من هذه الأصناف أجزأه ، وتخرج زكاة كل مال منه ، عند تمام يُيس الحَب ، أو التمر ، أو عُصر الزيت ، أو خُروج نِصاب من المَعْدَن ، أو وجود التُّدرة^(٧) ، أو بيع السلع غير المدارة أو المقتناة بعد مُضي حولٍ عليها أو على أصل المال المُشترَا به ، أو قبْض شيءٍ من دينه قلَّ أو كَثُر إذا كان بيده نِصاب مالٍ ، أو تَمَّ

(١) بنت مخاض : وهي التي لها سة ودخلت في الثانية . انظر : المعنى في غريب المذهب (١٩٣/١) .

(٢) فإن لم يجد ست مخاض فابن لبون : وهو الذي له سنتان ودخل في الثالثة . انظر : المعنى في غريب المذهب (١٩٤/١) .

(٣) بنت لبون : وهي التي لها سنتان ودخلت في الثالثة . انظر : المعنى في غريب المذهب (١٩٤/١) .

(٤) حقة : وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة . انظر : المعنى في غريب المذهب (١٩٤/١) .

(٥) جذعة : وهي التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة . انظر : المعنى في غريب المذهب (١٩٤/١) .

(٦) الأوقاص : جمع وقص ، وهي ما بين العريضتين قاله صاحب المعنى (١٩٦/١) ، وهو لاشيء فيه باتفاق العلماء ، وهو الثالث من كلامه ﷺ .

(٧) التُّدرة : هي القطعة الخالصة من الذهب أو الفضة تكون في المعدن (الوسيط مادة : ندر) .

بما يَقْبِضُهُ نِصَاباً بعد مُضِيِّ الحَوْلِ على مَلِكِهِ أو مجيء السَّاعِي على المَاشِيَةِ
بعد مُضِيِّ حَوْلِ لها أو لأصلها المتولدة عنه في ملكه .

زَكَاةُ الْفِطْرِ ^(١) وَهِيَ سُنَّةٌ :

وَفُصُولُهَا سَبْعَةٌ : عَلَى مَنْ تَجِبُ ؟ وَمَتَى تَجِبُ ؟ وَمَتَى تَخْرُجُ ؟ وَكَمْ
قَدْرُهَا ؟ وَلِمَنْ تُعْطَى ؟ وَكَمْ يُعْطَى مِنْهَا ؟

فَتَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَاحِدٍ لَهَا ، كَبِيرٌ أَوْ صَغِيرٌ ، حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ ، ذَكَرٌ
أَوْ أُنْثَى ، عَاقِلٌ أَوْ مُعْتَوِيٌّ ، غَنِيٌّ أَوْ فَقِيرٌ ، إِذَا قَدَرَ عَلَيْهَا وَفَضَلَتْ عَنْ قُوَّتِهِ
وَقُوَّتِ عِيَالِهِ ^(٢) ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهَا ، وَيَلْزَمُ الرَّجُلُ أَنْ يُؤَدِّيَهَا عَنْ
كُلِّ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، مِنْ قِرَاةٍ ، أَوْ زَوْجَةٍ ، أَوْ عَبْدٍ إِلَّا أَجِيرَهُ ،
أَوْ عَبْدَهُ الْكَافِرَ ، وَمَنْ لَهُ شَرِكٌ فِي عَبْدٍ أَدَّى مِنْهَا بِقَدْرِ شَرِكِهِ [فِيهِ] ^(٣) .

وَتَجِبُ بِمَغِيبِ الشَّمْسِ آخِرَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَقَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ
الْفِطْرِ ، وَقِيلَ : الْيَوْمُ كُلُّهُ مَحَلٌّ لِلْجُوبِ ، فَيَعْتَبَرُ ذَلِكَ فِيمَنْ وُلِدَ أَوْ مَاتَ
أَوْ أَسْلَمَ أَوْ بَيَعَ ، فَمَنْ [أَدْرَكَهُ] ^(٤) وَقْتُ وَجُوبِهَا مِنْهُمْ لَزِمَتْهُ ^(٥) .

وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْغَدْوِ إِلَى الْمَصَلَّى ، وَتَخْرُجُ مِنَ الْحُبُوبِ
الْمُعْتَادِ اقْتِيَاتِهَا فِي الْبَلَدِ الْمَخْرُجَةِ فِيهِ ، صَاعٌ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ ^(٦) ، وَتُدْفَعُ لِكُلِّ

(١) وهى الزكاة التى تجب بالفطر من رمضان .

(٢) وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد ، وعند الأحناف لابد من ملك النصاب .

(٣) فى (ع) . لا توحد هذه الكلمة .

(٤) فى (ع) : « أدرحة » .

(٥) وهذا مذهب أحمد وإسحاق والشافعى فى الحديدي ، وإحدى الروايتين عن مالك ، وقال
أبو حنيفة : إن وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد والجمهور على جوار تعجيل صدقة الفطر قبل
العيد بيوم أو يومين .

(٦) لحديث ابن عمر - رضى الله عنهما - « فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ
صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ »
متفق عليه ، وَالصَّاعُ : أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ .

فَقِيرٌ مُسْكِينٌ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا يَقْدَرُ عِيَالُهُ مِنْ كَثْرَةِ أَوْقَلَةٍ ؛ وَاسْتَحَبَّ بَعْضُ
الْعُلَمَاءِ أَنْ لَا يُعْطَى مِنْهَا أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنْ زَكَاةِ إِنْسَانٍ .
وَالوَاجِبُ ، إِذَا كَانَ الْإِمَامُ عَدْلًا ، دَفَعَهَا إِلَيْهِ لِيَلِيَ تَفْرِقَتَهَا^(١) .
وَاللَّهُ تَعَالَى الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ بِمَنْه .

* * *

(١) وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَارِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ .
فَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « حَرَّخَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَمَثَا
مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ، وَمَثَا مِنْ أَهْلِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، وَمَثَا مِنْ أَهْلِ الْحَجِّ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي
أَفْضَلِهَا .

القَاعَة الخَامِسَة

وَهِيَ

الْحَاجِجَاتُ

شَرْحُ الْقَاعِدَةِ الْخَامِسَةِ

وَهِيَ

الْحَجُّ ^(١)

وَهُوَ وَاجِبٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ ^(٢) وَشُرُوطٌ وَجُوبُهُ [سِتَّةٌ] ^(٣) :

الإسلام ، أو بُلُوغُ الدَّعْوَةِ ، والعقل ، والحرية ، والبُلُوغُ ، وصِحَّةُ البدن ،
والاستطاعةُ على الوصولِ دُونَ مانعٍ وَلَا ضَرَرٍ ^(٤) .

وَأَزْكَاهُ سِتَّةٌ :

التَّيَّةُ ، والإِحْرَامُ ^(٥) ، وطَوَافُ الْإِفَاضَةِ ^(٦) ، والسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا

(١) الْحَجُّ : القصد إلى الشيء المعظم .

وشرعاً : قصد البيت الحرام ، للتقرب إلى الله تعالى بأفعال مخصوصة ، في زمان محصور ،
ومكان مخصوص من حج أو عمرة . انظر . (القاموس الفقهي ص ٧٧) .

(٢) لقوله ﷺ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا » ، فقال رجلٌ : أَكُلَّ عامٍ
يَأْتِيهِ اللَّهُ ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ ﷺ : لَوْ قُلْتُ : نَعَمْ لَوَجَّيْتُ وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ ،
ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، ... » متفق عليه .

وقوله ﷺ : « الْحَجُّ مَرَّةً وَاحِدَةً فَمَنْ رَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ » رواه أبو داود والسائي وأحمد
والحاكم وصححه .

(٣) فِي (ع) زِيَادَةٌ : « سِتَّةٌ » .

(٤) فَلَوْ كَانَ هُنَاكَ مَانِعٌ مِنْ انْعِدَامِ الْمَوَاصِلَاتِ أَوْ وُجُودِ عَدُوٍّ ، أَوْ قُطَاعِ طُرُقٍ يَذْهَبُونَ بِحَيَاةِ
النَّاسِ فَلَا يَجِبُ الْحَجُّ ، وَكَذَلِكَ اسْتَطَاعَةُ الْمَادِيَةِ لِلْقِيَامِ بِحَوَائِجِ الْحَجِّ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَالًا سَقَطَ عَنْهُ
فَرْضُ الْحَجِّ .

(٥) الْإِحْرَامُ : هُوَ تَيَّةُ الدَّخُولِ فِي التَّلَسُّكِ (الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) . انظر : (القاموس الفقهي ص ٨٥) .

(٦) طَوَافُ الْإِفَاضَةِ : طَوَافُ يَوْمِ الْحَرِّ ، يَصْرِفُ الْحَاجُّ مِنْ مَنَى فَيَطُوفُ ، وَيَعُودُ .

انظر : (القاموس الفقهي ص ٢٩٢) .

والمَرْوَة^(١)، والوقوف بعرفة وقت الحج^(٢)، واختلِف في جَمْرَة
العَقَبَة^(٣).

وَالْحَجُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ^(٤):

إفراد الحج وحده عند الإحرام، وهو أفضلها، وقرانه مع العُمْرة معاً،
والتَّمَتُّع، وهو أن يَتَمَتَّرَ غير المكي في أشهر الحج الثلاثة: شَوَّال والشَّهْرَيْنِ
اللَّذَيْنِ بعده، ثم يَحِلَّ ويحج من عامه.

ولا يكون مُتَمَتِّعاً إلا بشُرُوطِ ستّة: أن لا يكون مكيّاً^(٥)، وأن يجمع
بين العُمْرة والحج في عام واحد في سَفَرٍ واحد، وتكون العُمْرة مقدّمة،
ويأتى بها أو يبيعها في أشهر الحج، ويُحْرَم بالحج بعد الإحلال منها.
وعلى القارن غير المكي والمتمتع الهدى^(٦) يُنَحْرُهُ بمنى بعد الفَجْرِ يَوْمَ
النَّحْرِ إن وقَّفه بعرفة وإلا نَحْرُهُ بمكة، فإن لم [يَجِدْ]^(٧) صَامَ ثلاثة أَيَّامٍ في
الحج وسَبْعَةً في أهله إذا رَجَعَ^(٨).

(١) السَّعْيُ: المشى بين الصُّمَاءِ والمروة، وانظر (القاموس الفقهي ص ١٧٣).

(٢) الوقوف بعرفة: وذلك من بعد طهر يوم تاسع دى الحجة إلى فجر اليوم العاشر.

(٣) ذهب الجمهور إلى أن زَمِيَ الجَمَارَ واجب، وليس بركن، ومن تركه فعليه دم.

عن جابر - رضى الله عنه - قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمِي الْجَمْرَةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ»
رواه مسلم والسائي وأحمد.

(٤) أضرب: أنواع.

(٥) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿... ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ خَاصِرَى الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ ...﴾ [البقرة/ ١٩٦]، واحتلَفوا في من هم حاضرو المسجد الحرام.

(٦) وأقله شاة؛ لقوله ﷺ: «الشَّاةُ تَجْرَى» رواه البخارى، ولقوله ﷺ: «فمن تمتع في هذه
الأيام فعليه دم أو صوم» رواه البخارى.

(٧) فى (ع): «يَحْدَهُ».

(٨) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿... فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا
رَجَعْتُمْ ...﴾ [البقرة/ ١٩٦].

وَسُنَّتُهُ خَمْسُونَ سُنَّةً :

وقد سردناها على نَسَقِ الْحَجِّ من الإِخْرَامِ إلى تمامه لتعلم كيفيته مع ذكرنا لفَرَائِضِ الْحَجِّ وأَرْكَانِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَثْنَاءَ ذَلِكَ .

فَأَوَّلُهَا أَنْ يُحْرِمَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ الثَّلَاثَةِ^(١) ، والإِخْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ^(٢) نفسه لاقبله ولا بعده^(٣) .

وَالْمَوَاقِيتُ خَمْسَةٌ :

ذو الحليفة لأهل المَدِينَةِ^(٤) ، وقُزْنٌ^(٥) لأهل نَجْدٍ ، والجحفة^(٦) لأهل الشَّامِ ومِصْرَ والمَغْرِبِ ، وَيَلْمَلَمُ^(٧) لأهل اليَمَنِ ، وذات عرق^(٨) لأهل الْعِرَاقِ ومن وراءَهُمْ ، ومن منزله وراء المِيقَاتِ إلى مَكَّةَ فَيُحْرِمُ مِنْ مَنْزِلِهِ ، وأهل مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ ، وعلى مُتَعَدِّى الْمِيقَاتِ دُونَ إِحْرَامِ دَمٍ^(٩) .

-
- (١) وذهب ابن عباس وابن عمر وجابر والشافعي وابن حريز - رضى الله عنهم - ٠ إلى أنه لا يصح أن يحرم أحد إلا في أشهر الحج الثلاثة وهي : شوال ، ودو القعدة ، وعشر من دى الحجة ، وذهب الأحناف ومالك وأحمد ٠ إلى أنه يصح مع الكراهة .
- (٢) المواقيت : جمع ميقات ، وهي ٠ مواقيت رمانية ومكابية ، فالرمانية : هي الأوقات التي لا يصح شئ من أعمال الحج إلا فيها ، والمكابية : هي الأماكن التي يُحْرَمُ منها من يريد الحج أو العُمْرة ، وانظر الفقه على المداهب (٦٣٧ ، ٦٣٩) .
- (٣) قال ابن المنذر . أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل المِيقَاتِ أَنَّهُ مُحْرَمٌ ، وهل يكره ؟ قيل : نعم .

- (٤) ذو الحليفة : موضع بين مكة ٤٥٠ كيلومتر يقع في شمالها ، فقه السنة (٦٥٢/١) .
- (٥) قرن المنازل : وهو جبل شرقي مكة يطل على عرفات ، فقه السنة (٦٥٢/١) .
- (٦) الجحفة : موضع في الشمال الغربي من مكة ، بينه وبينها ١٨٧ كيلومتر فقه السنة (٦٥٢/١) .
- (٧) يللمل : جبل يقع جنوب مكة ، بينه وبينها ٥٤ كيلومتر ، فقه السنة (٦٥٢/١) .
- (٨) ذات عرق : موضع في الشمال الشرقي لمكة ، بينه وبينها ٩٤ كيلومتر .
- (٩) وذهب المالكية إلى ذلك متى مرَّ بمِيقَاتِهِ ، وإن أمكنه الرجوع إليه ، وذهب الشافعية والحنابلة إليه إن لم يمكنه الرجوع إليه ، والأحناف قالوا : إن لم يجد غيره يجب عليه دم .

والغسل عند الإحرام^(١)، والتجرد من المَخِيط^(٢)، والخفاف للرجال^(٣)،
وماله حارك من الثعال [يَسْتُرُ بَعْضَ الْقَدَمِ^(٤)] ^(٥)، وكشف الرأس والوجه
للرجل، والوجه [وحده] ^(٦) للموأة^(٧)، ثُمَّ أَنْ يُحْرَمَ إِثْرَ صَلَاتِهِ،
والأفضل أن تكون نافلة^(٨)، فَيَنْتَوِي بِقَلْبِهِ حِجَّةً أَوْ عُمْرَةً، ثُمَّ التَّلبِيَّةُ^(٩)،
وذلك إذا استوت به الراحلة، أو أخذ في المشي إن كان راجلاً، رافعاً بها
صوته^(١٠) من غير إسراف [وَيُلبِّي] ^(١١) في أذبار الصَّلوات، وعند كل
شرف، وعند اجتماع الرفاق، وبالمساجد، وبمسجد منى، والمسجد
الحرام، إلا أنه يُسْتَحَبُّ عند دُخُولِهِ لِلطَّوَافِ الْأَوَّلِ أَنْ يَقْطَعَهَا حَتَّى يَتِمَّ

(١) قال ابن عمر - رضى الله عنهما - « من السنة أن يغتسل إذا أراد الإحرام ... » رواه البيهقي
والدارقطني والحاكم وصححه، وأمره عليه السلام للحائض والثَّمَساء أن تغتسل « رواه أبو داود والترمذي
وحسنه، فالظاهر من باب أولى .

(٢) لفعله عليه السلام ذلك وليس الإزار والرداء « رواه البخاري .

(٣) وللمرأة كذلك لقول عائشة - رضى الله عنها - : « رَحَّصَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام لِلنِّسَاءِ فِي
الْحَقَّينِ » رواه أبو داود .

(٤) فى (ح) . « يسد بعض قدمه بالقدم » .

(٥) أحرار المالكية والشافعية والأحناف الثَّغَلين، « وأمر النسي عليه السلام بَقَطْعِ مَا تَوْقُ الْكَفَّيْنِ مِنْ
الْحُفِّ » متفق عليه وهو مذهب الجمهور .

(٦) فى (ح) : لا توحده هذه الكلمة .

(٧) وتكشف اليدين كذلك لقول ابن عمر - رضى الله عنهما - « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام
النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقُفَّازِينَ وَالثَّقَابِ » ، والقفاز (ما يلبس فى اليد) رواه أبو داود والحاكم .

(٨) « كان النبى عليه السلام يركع بذي الخليفة ركعتين » رواه مسلم .

(٩) لقوله عليه السلام : « مَنْ حَجَّ مِنْكُمْ فَلْيَهْلُ فِي حِجِّهِ » رواه أحمد وابن حبان، وقال الشافعي
وأحمد : إنها سُنة، وقال الأصناف : إنها شرط لا يصح الإحرام بغيرها، ومشهور مذهب مالك :
إلى أنها واحدة يلزم تركها دم .

(١٠) لقوله عليه السلام : « جَاءَنِي حَبِيلٌ فَقَالَ : مُرْ أَصْحَابَكَ فَلْيَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلبِيَةِ .. » رواه
ابن ماجه وأحمد وابن خزيمة والحاكم وصححه .

(١١) فى (ع) : لا توحده هذه الكلمة .

سَعِيهِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ ، وَيَقْطَعُهَا الْحَاجُّ بَعْدَ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ^(١) ، وَعِنْدَ الزَّوَالِ إِلَى الْمَوْقِفِ ، وَيَقْطَعُهَا الْمُعْتَمِرُ إِذَا دَخَلَ أَوَائِلَ الْحَرَمِ إِنْ كَانَ إِحْرَامَهُ مِنَ الْمِيقَاتِ ^(٢) ، وَإِنْ كَانَ إِحْرَامَهُ مِنَ التَّنْعِيمِ ^(٣) وَنَحْوَهُ يَدْخُلُ بَيوت مكة .
وهي : « لَبَّيْكَ ، اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ . لَا شَرِيكَ لَكَ » ^(٤) ، ثُمَّ الْغُسْلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ ^(٥) دُونَ تَذَلُّكِ ^(٦) ، ثُمَّ طَوَافُ الْقُدُومِ لَغَيْرِ الْمَكِيِّ ^(٧) ، فَيَبْدَأُ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ بِاسْتِيلَامِ الْحَجَرِ فِيهِ . ثُمَّ يَجْعَلُ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَيَطُوفُ خَارِجَ الْحَجَرِ سَبْعَةَ أَشْوَاطَ ، ثَلَاثَةً مِنْهَا خَبْثٌ ، وَأَرْبَعَةً مَشْيًى ^(٨) ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى النِّسَاءِ ^(٩) ، وَلَا فِي غَيْرِ طَوَافِ الْقُدُومِ .

- (١) وهو مذهب مالك ، الذي عمِلَ إليه . أنه يبدأ من الإحرام حتى رمى حمرة العقبة يوم النحر بأول حصاة ، ثم يقطعها ، فإن السى ﷺ لم يرل يلى حتى بلغ الجمرة « متفق عليه »
(٢) « كان السى ﷺ يُغيبك عن التلبية في العمرة إذا اشتلَمَ الحَجَر » رواه الترمذى وحسنه والعميل عليه عدد أكثر أهل العلم .
(٣) قيل . « من الحرانة أو التنعيم » .
(٤) متفق عليه ، رواه البخارى (١٧٠/٢ ، ٢٠٩/٧) ، ومسلم (١٩ . ٢٠ . ٢١) ، وأبو داود (١٨١٢ ، ١٨١٣) ، والترمذى (٨٢٥) ، والسنائى (١٥٩/٥) ، وابن ماجه (٢٩/٥) وغيرهم .
(٥) لقول ابن عمر - رضى الله عنهما - . « من السنة أن يعتسل إذا أراد الإحرام ، وإذا أراد دخول مكة » رواه الزوار والدارقطنى والحاكم وصححه .
(٦) ذهب المالكية إلى جعل الدُّلْك (وهو حك الحلد أو مسحه باليد وغيرها) من فرائض الغسل .
(٧) طَوَافُ الْقُدُومِ : ويُسمَّى « طواف التحية » لأنه تحية البيت ، وتحية الدحول ، لأن دخول المسجد الحرام يقتضى التحية ، وتحية الطواف ... وهذا الطواف ليس بركن ولا واجب ، وإنما سُنة (قاموس الحج والعمرة ص ١٥٨) .
وقال ابن رشد فى بداية المجتهد (٣٤٤/١) : « وأجمعوا على أن المكى ليس عليه إلا طواف الإفاصة ، كما أجمعوا على أنه ليس على المعتمر إلا طواف القدوم » .
(٨) لقول جابر . « حتى إذا أتيا البيت معه استلم الركن فَرَمَلْ (فوق المشى ودون الغدو ومع هر الكتفين) ثلاثاً ، ومتى أربعاً ، تم نفذ إلى مقام إبراهيم عليه السلام » رواه مسلم .
(٩) وبه قال ابن رشد فى بداية المجتهد (٣٤٠/١) ، ولقول ابن عمر - رضى الله عنهما - . « ليس على النساء سعى (رمل) بالبيت ولا بين الصفا والمروة » رواه البيهقى

ويشترط في الطَّواف من طَهَارَةِ الْحَدَثِ وَالْحَبَثِ^(١)، وَسَثْرِ الْعَوْرَةِ^(٢)، وَالْمُؤَالَاةِ مَا يَشْتَرَطُ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا التَّفْرِيقَ الْيَسِيرَ^(٣)؛ وَإِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ فَيُصَلِّيُهَا وَيُنِي^(٤)، ثُمَّ صَلَاةٌ رَكَعَتَيْنِ^(٥)، ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ، ثُمَّ الْأَخْذَ فِي السَّعْيِ، فَيَبْدَأُ بِالصَّفَا فَيُضْعِدُ^(٦) عَلَيْهَا حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ وَيَهْلِلُ وَيَكْبِّرُ وَيَدْعُو، ثُمَّ يَنْحَدِرُ مَاشِياً إِلَى الْمَرْوَةِ، فَإِذَا ظَهَرَ عَلَيْهَا^(٧) فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى يُكْمَلَ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ فِي ذِهَابِهِ وَرُجُوعِهِ وَيَخْتَمُ بِالْمَرْوَةِ.

وَهَاهُنَا يَتِمُّ عَمَلُ الْمُعْتَمِرِ^(٨)، وَيَخْلُقُ، فَأَمَّا الْحَاجُّ، فَإِذَا تَمَّ سَعْيُهُ فَعَلِيهِ الْخُرُوجُ إِلَى مَنَى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ^(٩)، وَهُوَ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، ثُمَّ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةَ يَوْمَ التَّاسِعِ، ثُمَّ الْوُقُوفُ [بِسَفْح] ^(١٠) جَبَلِهَا مِنْ ^(١١) حَيْثُذُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ^(١٢) بِالتَّزَامِ التَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ وَالدُّعَاءِ

-
- (١) لقوله ﷺ: «الطَّوافُ صَلَاةٌ...» رواه ابن خزيمة وابن السكن.
 (٢) لقوله ﷺ: «... وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٌ» متفق عليه.
 (٣) وهذا مذهب مالك وأحمد، وذهبت الحنفية والشافعية: إلى أنَّ المؤالاة شئٌ فلا يبطل الطَّواف إذا كان التفريق كثيراً بلا عُذر، وخالف المالكية والحنابلة.
 (٤) فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - «أَنَّه كَانَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى مَعَ الْقَوْمِ، ثُمَّ قَامَ، فَبَنَى (أَكْمَلَ) عَلَى مَا مَضَى مِنْ طَوَافِهِ».
 (٥) «لَبَّيْتُهُ عَنْهُ ﷺ ذَلِكَ» رواه مسلم.
 (٦)، (٧) لا يشترط لصحة السَّعْيِ أَنْ يَرْقَى عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَوْعِبَ مَا بَيْنَهُمَا، فَيَلْبِصُ قَدَمَهُ بِهِمَا فِي الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ، فَإِنْ تَرَكَ شَيْئاً لَمْ يَجْزِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ، وَالصُّعُودَ وَالدُّعَاءَ وَالتَّهْلِيلَ مَعَ اسْتِقْبَالِ الْبَيْتِ مِنَ الْمُسْتَحْبَاتِ، وَكَذَلِكَ السَّعْيُ وَالْمَشْيُ.
 (٨) لِأَنَّ الْعُمْرَةَ أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ: الْإِحْرَامُ، وَالطَّوْفُ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.
 (٩) وَكَانَ الْحَسَنُ يَجْرَحُ إِلَى مَنَى قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ وَكَرِهَهُ مَالِكٌ، وَكَذَلِكَ الْإِقَامَةُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ بِمَكَّةَ حَتَّى يَمْسَى، إِلَّا إِنْ أَدْرَكَهُ وَقْتُ الْجُمُعَةِ مَكَّةَ، ثُمَّ الْمَيْتُ بِمَنَى اقْتِدَاءً بِالْبَيْتِ ﷺ.
 (١٠) فِي (ح): «بِصَفْح». (١١) لقوله ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةُ» رواه أصحاب السنن.
 (١٢) هذا مذهب المالكية والشافعية: أَنَّ مَدَّةَ الْوُقُوفِ إِلَى اللَّيْلِ شُئٌ، وَيَرَى جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ الْوُقُوفَ مِنْ زَوَالِ الْيَوْمِ التَّاسِعِ إِلَى طُلُوعِ الْعَجْرِ.

راكباً^(١)، ثم الدَّفْعَ بدفع الإمام لا قبله إلى مُزْدَلِفَةَ^(٢)، والجَمْعَ بها بين العشاءين، والمبيت بها، وإتيان المشعر الحرام بعد صَلَاة الصُّبْحِ بها^(٣)، والدُّعَاءَ بعده، والتَّكْبِيرَ والتَّهْلِيلَ، ثُمَّ الرَّحِيلَ منه بدفع الإمام قبل الإسفار^(٤)، والهَزْوَةَ إذا مرَّ بيطن مُحَسِّرٍ، ثم رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ من أسفلها ضَحَى من ذلك اليوم^(٥) راكباً كما أتى، وهي سبع حَصَيَاتٍ يُكَبَّرُ^(٦) مع كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ نَحَرَ الْهَدْيَ^(٧) لِمَنْ سَاقَهَا قِيَاماً بعد أن تتسعر^(٨) وتقلد^(٩) من موضع الإحرام، ينحرُ منها ما وقف به بعَرَفَةَ بَمَنَى وما لم يُوقِفْ به بها فبمكة^(١٠)، وبعد رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ حَلَّ لِلْمُحْرِمِ كُلِّ شَيْءٍ حَظَرَ عَلَيْهِ غير الصَّيْدِ^(١١)

(١) لقوله ﷺ: « حَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ » رواه الترمذى وأحمد .
(٢) (٣)، (٤) « فقد أتى ﷺ المُزْدَلِفَةَ ، فجمع بين المغرب والعشاء » رواه مسلم ، وهو شدة بإجماع العلماء .

وعن حابر - رضى الله عنه - : « أَنَّهُ ﷺ لَمَّا أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ صَلَّى الْمَرْبِ وَالْعِشَاءَ ، ثُمَّ اصْطَلَجَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ فَصَلَّى الْفَجْرَ ، ثُمَّ رَكَبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ ، لَمْ يَرْلُ وَأَقْفًا حَتَّى أُسْفَرَ حَدًّا » رواه مسلم .

(٥) من طلوع الشمس إلى الزوال (وقت صلاة الظهر) .
(٦) يقول . « الله أكبر مع كل حصة لقوله ﷺ ذلك » رواه مسلم .
وقال ابن حجر : « أجمعوا على أن من لم يُكَبِّرْ لاشيء عليه » .
(٧) الهدى : ما يهذى إلى الحرم من العم (الإبل ، والقر ، والماشية) .
انظر : (الوسيط مادة - هدى) .

(٨) الإشعار : أن يطلع في سامها (الإبل) يَمْضَعُ (مشرط) وبحره حتى يسيل الدم ، فيكون ذلك علامة أنها هدى لله تعالى ، وانظر الزاهر وتهذيب اللغة (٢٩١/١) .
(٩) التقليد : هو أن يعلق في عُقِ الْهَدْيِ قطعة من حلد وغيره ليعلم أنه هدى .
انظر . القاموس الفقهى (ص ٣٠٨) .

(١٠) لقوله ﷺ « كل منى محرر ، وكل المُزْدَلِفَةُ موقوف ، وكل فحاح مكة طريق ، وسحر » رواه أبو داود وإسحاق .
(١١) لقوله - عز وجل - : ﴿ ... وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ... ﴾ [المائدة / ٩٦] .

وَالنِّسَاء^(١) وَالطَّيِّب^(٢)، ثُمَّ الْحَلَّاقُ أَوْ التَّقْصِيرُ^(٣)، ثُمَّ الرُّجُوعُ إِثْرَ ذَلِكَ إِلَى مَكَّةَ لِلطَّوَّافِ الْوَاجِبِ عَلَى هَيْئَةِ طَوَّافِ الْقُدُومِ الْأَوَّلِ الَّذِي ذَكَرْنَا^(٤)، وَيَرْكَعُ بَعْدَهُ رَكْعَتَيْنِ^(٥) إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرْمِلُ^(٦) فِيهِ، وَعَلَى مَنْ جَاءَ عَرَفَةَ مُرَاهِقًا فَلَمْ يَطْفِ طَوَّافِ الْقُدُومِ وَلَا سَعَى، أَنْ يَسْعَى بِإِثْرِ طَوَّافِ الْإِفَاضَةِ كَمَا تَقْدَمُ، وَبَعْدَ طَوَّافِ الْإِفَاضَةِ يَحِلُّ الْمُحْرَمُ وَيُبَاحُ لَهُ كُلُّ مَا مُنِعَ مِنْهُ^(٧)، ثُمَّ الرُّجُوعُ مِنْ يَوْمِهِ إِلَى مَنَى، وَالْمَبِيتُ بِهَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَرَمَى الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ ثَلَاثَ جَمْرَاتٍ بَعْدَ الزَّوَالِ وَقَبْلَ الصَّلَاةِ وَفِي كُلِّ يَوْمٍ، كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقِفُ لِلدُّعَاءِ فِي الْجَمْرَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ دُونَ الْأُولَى، [وَرَمِيَهُمَا]^(٨) مِنْ أَعْلَاهَا، ثُمَّ النَّفَرُ إِلَى مَكَّةَ إِثْرَ آخِرِ جَمْرَةٍ مِنْهَا فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ، مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَيُصَلِّي فِي الطَّرِيقِ، وَلِلْمَتَعَبَّلِ النَّفَرُ قَبْلَ هَذَا يَوْمٍ، ثُمَّ طَوَّافِ الْوَدَاعِ بِمَكَّةَ لِغَيْرِ الْمَكِّيِّ عَلَى الصِّفَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. وَسُنَّتُهُ اتِّصَالُهُ بِالسَّفَرِ، فَمَنْ أَقَامَ بَعْدَهُ أَعَادَهُ.

وَمِنْ سُنَنِ الْحَجِّ :

الْعُمْرَةُ، وَقِيلَ : وَاجِبَةٌ، مِنْ سُنَنِهِ : النَّسْكُ [فِيهِ بَدَم] ^(٩).

(١) وَقَدْ أَتَى عَلَى، وَعَمَرُ وَأَنُوهَرِيَّةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - مِنْ أَصَابَ مِنْ أَهْلِهِ (جَامِعٌ) وَهُوَ مُحْرَمٌ بِالْحَجِّ فَقَالُوا : « يَنْعَمْدَانِ لَوْحَهُمَا، حَتَّى يَقْصِيَا حَجَّهُمَا، ثُمَّ عَلَيْهِمَا حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ ». (٢) لِقَوْلِهِ ﷺ : « الْحَاجُّ الشَّعِثُ (الَّذِي لَا يَهْتَمُّ بِشَعْرِهِ)، التَّفَلُّ (غَيْرُ الْمُتَعَطِّرِ) » رَوَاهُ الْبَزَارُ بِسَدِّ صَحِيحٍ.

(٣) لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿... لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ زُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ...﴾ [الْفَتْحُ / ٢٧] أَيْ إِمَّا أَنْ يَحْلِقَ الشَّعْرَ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَ مِنْهُ، وَهُوَ التَّقْصِيرُ.

(٤) وَهُوَ طَوَّافُ الْإِفَاضَةِ، وَهُوَ رُكْنُ لِقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿... وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الْحَجُّ / ٢٩].

(٥) تَقْدَمُ دَلِيلُهُ (ص ٤٦).

(٦) الرَّمْلُ. الْهَرُولَةُ، وَهِيَ أَسْرَعُ مِنَ الْمَتْنِيِّ مَعَ تَقَارُبِ الْخَطِيِّ، وَانْظُرْ (الْوَسِيطُ مَادَّةُ : رَمَلٌ).

(٧) حَتَّى وَطِئَ السَّاءَ. (٨) فِي (ع) : « وَرَمِيَهَا ».

(٩) فِي (ح) : لَا تَوْجِدُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ.

وَمُسْتَحَبَّاتُهُ وَفَضَائِلُهُ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ فَضِيلَةً :

الإفراد به دُونَ التَّمَتُّع والقران^(١) ، والاقتصار فى عقده من حَجٍّ أو عُمْرة على النِّيَّة دُونَ نَظَرٍ ، والإحرام فى البَيَاض^(٢) ، وصَلَاة نَافِلَةٍ قبله^(٣) ، وأن يكون أشْعَثَ أَغْبَرَتْ رَثَّ الهَيْئَةِ^(٤) ، وأن يدخل مكة من كداء بأعلاها ، ويَخْرُج من كدى بأسفلها ، وأن يكون وقوفه وجميع عمله فيه على طَهَارَةٍ ، إِلَّا الطَّوَافَ فَإِنَّهُ شَرْطٌ فى صِحَّتِهِ ، وأن يغتسل للوقوف بعَرَفَةَ ومُرْدَلِفَةَ ، وللطَّوَاف بالبيت ، ولكن كل غُسل بعد غُسل الإحرام من هذه إنما هو صَبَّ الماء دون تدلك ، والحَبَب^(٥) فى بَطْنِ المسِيل فى السَّعَى ، ورُكُوع الطَّوَاف عند المَقَام ، والدُّعَاءُ عنده ، والإكثار من ذِكْرِ الله تعالى ، والدُّعَاءُ والتَّكْبِيرُ أَيَّامَ الْحَجِّ وفى مشاهدته ، وَتَفْجِيلُ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ يوم النَّحْرِ ، والتَّلبِيَةِ على كل شرف^(٦) ، وعند مجتمع الرِّفَاق ، وأدبار الصَّلَوات ، وفى المسَاجِد ، والقَصْدُ عَدَا دُخُولِ مَكَّةَ إِلَى الْبَيْتِ دُونَ التَّغْرِيجِ^(٧) على غيره ، وأن يَدْخُلَ من بابِ بَنِي شَيْبَةَ ، واستلام الحجر كُلَّمَا مَرَّ بِهِ فى الطَّوَافِ إِنْ قَدَّرَ وَإِلَّا وَضَعَتْ عَلَيْهِ الْيَدَ وَوَضَعَتْ عَلَى الْقَمِّ^(٨) ، ووضع اليد

(١) هذا ما ذهب إليه المالكية والأحناف . إلى أن القران أفضل من التمتع ، والإفراد والتمتع أفضل من الإفراد ، وذهب الشافعية . إلى أن الإفراد والتمتع أفضل من القران ، وذهب الحنابلة . إلى أن التمتع أفضل من القران والإفراد وهذا هو الأسهل على الناس .
(٢) لقوله ﷺ فى النهي عن بعض أنواع اللباس : « ولا ثوباً مشئ ورس (ست أصفر يصغى به » متفق عليه .

(٣) قال اس عمر (رضى الله عنهما) . كان النسي ﷺ يركع بذي الحليفة ركعتين رواه مسلم .
(٤) لقوله ﷺ . « الحاج التمتع (من يترك رأسه بدون تمشيط) ، الثقل (تارك الطيب) » .
(٥) الحجب . وهو سرعة المشى مع تقارب الخطى ، ويكون بين الميئين الأحصيرين الموصوعين على حافتي الوادى القديم الذى حُتِّت فيه هاجر . انظر : (القاموس الفقهي ص ١١١) .
(٦) التَّلبِيَةِ : أن يقول الحاج « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لأشريك لك لبيك ، إن الحمد ، والنعمة ، لك والملك ، لا شريك لك لبيك » . انظر : (القاموس الفقهي ص ٣٢٨) .
(٧) التعرَّيج : أى الصعود والذهاب ، وانظر (الوسيط مادة عرج) .
(٨) أى قَتْلَهُ .

على الركن اليماني كذلك ، ومن لم يقدر على شيء من هذا أشار بيده وكَبَّرَ وَمَضَى ، والحلاق للرجال دُونَ التَّقْصِيرِ إِلَّا بمن لبد ، فيلزمه الحلاق^(١) ، والحج ماشياً لمن قَدَّرَ عليه ، وقيل : الركوب أفضل ، وتولى نَحْرَ هَذِيهِ بيده^(٢) ، وزيارة قبر رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وشرف وَكَرَم^(٣) .

وَمَحْظُورَاتُهُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ أَيْضاً :

لبس المَخِيط^(٤) للرجال ، ولبس البرانس^(٥) والعَمَائِم والقلائس^(٦) ، وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ ، ولبس الخُفَيْنِ^(٧) ، والجَرْمُوقَيْنِ^(٨) ، وما في معناهما مِمَّا هو أخَفَضُ منهما مع القُدْرَةِ على التَّعْلِينِ ، ولبس القُفَّازَيْنِ^(٩) ، وَهَذَا لِلرِّجَالِ^(١٠) .

وَأَمَّا النِّسَاءُ فَلَا تُمْنَعُ الْمَرَأَةُ إِلَّا مِنْ سِتْرِ وَجْهِهَا وَيَدَيْهَا ، فَهُوَ إِحْرَامُهَا ،

-
- (١) لقوله ﷺ : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُخْلِقِينَ ثَلَاثًا » ، تم قال : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُقْصِرِينَ » متفق عليه
(٢) لفعله ﷺ ذلك ، فإن لم يكن يحسن الذبح تولاه غيره .
(٣) ليُتَالَ شَرَفُ الصَّلَاةِ فِيهِ ، ولقوله ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » رواه مسلم ، وقوله ﷺ : « لَا تُشَدُّ الرِّجَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدَ الْأَقْصَى » رواه أبو داود .
(٤) المَخِيط : مالمس على قدر العضو ، وانظر فقه السنة (٦٧٣/١) .
(٥) البرنس : كل ثوب رأسه منه ، وانظر (الوسيط مادة : برنس) .
(٦) القلائس : الطقية ، وانظر (الوسيط مادة : قلنس) .
(٧) الخُفَيْنِ : وهو شيء يلبس في الرجل ، كالتعل ، غير أنه رقيق ويعطى الكعبين انظر . . الوسيط مادة : خفف) .
(٨) الجرْمُوقَيْنِ : الخف القصير ، وانظر (الوسيط مادة : حرمق) .
(٩) القُفَّازَيْنِ : الجوانتي (الحورب) ، وانظر (الوسيط مادة : قفز) .
(١٠) لقوله ﷺ : « لَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ : الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعِمَامَةَ ، وَلَا الْبِرْنَ ، وَلَا الشَّرَاوِيلَ ، وَلَا ثَوْبًا تَشَبَّهُ رَسَ (بُتُّ أَصْفَرُ يَصْبِغُ بِهِ) ، وَلَا رَعْفَرًا ، وَلَا الْخَفَيْنِ إِلَّا أَلَا يَجِدُ تَغْلِينَ فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ » متفق عليه .

ولبس المصْبُوغ بالزَّعْفَرَان والورس^(١)، وحَلَقَ شَعْرَ الرَّأْسِ، وسَاوَرَ الْجَسَدَ،
أَوْتَنَفَه أَوْ قَصَبَه، وَقَصَّ الْأَظْفَارَ، واستعمال الطَّيِّبِ، أَوْ مَسَّه، وإزالة
الشَّعْثِ عن رَأْسِهِ أَوْ بَدَنِهِ بَدَهْنِهِ أَوْ تَرْجِيلَهُ^(٢)، أَوْ غَسَلَ دَرَنِيهِ^(٣)، وَقَتَلَ
الْقَمَلَ^(٤)، وَقَتَلَ الصَّبِيَّ، وَصَيَّدَهُ^(٥)، وإمساكه إِنْ صَادَ غَيْرَهُ، والأكل من
صَيْدٍ حَلَالٍ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِ الْحَرَامِ^(٦)، وَأَمَّا صَيْدُ الْحَرَمِ أَوْ صَيْدُ الْحَرَمِ فَغَيْرُ
ذِكْرٍ لَا يُؤْكَلُ، والاستمناءُ، والإيلاجُ، وعقد النِّكَاحِ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ،
وَالْخِطْبَةُ لَهُ^(٧)، وَالْكُحْلُ لِلْمَرْأَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَيِّبٌ، وَاخْتُلِفَ فِي
الرَّجْلِ^(٨)، والاختضابُ بِالْحَنَاءِ فِي الرَّأْسِ وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ^(٩)، وطرح
القراد وشبهه عن بَعِيرِهِ^(١٠).

وَمَكْرُوهَاتُهُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ أَيْضاً :

الإِحْرَامُ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ وَقَبْلَ الْمِيقَاتِ^(١١)، والإِكْتَارُ مِنَ التَّلْبِيَةِ،
وَرَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا فِي الْمَسَاجِدِ لِكُنْ يُسْمِعُ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلِيهِ إِلَّا الْمَسْجِدَ

(١) الزَّورْسُ . ببت أصفر يصبغ به ، وله ريح طيب ، وانظر (الوسيط مادة : ورس) .

(٢) التَرْجِيلُ : التَّسْرِيحُ ، وَالتَّمْشِيطُ ، وانظر (الوسيط مادة : رَجَل) .

(٣) الدَّرْنُ . الدَّرَنُ ، وَكَانَ الصَّحَابَةُ يَتَسَلَوْنَ ، وَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ .

انظر (الوسيط مادة : درن) .

(٤) أَحَازَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - « قَتَلَ الْقَمَلَ ، وَالْقَرَادَ عَنِ الْبَعِيرِ » .

(٥) تقدم الكلام عنه .

(٦) لقوله ﷺ فِي صَيْدِ أَبِي قَتَادَةَ الَّذِي صَادَهُ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ . « أَمَكُمُ أَحَدُ أَمْرِهِ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا

أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ قَالُوا . لَا . قَالَ . فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا » متفق عليه .

(٧) لقوله ﷺ . « لَا يَنْكَحُ الْحَرَمَ ، وَلَا يَنْكَحُ ، وَلَا يَحْطُبُ » رواه مسلم .

(٨) وَأَجَارَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - لِلتَّداوَى ، وَدَهَبَ الْحَانَلَةَ وَالتَّنَافُعِيَّةَ وَالْأَحْصَافَ .

إِلَى حَوَارِهِ لِلتَّداوَى أَوْ لِلزِّيَةِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَيِّبٌ .

(٩) أَحَارَ التَّنَافُعِيَّةَ الْحَضَابَ لِلرَّجْلِ فِي جَمِيعِ الْجَسَدِ مَا عَدَا الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ ، وَأَمَّا الْحَانَلَةُ

فَأَحَارَهُ مَا عَدَا الرَّأْسَ .

(١٠) تقدم الكلام عن ذلك في (٤) . (١١) تقدم الكلام عن ذلك (ص ١٣٣)

الحرام ، ومسجد متى فيرفع بها صَوْتُهُ كما يرفعُهُ في غيرهما من المواضع ^(١)، ولبسُ المعصفر ، والتَّليَّة في السَّعى وفي الطَّواف ^(٢)، وقراءة القرآن فيه ^(٣)، وكثرة الكلام ^(٤)، وشرب الماء إلا لمضطري ، وتغطية ما فوق الذِّقن ^(٥)، وشَم الطَّيب ^(٦)، ودخول الحَمَّام ^(٧)، وشَم الرِّيحان ، أو غَسَل اليد به ، وغَمَس الرَّأس في الماء ، ومُحَادَثَةُ النِّسَاء ، ورفث القول ^(٨)، وأَكَلَ ما فيه طيب ، والحجامة ^(٩)، والتَّظَلُّل في غير بيت ولا خباء ^(١٠)، والسُّجود على الحَجَر الأسود ، وتَقْيِيل اليد إذا وُضِعَتْ عليه أو على الرُّكن اليماني ، بل تُوضَع على الفَم من غير تَقْيِيل ^(١١)، والمَيْث بِمُزْدَلِفَةٍ في بطن مُحَسَّر ^(١٢)، والوقوف بعرفة في جبالها ، لكن في سفح الجَبَل ،

-
- (١) هذا قول مالك ، والجمهور على جوار رفع الصوت مطلقاً للأحاديث التي ذكرها آفأ .
(٢) واستحبها الجمهور حتى الحمرة ، لفعله ﷺ .
(٣) لا بأس بقراءة القرآن لأنه ذكر لقوله ﷺ : « جعل الطَّواف بالبيت ... لإقامة ذكر الله » رواه أبو داود
(٤) ويُستَحْت التَّكْبِير ، والتَّهْلِيل ، والتَّسْبِيح لفعله ﷺ وأمره بذلك رواه مسلم .
(٥) أجاز الشافعي ، وطاؤوس ذلك مع تغطية الوجه عامة من الغبار والرماد أو عند هَيْتَحان الريح .
(٦) يُباح شَم ما لا يُنْت للطيب ، كالتفاح والشفرجل .
(٧) ورد عن أبي أيوب أنه كان يدخل الحَمَّام ويُعْتَسِل فيه ، وهو قول ابن عباس ، قال حابر : « يعتسل المحرم ويعسل توبه » .
(٨) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ... ﴾ [البقرة / ١٩٧] .
(٩) قال النووي : إذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة ، فإن تَضَمَّنَتْ قطع شعر فهي حرام ، لقطع الشعر ، وإن لم تتضمنه جارت عند الجمهور وكرهها مالك .
(١٠) التظلل جائز كله ، لفعل عمر - رضي الله عنه - فيما رواه ابن أبي شيبه ، وفعله أسامة ابن زيد وبلال رواه مسلم .
(١١) أي تقيل بغير صوت .
(١٢) لقوله ﷺ . « كل مُزْدَلِفَةٌ مَوْقُفٌ ، وارفَعُوا عن مُحَسَّر » رواه أحمد ورحاله مؤثَقون ، وفعله ﷺ .

إِلَّا بطن غُرنة^(١)، فلا يُوقَف فيه^(٢)، والدَّفْع من المشْعَر الحَرَام عند الإسفار
وبعدَه ، لكن قبلَه^(٣) إِلَّا للضعفة والنِّساء ، والرَّمى بِخَصَى قد رمى به^(٤) ،
ورُكُوب المحامِل فيه دون الرِّجال^(٥) .

وَأَحْكَامُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِذَا فُسِدَا بِوَطْءٍ أَوْ إِنْزَالٍ [أَوْ فَوَاتٍ] :
أَوْ نَقْصِ زُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِهَا أَوْ فَرَضٍ مِنْ فُرُوضِ الْحَجِّ أَوْ سُتَّةٍ
مِنْ سُنَنِهَا ثَمَانِيَّةٌ أَحْكَامٌ :

الثَّمَادَى عَلَى الْعَمَلِ ، وَالْقَضَاءُ لِمَا أُسْقِطَ ، وَالتَّحْلُلُ مِنْ فَائِتِهِ ،
وَالْإِعَادَةُ ، وَالتَّكْمِيلُ ، وَالْهَدْيُ ، وَالْجَزَاءُ ، وَالْفِدْيَةُ ، فَيَجِبُ [بِفْسَادِهِمَا]^(٦)
الْمُضَى عَلَى [عَمَلِهِمَا وَإِتْمَامِهِمَا]^(٧) [٨] ، وَالتَّحْلُلُ بِالْعُمْرَةِ لِمَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ،
وإِعَادَتُهُمَا بَعْدُ فِي أَوْقَاتِهِمَا ، كَانَا تَطَوُّعاً أَوْ فَرَضاً ، إِلَّا الْحَصْرُ^(٩) بَعْدُ
فَلْيَتَحَلَّلْ مِنْ إِحْرَامِهِ ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا دَمَ^(١٠) ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ

(١) غُرْنَة - بالنون بعد الراء - هي موضع بين مبي وعرفات ورد رطبه ، وفي لغة : بصمتين ،
وتصغيرها : عرية ، وبها سميت القبيلة ، والنسبة إليها غُمرى .
المصباح المنير ص ١٥٤ (المراجع) ، وفي (ح) . « بطن عرفة » .
(٢) وهو قول الجمهور ، وقيل فيه إجماع
(٣) فعله ﷺ . « فلم يزل واقفاً حتى أسمر حذاً » رواه مسلم .
(٤) ويحور الرمي بخصى أخذ من الرمي مع الكراهة عند الحنفية والشافعية وأحمد ، وذهب
إلى حزم إلى الحوار بدون كراهة لعدم ثبوت ما يهوى عن ذلك
(٥) لا بأس به وخاصة في هذه الأيام التي لا يستطيع الرجال دخول الحرم .
(٦) في (ع) . « بمسأدا » . (٧) في (ع) . « عملها وإتمامها » .
(٨) لقول عمر ، وعلى ، وأبي هريرة - رضى الله عنهم - لمن وطء روجه في الحج « يفقدان
لوحهما حتى يقضيا حجهما » .

(٩) الإحصار : المنع ، وقال الجمهور : يكون من كل حاس يحس الحاج عن البيت عدو
كان ، أم مرض يزيد بالانتقال والحركة ، أو الخوف ، أو صياح الفقة .
(١٠) هذا قول مالك ، والجمهور . على أنه يذبح ما يتيسر من الهدى لقوله - عَزَّ وَجَلَّ -
﴿ فَإِنْ أَخَصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ... ﴾ [البقرة / ١٩٦] .

تَنْكِيلًا لهما في القضاء من حين يحرم إلى تمامه ، إذا كانا قد أَفْسَدَاهُ بوطء ، وقضاء ما نسي أو ترك منه من سُننهما أو فُرُوض الحجِّ ممَّا لم يفتِّ وقته ^(١) ، أو نقصُ حدٍّ من حدود ذلك ، وكذلك في اختلال أركانه ، كترك الطَّواف ، أو شَوَاطِيف منه ، أو من السَّعى ، أو الطَّواف مُنْكَسًا ^(٢) ، أو على غير وضوء ^(٣) ، أو على سَقَائِفِ المَشْجِدِ دُونَ زحام اضطره إليها ، فإنه يرجع فيفعله على ما يجب ، فإن لم يَذْكُرْ ذلك حتى يرجع إلى بلاده فيرجع إلى مكة على إحرامه ، ويقض ما فاتهُ ، ويقض ما أَفْسَدَهُ ، ويلزم الهَدْي لفساد ^(٤) الحجِّ وفواته ، بدنة ، وكذلك للمُحَصِّرِ بمرض ^(٥) مع التَّمَادِي على أحكامه حتى يُحْجَّ أو يَعْتَمِر ، وكذلك يلزم الهَدْي من تمتع أو قرن ^(٦) .

والهَدْي هُنَا شَاةٌ ^(١) ، وكذلك كُلٌّ من تَرَكَ سُنَّةً من واجِبَاتِ سُنَنِهِ ومؤَكِّدَاتِهَا كُمُتَعَدِّي المِيقَاتِ دُونَ إِحْرَامٍ ، وترك الرَّمْيِ حتى فَاتَ وقته ، وترك التَّزُولِ بِمُزْدَلِفَةٍ ، وترك ركعتي الطَّواف الواجب حتى رَجَعَ إلى بلاده ، أو التَّلْبِيَةِ جُمْلَةً ، أو طَوَافِ الْقُدُومِ لغير المراهق ، أو تَقْدِيمِ الحَلْقِ على رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، أو دُخُولِ مكة حَلَالًا ، أو تَرَكَ طَوَافَ الْإِقَاصَةِ أو بعضه حتى خَرَجَتْ أَشْهُرُ الْحَجِّ ^(٨) ؛ فمن لم يجد الهَدْي من هؤلاءِ كلهم مِمَّنْ كان

(١) كمن تجاور الميقات ولم يحرم ، فعليه أن يرجع إليه عند بعضهم .

(٢) أى معكساً كمن يطوف والحجر على يمينه أو يظهره .

(٣) ذهب أكثر أهل العلم إلى القول بعدم وجوب الطَّهارة في بعض أفعال الحج ، كالسَّعى مثلاً ، والأفضل الطَّهارة لما فيه من ذكر النبي ﷺ كره الذكر على غير وضوء أو طهارة روى ذلك في الصحيح (٤) لقول عمر ، وعلى ، وأبي هريرة - رضى الله عنهم - لمن وطء زوجته في الحج ، تم عليهما

حج قابل والهدى

(٥) في (ح) « فرض » .

(٦) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ . . . فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ

الْهَدْيِ .. ﴾ [البقرة / ١٩٦] .

(٧) وأقله شاة والزَّيادة لمن شاء .

(٨) وذلك على خلاف في وجوب الهدى في بعض هذه السنن ، وانظر الفقه على المذاهب

(٦٣٩ / ١ - ٦٥١) .

قد لزمه الدَّم قبل عمل الحَجِّ ، كمتعدى الميقاتِ والقارن والمتمتع وشبهه ، فليصُم عشرة أيَّام ، ثلاثة في الحَجِّ آخرها آخر أيَّام التَّشْرِيق ، وسَبْعَةٌ بعدها^(١) ، ومن عداهم صاموها متى شاءوا^(٢) .

وأما الجزاءُ فلقتل الصَّيْد وأكله ، كما قال الله — عَزَّ وَجَلَّ — : ﴿ ... فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ... ﴾ [المائدة/ ٩٥] ^(٣) ، ينحر بمنى إن وَقَفَ به بعرفة وإلا فبمكة^(٤) ، أو قِيَمَةَ الصَّيْد طَعَاماً ، أو صِيَامَ يَوْمٍ عن كل مد^(٥) .

وأما الفِدْيَةُ فلزوال الأذى ، من حَلَقِ الرَّأْسِ^(٦) ، ولبسِ المَخِيْطِ ، والخُفِّ^(٧) ، وَمَسِّ الطَّيْبِ ، ونحو هذا ممَّا مُنِعَ منه المُحْرَم ، كما قال الله تعالى : ﴿ ... ففِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ ... ﴾ [البقرة/ ١٩٦] ، وذلك سِتَّةَ أَيَّامٍ^(٨) ، «أو صدقة» ، وذلك إطعام سِتَّةِ مَسَاكِينِ مدان لكل مِسْكِينٍ ، أو نُسْكَ ، وذلك شاةٌ تخرج حيث كانت من البلاد .

والله الموفق للصَّواب .

(١) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ ... فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة/ ١٩٦] .

(٢) على خلاف يطول ذكره .

(٣) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ... ﴾ إلى قوله ﴿ ... وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ [المائدة/ ٩٥] .

(٤) لقوله ﷺ : « كل متى محرر ... وكل فحاح مكة طريق منحر » رواه أبو داود وابن ماجة .
(٥) أى يقدر تمن هذا الصَّيْد ، ثم يشتري تمسه طعام ، فإن لم يجد يصوم يوماً عن كل مد من هذا الطعام المقدر ، والمد هو نصف قَدَح ، وقيل عن كل نصف صاع يوم ، والصَّاع : أربعة أمداد .

(٦) لقوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ... فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ... ﴾ [البقرة/ ١٩٦] .

(٧) يحور لس الحفنين بعد قطعهما إلى أسفل الكعبين لقوله ﷺ « ولا الحفنين إلا ألا يحد نعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل الكعبين » متفق عليه

(٨) قيل : ثلاثة أيام لما أخرجه البخارى عن كعب بن عجرة قال : حملتُ إلى النسي ﷺ ، =

هذِهِ وَقَفْنَا اللَّهَ وَإِيَّاكَ ، قَوَاعِدَ الْإِسْلَامِ الَّتِي مِنْ جِوَادِ قَاعِدَةٍ مِنْهَا فَهُوَ كَافِرٌ حَلَالُ الدِّمِّ ، خَارِجٌ مِنْ جَمَلَةِ الْمُسْلِمِينَ ^(١) .

فَأَمَّا مَنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا وَاسْتِخْفَافًا مَعَ اعْتِرَافِهِ بِوُجُوبِهَا ، فَإِنَّ تَرْكَ اللَّعْظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَلَمْ يَقْلُهَا [وَلَا ^(٢)] مَرَّةً فِي عُمُرِهِ فَهُوَ كَافِرٌ يُقْتَلُ ، وَلَوْ قَالَ مَعَ ذَلِكَ : إِنِّي أَقْرَ بِصِحَّتِهَا ، وَأَوْمِنُ بِمَقْتَضَاهَا .

وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَيُقْتَلُ تَارِكُهَا إِذَا قَالَ : لَا أَصَلِّيُهَا ، أَوْ قَالَ : أَصَلِّيْتُهَا وَلَمْ يُصَلِّ ، قُتِلَ حَدًّا لَا كُفْرًا ^(٣) ، عَلَى الصَّحِيحِ ، وَقَدْ قِيلَ : يُقْتَلُ كُفْرًا ^(٤) ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَرِفًا بِوُجُوبِهَا ^(٥) .

وَأَمَّا الزَّكَاةُ فَتُؤْخَذُ مِنْهُ كَرْهًا إِنْ مَنَعَهَا ، فَإِنْ امْتَنَعَ قُهِرَ عَلَى ذَلِكَ وَقُوتِلَ إِنْ كَانَتْ لَهُ مَنَعَةٌ حَتَّى يُؤَدِّيَهَا أَوْ تُؤْخَذَ مِنْهُ ، وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ مُحَارَبَتُهُ مَعَ الْإِمَامِ .

وَأَمَّا الصَّوْمُ فَمَنْ تَرَكَهُ مُتَهَاوِنًا أَدَبَ وَبُورًا فِي عُقُوبَتِهِ ، وَحَبَسَ عَلَى التَّوَصُّلِ إِلَى انْتِهَاكَهُ بِمَا قَدَّرَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا الْحَجُّ فَمَنْ تَرَكَهُ بَعْدَ الْإِسْتِطَاعَةِ عَلَيْهِ زُجْرًا وَوُعُظًا وَوَبْخًا ، لَكُونَهُ مُوسِعَ الْوَقْتِ .

= وَالْقَمَلُ يَتَنَاوَرُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ ﷺ : « مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ هَذَا ، أَمَا تَجِدُ شَاةً ؟ قُلْتُ : لَا ، قَالَ : ضُمُّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعَمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ وَاحِلَقٍ رَأْسُكَ » .

(١) لِأَنَّهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي عَلِمْتَ بِالضَّرُورَةِ لَا يَكْرَاهُ مَكْرًا ، وَلَا يَجْهَلُهَا حَاهِلًا .

(٢) فِي (ع) « وَلَوْ » .

(٣) قَتْلَ حَدًّا : أَيْ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ نَسَبَ تَرَكَهَا ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُسْلِمٌ .

انظر (شرح مسلم ٤٢٩/١ ، وَبَيْلِ الْأَوْطَارِ ٧/٢) .

(٤) قَتْلَ كُفْرًا . أَيْ قَتْلَ كَافِرًا ، لِأَنَّهُ حَرَجٌ مِنَ الْجَمَلَةِ بِإِنْكَارِهَا ، وَحَرَاءُ الْخَارِجِ (الْمُرْتَدِّ عَنْ

الدين) كُفْرًا ، وَانظر (شرح مسلم ٤٢٩/١ ، وَبَيْلِ الْأَوْطَارِ ٧/٢) .

(٥) اختلف العلماء خلافاً عَرِيضاً فِي حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ ، وَقَدْ أَمْرَدَ لَهَا ابْنُ الْقَيِّمِ رِسَالَةً خَاصَّةً

فَانظُرْهَا ، وَانظُرْ كَلَامَ النَّوَوِيِّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ (٤٢٩/١) ، وَبَيْلِ الْأَوْطَارِ (٧/٢) .

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ وَإِنْ اعْتَرَفَ بِوُجُوبِهِ فَإِنَّهُ كَافِرٌ يُقْتَلُ كَتَارِكِ الصَّلَاةِ ، وَلَمْ يَحْتَلِفُوا فِي كُفْرِ جَاهِدِ وَجُوبِهَا ، وَلَا قَتْلِهِ .

وَاللَّهُ تَعَالَى يَعْصِمُنَا أَجْمَعِينَ مِنَ الزَّلَلِ وَالْخَطْلِ ، وَيُؤَقِّقُنَا لَسَدِيدِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ بِمَنْهَ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، وَلَا رَبَّ سِوَاهُ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ الْمَصْطَفَى [وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ] ^(١) ، [وَحَشْبَتُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ] ^(٢) .

* * *

(١) فِي (ع) : « وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا »

(٢) فِي (ح) : لَا تَوْجِدُ هَذِهِ الْعِبَارَةَ .

أهم المصّادر والمراجع

م	اللقب	تاريخ الوفاة	اسم الكتاب
١	أبو داود	٢٧٥ هـ	سنن أبو داود: دار إحياء التراث - بيروت .
٢	ابن ماجه	٢٧٥ هـ	سنن ابن ماجه : دار الحديث - القاهرة .
٣	الترمذى	٢٧٩ هـ	سنن الترمذى : طبع مصطفى البابى الحلبى - القاهرة .
٤	النسائى	٣٠٣ هـ	سنن النسائى : مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .
٥	ابن خزيمة	٣١١ هـ	صحيح ابن خزيمة : المكتب الإسلامى - عمان .
٦	أحمد بن حنبل	٣٤١ هـ	مسند الإمام أحمد : دار الكتب العلمية - بيروت .
٧	الطبرانى	٣٦٠ هـ	المعجم الكبير: البيان العربى - القاهرة .
٨	ابن منده	٣٩٥ هـ	الإيمان : دار الكتب العلمية - بيروت .
٩	الحاكم	٤٠٥ هـ	المستدرک : دار المعرفة - بيروت .
١٠	أبو نعيم	٤٣٠ هـ	الحلية : دار الكتب العلمية - بيروت .
١١	ابن حزم	٤٥٦ هـ	المحلى : دار الآفاق الجديدة - بيروت .
١٢	البيهقى	٤٥٨ هـ	السنن الكبرى : دار الكتب العلمية - بيروت .
			* شعب الإيمان : دار الكتب العلمية - بيروت .

م	اللقب	تاريخ الوفاة	اسم الكتاب
١٣	ابن عبد البر	٤٦٣ هـ	التمهيد : مكتبة فضالة المحمدية - المغرب .
١٤	ابن بشكوال	٥٧٨ هـ	الصلة : الدار المصرية للتأليف .
١٥	ابن رشد	٥٩٥ هـ	بداية المجتهد : دار المعرفة - بيروت .
١٦	الجزري	٦٠٣ هـ	اللباب : مكتب المثنى - بغداد .
١٧	ابن قدامة	٦٢٠ هـ	المغنى : دار الكتاب العربي - بيروت .
١٨	ياقوت الحموى	٦٢٦ هـ	معجم البلدان : دار الكتب العلمية - بيروت .
١٩	ابن باطيش	٦٥٥ هـ	المغنى فى الأنباء عن غريب المذهب : المكتبة التجارية - مكة .
٢٠	النوى	٦٧٦ هـ	شرح صحيح مسلم : دار القلم - بيروت . * تهذيب الأسماء واللغات : دار الكتب العلمية - بيروت .
٢١	ابن خلكان	٦٨١ هـ	وفيات الأعيان .
٢٢	ابن مظور	٧١١ هـ	لسان العرب : دار المعارف - القاهرة .
٢٣	ابن تيمية	٧٢٨ هـ	مجموع الفتاوى : مكتبة ابن تيمية - القاهرة .
٢٤	البغدادى	٧٣٩ هـ	مراصد الاطلاع : دار الجيل - بيروت .
٢٥	ابن بلبان	٧٣٩ هـ	الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان : دار الكتب العلمية - بيروت .
٢٦	الذهبي	٧٤٦ هـ	تذكرة الحفاظ : دار الكتب العلمية - بيروت . * العبر : مطبعة حكومة الكويت .

م	اللقب	تاريخ الوفاة	اسم الكتاب
			سير أعلام النبلاء : مؤسسة الرسالة - بيروت .
٢٧	ابن القيم	٧٥١ هـ	زاد الميعاد : مؤسسة الرسالة - بيروت .
٢٨		٧٧٤ هـ	* مدارج السالكين : السنة المحمدية . تفسير ابن كثير : دار القلم - بيروت . البداية والنهاية : مكتبة المعارف - بيروت .
٢٩	ابن أبي العز	٧٩٢ هـ	شرح العقيدة الطحاوية : المكتب الإسلامي - عمان .
٣٠	ابن فرحون	٧٩٩ هـ	الديباج : القاهرة .
٣١	ابن حجر	٨٥٢ هـ	فتح الباري : المطبعة السلفية - القاهرة .
٣٢	ابن تغري بردى	٨٧٤ هـ	* الإصابة : دار الكتب العلمية - بيروت . النجوم الزاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة .
٣٣	السيوطي	٩١١ هـ	طبقات المفسرين : دار الكتب العلمية - بيروت .
٣٤	ابن العماد	١٠٨٩ هـ	شذرات الذهب : دار المسير - بيروت .
٣٥	الشوكاني	١٢٥٠ هـ	السييل الجرار : لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة .
٣٥	حسن خان	١٣٠٧ هـ	* نيل الأوطار : مكتبة الكليات الأزهرية . قطف الثمر : دار الكتب السلفية - القاهرة .

* * *

مَرَّاجَعُ حَدِيثَةٍ مَرْتَّبَةٍ أَبْجَدِيًّا

- ١ - تمام المنه : للألباني ، المكتب الإسلامي - عمان .
- ٢ - صفة صلاة النبي ﷺ : للألباني ، المكتب الإسلامي - عمان .
- ٣ - فقه السنة : لسيد سابق ، دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٤ - الفقه على المذاهب الأربعة : لعبد الرحمن الجزيري - دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٥ - القاموس الفقهي : لسعدى أبو حبيب ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - باكستان .
- ٦ - الموجز فى أصول الفقه : لمحمد عبيد الله الأشعرى ، دار السلام - القاهرة .

* * *

فهرسُ الموضوعاتِ

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
١٣	مقدمة الحقق
١٧	ترجمة القاضي عياض
٢٣	الصفحة الأولى من المخطوطة
٢٥	الصفحة الأخيرة من المخطوطة
٢٧	الإعلام بحدود وقواعد الإسلام

القاعدة الأولى

الشهادتان

٣٣	واجباتها
٣٥	مستحباتها
٣٧	العشر الحقق وجودها
٣٩	العشر المتيقن ورودها

القاعدة الثانية

الصلاة

٤٥	أقسامها
٤٥	الفروض على الأعيان من الصلاة
٤٥	الفروض على الكفاية من الصلاة
٤٦	السنن من الصلوات
٤٦	الفضائل من الصلوات
٤٨	صلاة التطوع

الصفحة	الموضوع
٤٨	الصلوات المختصة بالأسباب
٤٩	الأوقات التي تمنع فيها الصلاة

الصلوات الخمس

٥١	شروطها
٥٢	أحكامها
٥٢	فرائضها
٥٦	سننها
٥٨	فضائلها ، ومستحباتها
٦١	مكروهاتها
٦٣	مفسداتها

صلاة الجمعة

٦٥	شروط وجوبها وعلى من تلزم
٦٦	فروضها المختصة لها
٦٦	سننها المختصة بها
٦٦	فضائلها ومستحباتها المختصة بها
٦٧	ممنوعاتها المختصة بها
٦٨	مفسداتها المختصة بها
٦٩	الأسباب التي تتغير بها أحكام الصلوات المفروضة

صلاة الجماعة

٧٠	أركان سنتها
٧٠	صفات الإمام الواجبة
٧٠	صفاته المستحبة
٧١	صفاته المكروهة

الصفحة	الموضوع
٧١	وظائفه
٧٢	وظائف المأموم
٧٤	ممنوعاتها

صلاة العيدين

٧٥	سننها المختصة بها
٧٦	فضائلها ومستحباتها

صلاة الاستسقاء

٧٧	سننها المختصة بها
----	-------------------

صلاة الكسوف

٧٨	سننها المختصة بها
----	-------------------

صلاة الوتر

٧٩	سننها المختصة بها
٧٩	مستحباتها

صلاة الفجر

٨٠	سننها
٨٠	مستحبات سائر التطوعات والنوافل المختصة بها

صلاة الجنازة

٨١	شروط وجوبها
٨١	حقوق المسلم الميت على المسلمين

غُسل الجنازة

٨٢	سننه
٨٢	مستحباته

التكفين

٨٢	سننه
٨٣	مستحباته
٨٣	مكروهاته
٨٣	فروض صلاة الجنازة ، وشروط صحتها
٨٤	سننها وآدابها
٨٥	ممنوعاتها

الدفن

٨٥	سننه
٨٦	مستحباته
٨٦	مكروهات الجنائز

الطهارة

٨٧	أقسامها
----	---------

الغسل

٨٧	الذى يفرض له
٨٨	الذى يُسنُّ له
٨٨	الذى يستحب له
٨٩	شروط الغسل الواجب
٨٩	فرائضه
٩٠	سننه
٩٠	فضائله
٩٠	مكروهاته

الموضوع الصفحة

الوضوء

٩١	الذى يفرض له
٩١	الذى يسن له
٩٢	الذى يفضل له
٩٢	الذى يباح له
٩٢	الذى يمنع له
٩٢	شروط وجوبه
٩٢	أحكامه
٩٣	فروضه
٩٣	سننه
٩٣	فضائله
٩٤	مكروهاته
٩٥	موجباته
٩٥	مفسداته

التَّيَمُّم

٩٦	شروط وجوبه
٩٦	فرائضه
٩٦	سننه
٩٧	فضائله
٩٧	مكروهاته
٩٧	مفسداته

إزالة النجاسة

٩٨	النضح
٩٨	المسح

الصفحة	الموضوع
٩٨	الفصل
٩٩	الاستجمار
٩٩	صفات المستجمر به
٩٩	سنن إزالة النجاسة
١٠٠	آدابه ومستحباته
١٠٠	آداب الإحداث قبله
١٠١	النجاسات المتكلم على زوالها
١٠٣	ما اختلف في نجاسته

القاعدة الثالثة

الصيام

١٠٧	أقسامه
١٠٧	الواجب منه
١٠٨	المسنون
١٠٨	المستحب
١٠٩	نوافله
١٠٩	المكروه منه
١٠٩	المحرم منه
١١٠	شروط وجوب رمضان
١١٠	فروضه
١١١	سننه
١١١	مستحباته
١١٢	مفسدات الصوم كله
١١٣	مكروهاته
١١٣	الأعذار المبيحة للفطر

الصفحة	الموضوع
١١٤	الأعذار الموجبة للفطر
١١٤	لوازم الإفطار

القاعدة الرابعة

الزكاة

١١٩	أقسامها
١٢٠	شروط إخراجها لمن وجبت عليه
١٢٠	ممنوعاتها
١٢١	آدابها
١٢٢	فيَم تجب ؟
١٢٥	لمن تعطى ؟

زكاة الفطر

١٢٦	فصولها
-----	--------

القاعدة الخامسة

الحجّ

١٣١	شروط وجوبه
١٣١	أركانه
١٣٢	أضره (أنواعه)
١٣٢	شروط صحة تمتعه
١٣٣	سننه
١٣٣	المواقيت
١٣٨	سنن الحج

الصفحة	الموضوع
١٣٩	مستحباته وفضائله
١٤٠	محظوراته
١٤١	مكروهاته
١٤٣	أحكام الحج والعمرة إذا فسد
١٤٩	أهم المصادر والمراجع
١٥٢	مصادر حديثة
١٥٣	فهرس الموضوعات

* * *

رقم الإيدع بدار الكتب المصرية ٩٢٣٨ / ١٩٩٥ م

دار النضر للطباعة والإبتيلائية
٢ - شارع المشاطى شبرا القمامرة
الرقم البريدى - ١٢٣١

دار الفضيلة

للنشر والتوزيع والتصدير

الإدارة، القاهرة - ٢٣ شارع محمد يوسف القاضي -
كلية البنات - مصر الجديدة - ت وفاكس ٤١٨٩٦٦٥
المكتب: ٧ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة - ت ٣٩٠٩٢٣١
الإمارات، دبي - دبيرة - صرب ١٥٧٦٥ ت ٦٩٤٩٦٨ فاكس ٦٢١٢٧٦

وكيلنا في المملكة المغربية،

دار الأخصاء

للطباعة والنشر والتوزيع

(الرحماني محمد التريخ)

35 - 33 الشارع الملكي (الأنحباس) - الدار البيضاء
الهاتف 30.42.85 - الفاكس 44.45.39